2019

التقرير السنوي

بنك الاردن
Bank of Jordan

bankofjordan.com

2019

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مجلس الإدارة	8
كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
تقرير مجلس الإدارة 2019	12
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	38
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2019	194
الحاكمية المؤسسية	228
الإفصاح والشفافية	265
شبكة فروع بنك الأردن	268

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960, سجل تجاري رقم 13,

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140, عمان 11181 الأردن, هاتف: 5696277 6 962+ فاكس:5696291 6 962+

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Contact center: +962 6 580 7777

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبداللّـه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ
ولي العهد الأمير حسين بن عبداللّـه الثاني

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن

الأعضاء
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار
السيد محمد أنور مفلح حمدان
السيد حسام راشد رشاد مناع
السيد وليد محمد جميل الجمل / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
السيد وسام ربيع صعب

المدير العام
السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات
السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن الكرام

يسرني بالنيابة عن مجلس الإدارة, أن أقدم لمساهمينا التقرير السنوي لمجموعة بنك الأردن لعام 2019. وإذ نتطلع لأن نمضي معاً في المرحلة المقبلة نحو مستقبل أكثر إشراقاً ومليئاً بالإمكانيات لتحويل التحديات إلى فرص, فقد كان عام 2019 امتداداً لمسيرة البنك الاستثنائية على مدى ستة عقود مضت استطاع فيها البنك الوفاء بوعوده في تحقيق أفضل قيمة لمساهميه.

لقد كان عام 2019 بمثابة تحدٍ كبير على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، حيث يشهد الاقتصاد العالمي استمرار حالة التباطؤ المزمن في النمو والذي تعمقت مظاهره في العام 2019, فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 2.9% لعام 2019 مسجلاً أبطأ وتيرة نمو منذ الأزمة المالية العالمية, ويتوقع أن يسجل 3.3% في العام 2020. ويرجع سبب هذا التباطؤ إلى تأثر المزاج العام ومستوى النشاط في قطاعات الأعمال حول العالم من جراء تزايد الحواجز والحروب التجارية فيما بين الاقتصادات المتقدمة والصين وما اقترن بها من أجواء عدم اليقين. وعلى الرغم من ذلك فقد تراجعت بعض المخاطر جزئياً مع إعلان المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي باتفاق, في حين واصلت سياسة التيسير الكمي التي طبقت في عدد من اقتصادات الدول المتقدمة والصاعدة دعمها للنمو العالمي. ومع هذه التطورات فقد ظهرت دلائل مبدئية على أن النمو العالمي قد يكون في سبيله إلى الاستقرار وإن كان في مستويات ضعيفة. وكان لتباطؤ الاقتصاد العالمي تأثير أيضاً على دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خاصة في الدول المنتجة للنفط, حيث تشير التوقعات إلى تراجع النمو الاقتصادي في دول المنطقة المصدرة للنفط إلى 1.3% في عام 2019 ليعود ويسجل نمواً موجباً بنسبة 2.1% في عام 2020. ولا يزال النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منخفضاً بحيث لا يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية, حيث من المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 0.8% في عام 2019 ليرتفع إلى 2.8% في عام 2020. مع بقاء المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية لتلك الدول قائمة من ناحية أجواء عدم اليقين فيما يتعلق بالتجارة العالمية, وتقلب أسعار النفط, والتوترات الجيوسياسية.

وعلى الصعيد المحلي - وفي ظل التنفيذ الجزئي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي - فإن النمو الاقتصادي لا زال في حدود 2%. كما أن الإصلاحات في مجال المالية العامة وخاصةً فيما يتعلق بزيادة الإيرادات الضريبية لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب, ورافق ذلك تطبيق إجراءات لضبط النفقات من خلال تنفيذ عمليات دمج لبعض الوحدات الحكومية. وبالتالي فقد استلزم ذلك إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتوجه لتطبيق آليات لتحفيز النمو الاقتصادي من قبل الحكومة وبحيث يكون له أثر ملموس على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار وتخفيض نسبة البطالة ولو كان ذلك خلال فترة زمنية قد تطول نسبياً مع مراعاة مراقبة نسبة المديونية للناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك سعت الحكومة لتنفيذ مجموعة من الحزم التحفيزية من أجل تسريع وتيرة الإصلاح والسعي لتحسين المستويات المعيشية للمواطنين. إلى جانب طرح مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجديد لتسهيل بناء شراكات حقيقية وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للقطاع الخاص. كذلك تتوجه الحكومة أيضاً لتوقيع برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي بهدف زيادة النمو وتشجيع الاستثمار.

السادة المساهمين الكرام،،،

في ضوء هذه التحديات والمتغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي فقد حقق بنك الأردن في العام 2019 مركزاً مالياً قوياً واستطاع الحفاظ على مستويات أداء متقدمة في مؤشرات الربحية؛ حيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1.52% كما بلغ العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك 9.72%, وهي من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وسجل إجمالي الأصول 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2019 بنمو بلغت نسبته 3.4% مقارنةً بنهاية عام 2018. كما سجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 414.3 مليون دينار. وعلى صعيد توظيفات واستثمارات مصادر الأموال, فقد بلغت محفظة البنك الائتمانية (بالتكلفة المطفأة) 1.4 مليار دينار بتراجع بنسبة 4.1% مقارنةً بعام 2018, وذلك بأثر تباطؤ وتراجع قطاع الشركات الكبرى والصغرى والمتوسطة وانخفاض التسهيلات الموجهة لهذه القطاعات على حد سواء. كما نمت محفظة الأوراق المالية بحوالي 39% لتسجل 354.1 مليون دينار. وعلى صعيد مصادر الأموال فقد سجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بنسبة 2.7% لتصل إلى 1.9 مليار دينار, بما يلبي متطلبات العملاء التمويلية واحتياجات السيولة للبنك.

لقد استطاع بنك الأردن خلال عام 2019 الحفاظ على هوامش ربح مستدامة وتحقيق مبدأ الكفاءة في إدارة الأصول وضبط المصاريف, حيث سجل صافي الربح التشغيلي للبنك نمواً بنسبة 3.5% ليصل إلى 140.1 مليون دينار, وشكل ما يقارب 94% من إجمالي الدخل. كما سجلت نسبة الكفاءة التشغيلية 46% عام 2019 مقابل 49% عام 2018. كل ذلك كان بفضل النهج الذي يواصله البنك في تنويع مصادر

إيراداته ودخله وتوزيع المخاطر, من خلال توسيع انتشاره على المستوى الإقليمي وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص الاستثمارية. وضمن هذا السياق فإن البنك يسعى للاستمرار في خطة التوسع الإقليمي من خلال استكمال إجراءات التفرع في العراق, مما سيكون رافداً لتنويع إيرادات البنك وتعزيز تواجده في أسواق إقليمية واعدة.

وعلى صعيد صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك فقد بلغ 40.2 مليون دينار لعام 2019 مسجلاً انخفاضاً بحوالي 1.4 مليون دينار وبنسبة 3.3% مقارنةً بعام 2018. حيث كان لزيادة مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 11 مليون دينار الأثر الرئيسي لانخفاض الربحية. وذلك لتأثر قطاعات الأعمال والأفراد بحالة التباطؤ المحلي والإقليمي والذي أدى إلى ارتفاع التسهيلات غير العاملة. وبالرغم من ذلك فقد بلغت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) ما يقارب 100% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وعلى صعيد مؤشر السيولة القانونية فإن البنك يمتلك مستويات سيولة مريحة تفوق النسب المطلوبة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل بها فقد وصلت نسبة السيولة القانونية للمجموعة 138.6% كما في نهاية عام 2019. وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال فقد بلغت 17.07% وهي أعلى من النسبة المقرة للعام 2019 والبالغة 14.125% حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية.

السادة المساهمين الكرام،،،

إن بنك الأردن يستكمل في العام 2020 مسيرة ستين عاماً من العطاء والإنجاز, ويسعى إلى استدامة النمو وتحقيق النتائج الإيجابية في مرحلة تزخر بالتحديات والفرص على حد سواء. وإننا ندرك أن الطريق لتحقيق ذلك يتمثل في التطوير والتجديد والارتقاء بالأنظمة والسياسات وتوظيف التكنولوجيا في نماذج الأعمال واستكمال مشاريع البنك على المستوى الاستراتيجي. حيث عمل البنك على تطبيق المرحلة الثانية من خطته الاستراتيجية 2020, والتي تركز على تطوير قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات, من خلال التوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية والرقمية في سبيل خفض التكاليف وزيادة كفاءة وفعالية العمليات, وتحقيق الجاهزية في تقديم المنتجات والخدمات للعملاء, إلى جانب الارتقاء بإدارة المخاطر.

كما عمل البنك على مواصلة تطبيق أحدث البرامج والتقنيات في مجال إدارة ومعالجة البيانات الضخمة, مما سيتيح له فرصة النمو المدروس محلياً وإقليمياً ويعزز موقعه التنافسي. حيث استكمل البنك تطبيق "نظام تحليل الأعمال البنكية الذكيّة وقياس الأداء" والمختص بأعمال ومنتجات الخدمات المصرفية للأفراد. وعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية وتلبية متطلبات العملاء فيما يتعلق بأنظمة الدفع الإلكتروني والرقمي وتطبيق أفضل نماذج الأعمال في هذا المجال. هذا ويستكمل البنك في العام 2020 مشروعه الشامل لتطوير منظومة إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى مجموعة بنك الأردن؛ بهدف الارتقاء بكافة عناصر إدارة الائتمان والمخاطر على المستوى المؤسسي. بالإضافة إلى المباشرة بمشروع إدارة المحتوى الإلكتروني بما يمثله من بنية تحتية في مجال العمليات وأساس استراتيجي لعدد من المشاريع التي سيتم تنفيذها في المرحلة القادمة بما يسهم في تقليل التكاليف ورفع كفاءة ووقت إنجاز المعاملات.

السادة المساهمين الكرام،،،

إننا نسعى إلى الارتقاء بالخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء على مختلف شرائحهم, وإلى مواكبة التطورات في التكنولوجيا المالية وبحيث نكون من البنوك الرائدة في هذا المجال. وسيشهد عام 2020 إطلاق تقنيات جديدة للعملاء في مجال تطبيقات الدفع الإلكتروني وتطوير الخدمات الرقمية الأخرى. كما سيعمل البنك على توسيع تواجده الإقليمي والنمو في أسواق جديدة وفقاً لاستراتيجيته التوسعية بما يسهم في تنويع الإيرادات, وتعزيز مركزه التنافسي والمالي. كل ذلك سيدعمه تطبيق خطط البنك التشغيلية واستكمال المشاريع الاستراتيجية في مجال الأنظمة التقنية والمعلوماتية ونماذج الأعمال الرقمية والتقليدية, وكذلك من خلال فريق موظفي مجموعة بنك الأردن والذي يتبنى مفهوم التفوق في كافة مجالات العمل. وهذا مرهون أيضاً بتحسن مناخ الأعمال محلياً وفي الدول التي نعمل بها حيث نأمل أن تسهم حزم الإصلاح الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود على المستوى المحلي, وحدوث تحسن في اقتصادات الأسواق الإقليمية التي نتواجد بها.

السادة المساهمين الكرام،،،

استناداً إلى النتائج المتحققة للعام 2019, فقد أوصى مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأسمال البنك وبمبلغ 36 مليون دينار, وتدوير باقي الأرباح.

وفي ختام لقائنا أقدم شكري وتقديري لمساهمينا وعملائنا على ثقتهم ودعمهم, وكل التقدير والشكر لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم ودورهم في تحقيق مكانة البنك التي وصل إليها. والشكر موصول أيضاً لإدارة البنك وموظفيه لتفانيهم وعطائهم المستمر. كما أتقدم بشكري لكافة مؤسساتنا الوطنية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدورهم في دعم القطاعات الاقتصادية في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملكِ عبدِالله الثاني ابنِ الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير
مجلس الإدارة 2019

الأداء الاقتصادي 2019

الأنشطة والإنجازات 2019

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2019

أهداف خطتنا المستقبلية 2020

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2019

الأداء الاقتصادي 2019

لا تزال وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي ضعيفة بأثر تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين, وتضييق نطاق الائتمان في الصين, وضغوط الاقتصاد الكلي في الأرجنتين وتركيا. هذا وقد سجل معدل نمو الاقتصاد العالمي تراجعاً إلى 3.6% في عام 2018, ومن المتوقع أن يواصل التراجع إلى 2.9% في عام 2019. ويتوقع تراجع نمو اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من معدل 1.1% في عام 2018 إلى 0.1% في عام 2019 ليعود ويرتفع إلى ما نسبته 2.7% بحلول عام 2020 ويأتي سبب هذا التذبذب الكبير في توقعات النمو نتيجة للعقوبات والقيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران, إضافة إلى الصراعات الأهلية في اقتصادات دول أخرى. وعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة فمن المتوقع أن تسجل 1.7% في عام 2019 مقابل 2.2% في عام 2018, وأما اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية فمن المتوقع أن تسجل 3.7% في عام 2019 مقابل 4.5% في عام 2018.

في حين تواصل التحديات الإقليمية والعالمية التأثير على مسيرة النمو والتنمية في الأردن, على الرغم من نجاحه في استيعاب الصدمات في الأعوام السابقة ونجاحه في التعامل مع الآثار الناجمة عنها, حيث أن متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لا يزال في حدود 2-2.5% فقط منذ عام 2015, والبطالة لا تزال مرتفعة, خاصة بين فئتي الشباب والنساء. كذلك لا تزال وتيرة الإصلاح المالي أبطأ مما كان متوقعاً. أما العائدات المتوقعة من جهود زيادة الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية فإنها لم ترتق إلى المستويات المنشودة لدعم الاحتياجات المالية للأردن, مما أدى إلى لجوء الجهات الرسمية لخفض النفقات عن طريق تخفيض الاستثمارات العامة. وكانت الانحرافات عن المسار المتوقع ملحوظة بصفة خاصة في عام 2019, ولا يزال الدين العام مرتفعاً للغاية. وفي هذا الشأن, فإن الحيز المالي المتاح سيكون محدوداً, مما يعني ضرورة زيادة المساعدات الدولية لمواصلة الإصلاح الداعم للنمو. كما إن عودة الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية إلى عدد من الدول العربية والتي من المحتمل أن تؤثر على الاقتصاد الأردني ومن ضمنها اندلاع ثورات شعبية في كل من العراق ولبنان, وأزمة الشمال السوري, واستمرار الظروف غير المواتية في الأراضي الفلسطينية, كل ذلك يؤثر على التبادل التجاري والمناخ الاستثماري في المنطقة العربية وبما فيها الأردن كذلك.

ومع تطبيق قانون ضريبة الدخل والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 2019/1/1 الذي كان أثره مباشراً على قطاع البنوك حيث تم فرض ضريبة إضافية على البنوك بنسبة 3% تحت مسمى (حساب المساهمة الوطنية) لتصبح نسبة الضريبة المفروضة على قطاع البنوك 38% بدلاً من 35%. إضافة إلى ما تضمنه القانون الجديد من تقليل للإعفاءات الممنوحة للأفراد والشركات وزيادة الاقتطاعات الضريبية تدريجياً خلال الأعوام 2019 و2020 والذي ينعكس سلباً على قدرة الأفراد للاقتراض وقدرتهم على الإنفاق أيضاً, وينعكس سلباً على ربحية الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. حيث يعتبر القطاع الخاص الأردني مورداً رئيساً للإيرادات الضريبية للحكومة.

وشهد عام 2019 العديد من الصعوبات الاقتصادية المحلية التي تمثلت في انخفاض حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة بلغت 12% خلال العام 2019 مقارنةً بعام 2018؛ ليبلغ 4.6 مليار دينار. الأمر الذي كان له الأثر السلبي على استثمارات قطاع العقارات والإسكان, وعلى العاملين في هذا القطاع, كما انخفّضت الإيرادات المالية المتحصلة للحكومة. هذا وعزا مستثمرون في القطاع العقاري هذا الانخفاض إلى ارتفاع الضرائب والرسوم على هذا القطاع. إضافة إلى ذلك فقد شهد عام 2019 تراجعاً حاداً في الطلب على مختلف القطاعات الاقتصادية مما زاد من حالة التذمر لدى الأفراد والشركات جراء تداعيات تباطؤ الأنشطة الاقتصادية. رافق ذلك صعوبة في إدارة المالية العامة في ظل الضغط على إيرادات الدولة جراء تراجع النشاط الاقتصادي. كل ذلك دفع الحكومة لإقرار حزم تحفيزية للاقتصاد الأردني تمثلت في مجموعة من القرارات والمحاور التي تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار, الإصلاح الإداري, تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم. هذا وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة في الأردن شهد رواجاً كبيراً حيث ارتفع الدخل السياحي خلال الأعوام 2017 و2018 بنسبة كبيرة بلغت 14.7% في 2017 و13.1% في العام 2018. كما ويتوقع أن يتجاوز عدد السياح القادمين للأردن سنوياً حاجز 5 مليون سائح بحلول عام 2020, حسب تصريحات مدير عام هيئة تنشيط السياحة الأردنية.

وفي جانب أداء الاقتصاد الكلي فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمعدل 1.9% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019. في حين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل 3.6% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019. كما سجل الاستثمار المباشر (صافي تدفق للداخل) بمبلغ 473.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 بنسبة انخفاض بلغت 12.8% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2018. وسجل الدخل السياحي ارتفاعاً بنسبة 9.9% ليصل إلى 3.8 مليار دينار في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 مقارنة بذات الفترة من عام 2018. أما حوالات الأردنيين العاملين في الخارج فقد سجلت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 ما مقداره 2.4 مليار دينار مرتفعة بنسبة 1.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2018. وهنا نشير إلى أهمية حوالات المغتربين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي, حيث تعتبر من مُحفزات النمو الاقتصادي والتنمية, وتساعد في الحد من الفقر, إضافة إلى المساعدة في تحسين خدمات الإسكان والتعليم والصحة. كما إنها تلعب دوراً مهماً في التنمية المالية, فهي تساهم في زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية والودائع, وكذلك تساعد في رفع نسبة الإقراض للقطاع الخاص.

وعلى مستوى معدل البطالة فما زال الاقتصاد الأردني يواجه صعوبات في خلق فرص عمل جديدة منذ العام 2008, حيث وصلت نسبة البطالة إلى حوالي 19.1% في الربع الثالث من عام 2019 مقارنةً بمعدل بلغ 18.6% في الربع ذاته من عام 2018. أما معدل التضخم فقد سجل خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 ما نسبته 0.3% مقابل 4.5% خلال نفس الفترة من عام 2018.

هذا وبلغ إجمالي الدين العام في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2019 ما قيمته حوالي 30.2 مليار دينار أو ما نسبته 96.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2019 مقارنة مع 28.3 مليار دينار أو ما نسبته 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018. كما سجل عجز الموازنة بعد المنح الخارجية ما مقداره 1,133 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 وبنسبة 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2019 مقابل 859.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018 وبنسبة 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي لذات الفترة من عام 2018.

أما على صعيد أبرز مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي فقد سجلت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني في نهاية تشرين الثاني من عام 2019 ما قيمته 11.7 مليار دولار بنسبة ارتفاع 1.7% عن نهاية عام 2018. أما ودائع العملاء فقد وصلت إلى مستوى 35.1 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2019 بارتفاع بلغت نسبته 3.8% عن نهاية عام 2018. كما سجلت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنسبة 3.9% مقارنة بنهاية عام 2018 لتصل إلى 27.1 مليار دينار. وبلغت موجودات القطاع المصرفي 53.3 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني 2019 مرتفعة بنسبة 4.7% عن نهاية عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 نمواً بنسبة 1.9% ليصل إلى 21,918.6 مليون دينار مقابل 21,507.3 مليون دينار بنمو بلغ 2% في نفس الفترة من عام 2018. جاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لتحقيق القطاعات الاقتصادية تفاوتاً في الأداء خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019. فقد سجل قطاع التعدين والمحاجر نمواً بنسبة 5.7%, كما سجل قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية وقطاع النقل والاتصالات نمواً بنسبة 3.4% و3.1% على التوالي, في حين سجل قطاع الزراعة نمواً بنسبة 2.6%, أما قطاع الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح فقد نما بنسبة 2.9%, هذا ونما قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 2.9%.

في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2018, حيث نما قطاع الكهرباء والمياه بنسبة 1.7%, ومن ثم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 1.9%, في حين حقق قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التجارة والفنادق والمطاعم نمواً بنسبة 1.3% و1.0% على التوالي, تلاه قطاع الخدمات المنزلية بنسبة نمو طفيفة بلغت 0.1%, بالمقابل شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً بنسبة بلغت 0.3%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) 2014 - 2019

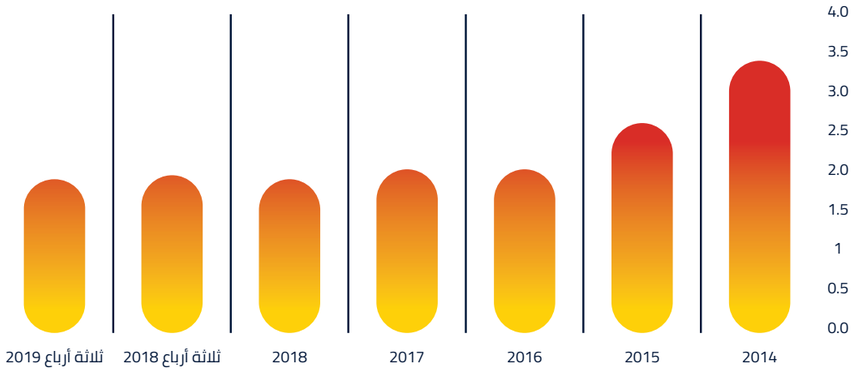

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 فقد سجل ما نسبته 0.3% مقابل 4.5% خلال نفس الفترة من عام 2018. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة الإيجارات والخضروات والحبوب ومنتجاتها والتعليم والثقافة والترفيه, في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة النقل والألبان ومنتجاتها والبيض واللحوم والدواجن والتبغ والسجائر.

المالية العامة:

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 ما مقداره 6.04 مليار دينار مقابل 5.9 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2018 أي بارتفاع مقداره 97.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.6%, حيث بلغت المنح الخارجيـــة خـــلال العشرة شـــهور الأولـــى من عام 2019 ما مقداره 207.3 مليون دينار مقابل 263.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 ما مقداره 5.8 مليار دينار مقابل 5.7 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2018, أي بارتفاع مقداره 153.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.7% مقارنة بنفس الفترة من عام 2018. وقد جاء الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 118.1 مليون دينار وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحـوالي 35.5 مليون دينار. في حين بلغ إجمالي الإنفاق خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 حوالي 7.2 مليار دينار مقابل 6.8 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2018 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 371.2 مليون دينار أو ما نسبته 5.5%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 389.8 مليون دينار أو ما نسبته 6.3%, في حين انخفضت النفقات الرأسـمالية بحوالي 18.7 مليون دينار أو ما نسبته 3% خلال ذات فترة المقارنة. وبذلك فقد أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المساعدات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 بحوالي 1,133 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 859.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018. وعلى صعيد العجز في الموازنة قبل المساعدات فقد بلغ 1,340 مليون دينار في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2019 مقابل عجز بلغ 1,123 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018. هذا ويذكر أن نسبة تغطية الإيرادات المحلية لإجمالي النفقات الجارية بلغ 88.7% في نهاية شهر تشرين الأول 2019 مقابل 91.8% خلال نفس الفترة من عام 2018.

وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019 نحو 30.2 مليار دينار أو ما نسبته 96.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تشرين الأول من عام 2019 مقابل 28.3 مليار دينار أو ما نسبته 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018, علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 7.6 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2019. وفيما يتعلق بصافي الدين العام (الداخلي والخارجي) فقد بلغ 28.9 مليار دينار أو ما نسبته 92.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تشرين الأول من عام 2019 مقابل بلوغه حوالي 26.9 مليار دينار أو ما نسبته 89.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018.

تطور حجم إجمالي الدين العام 2014 - 2019

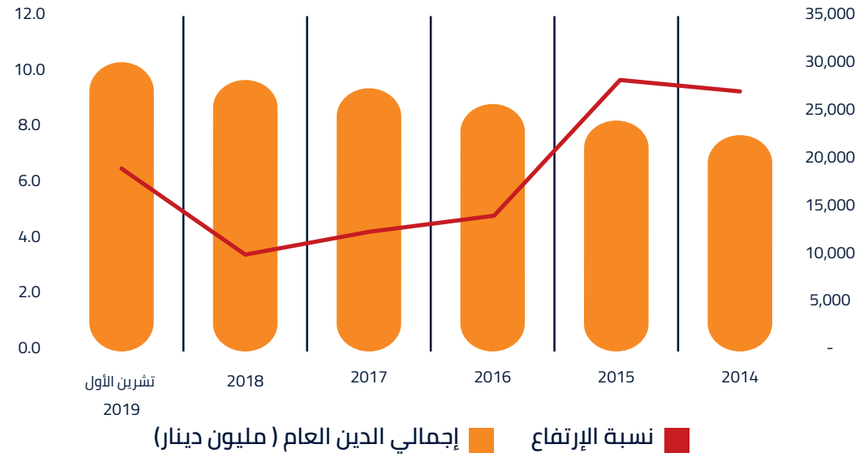

القطاع النقدي والمصرفي:

إن الظروف السياسية في المنطقة, والتوترات الاقتصاديّة التي سادت العالم خلال عام 2019 ومن أبرزها الحروب التجارية والتغيرات المفاجئة والسريعة في معدلات الفائدة وحالة الإرباك في الأسواق المالية وظهور منحنى العائد المعكوس على سندات الخزينة الأمريكية, وارتفاع أسعار الذهب والذي دل على بوادر أزمة مالية جديدة, أثرت سلباً على المؤشرات الاقتصادية الكلية, فقد نجم عن هذه الأزمات حالة تباطؤ وإرباك في العديد من القطاعات الاقتصادية, الأمر الذي تطلّب مضاعفة الجهود لتلافي حالة الإحباط وذلك من خلال برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلي, حيث أقرّت بموجبه حزمة إجراءات لضبط أوضاع الماليّة العامّة, وتخفيف مدى التشوّهات في النظام الضريبي, وذلك بهدف دفع عجلة الاقتصاد الوطني, واستعادة قدرته على النمو بمعدلات أكبر, وبالتالي المساهمة في خفض مستويات البطالة. هذا وأسفر البرنامج عن تحقيق نتائج إيجابيّة ومؤشّرات اقتصاديّة لا يمكن إغفالها؛ كزيادة الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام الحالي, ونمو احتياطي العملات

الأجنبيّة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الحالي, بالإضافة إلى نموّ الدخل السياحيّ وغيرها من المؤشرات التي انعكست على تحقيق القطاع المصرفي الأردني لمؤشرات جيدة, حيث سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 11.7 مليار دولار أمريكي حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 1.7% مقارنة بنهاية عام 2018. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 ارتفاعاً بنسبة 4.3% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية عام 2018 لتصل إلى حوالي 34.8 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بحوالي 1.3 مليار دينار وبنسبة 3.8% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 مقارنةً مع نهاية عام 2018 لتصل إلى 35.1 مليار دينار, حيث كان معظم الارتفاع في ودائع الدينار بحوالي 1.24 مليار دينار وبنسبة 4.8% لتبلغ قيمتها حوالي 27 مليار دينار, فيما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بمبلغ 43 مليون دينار لنفس الفترة لتبلغ حوالي 8.2 مليار دينار.

أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بمبلغ 1.02 مليار دينار وبنسبة 3.9% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2018 لتصل إلى 27.1 مليار دينار. ومن حيث نمو التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي مقارنة بنهاية عام 2018, فقد سجل رصيد التسهيلات لقطاع خدمات ومرافق عامة أعلى نسبة نمو بلغت 11.4% وبمبلغ 439.6 مليون دينار, كما وارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاعات أخرى (الأفراد) بحوالي 9.1% وبمبلغ 485.7 مليون دينار. وعلى صعيد أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو المتحقق والبالغ 1.02 مليار دينار فقد ساهمت قطاعات أخرى (الأفراد) بنسبة 47.5% من النمو المتحقق, وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة 43%, ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة 21.7%. فيما ساهم كل من قطاع الخدمات المالية بتخفيض النمو المتحقق وبنسبة 16.2%, وقطاع التجارة العامة بنسبة 14%, وقطاع التعدين بنسبة 5%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفـي لتصل إلى 53.3 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 4.7% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2018.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي

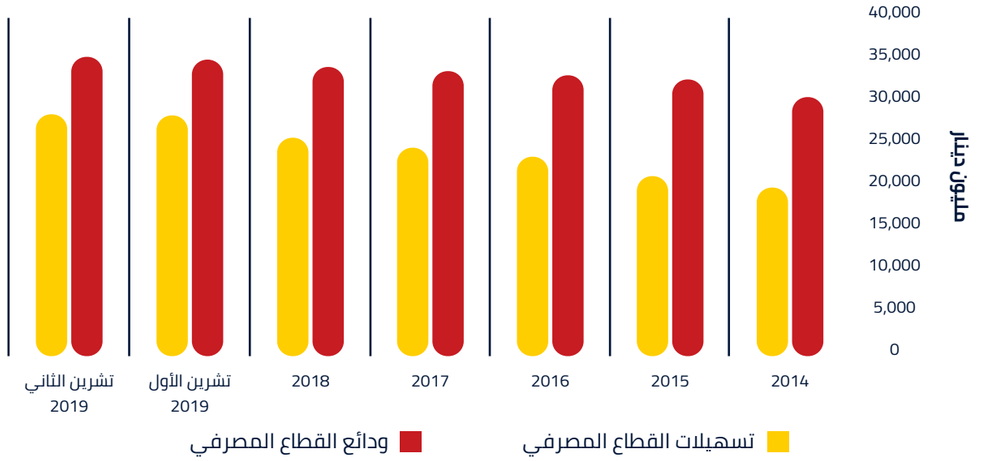

وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي, فقد شهد تفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019, حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب في نهاية شهر تشرين الثاني 2019 ما نسبته 0.43% وعلى ودائع التوفير ما نسبته 0.68% وعلى ودائع لأجل ما نسبته 4.90%, أي بارتفاع 5 نقاط أساس على ودائع الطلب, وبانخفاض 3 نقاط أساس على ودائع التوفير, وبارتفاع17 نقطة أساس لودائع الأجل مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات في نهاية شهر تشرين الثاني 2019 فقد بلغ 8.63% للجاري مدين بارتفاع مقداره 22 نقطة أساس مقارنة بمستواه في نهاية عام 2018, بالإضافة إلى انخفاضه على القروض والسلف بمقدار 49 نقطة أساس ليصل إلى 8.20%, وانخفاضه على الكمبيالات المخصومة بمقدار 78 نقطة أساس ليسجل 8.86% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2019.

هذا وقد خفض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس منذ بداية آب 2019, وبعدد 3 مرات خلال النصف الثاني من عام 2019 انسجاماً مع التغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية, وبنسبة ربع نقطة مئوية في كل مرّة. الأمر الذي سينعكس إيجاباً في انخفاض الفائدة على القروض وبالتالي تقليل أعباء الديون على الشركات والأفراد, وهو ما يشجعها على مزيد من الاقتراض لتمويل استثماراتها ونفقاتها الاستهلاكية. كما سيشجع على دخول الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة, إضافة إلى المساهمة في تخفيض كلفة اقتراض الحكومة من البنوك والمؤسسات المالية, ومن ثم, تخفيض كلفة الدين الحكومي الداخلي على المدى المتوسط والطويل. كما سيؤدي إلى تحول جزء من الودائع البنكية إلى الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. يجدر التنويه هنا إلى توقع استقرار أسعار الفوائد عالمياً وبالتالي استقرارها محلياً وهو ما سيدعم ويعزز من بيئة الأعمال في القطاع المصرفي ويخلق فرصاً للتوسع في إطلاق حملات ومنتجات مصرفية بأسعار فوائد مقبولة تدعم وتحفز الطلب.

نشاط السوق المالي:

شهدت مؤشرات بورصة عمان على مدى عشرة أعوام تراجعاً كبيراً حيث انخفض خلالها حجم التداول بنسبة 88% في نهاية عام 2018 مقارنة بعام 2008. ولدى استعرض أبرز مؤشرات بورصة عمان في نهاية عام 2019, فقد انخفض حجم التداول بمبلغ 733.9 مليون دينار وبنسبة 31.6% مقارنةً بحجم التداول في نهاية عام 2018 ليبلغ حوالي 1.6 مليار دينار. وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد انخفضت إلى 14.9 مليار دينار في نهاية عام 2019, أي بنسبة انخفاض 7.5% مقارنةً مع القيمة السوقية الرأسمالية في نهاية عام 2018. وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية خلال عام 2019 إلى 3,513 نقطة مقارنة بـ 3,797.1 نقطة خلال عام 2018, أي بنسبة انخفاض بلغت 7.5%. وبلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة خلال عام 2019 ما نسبته 51.6% من إجمالي القيمة السوقية مقارنة مع مساهمة بلغت 51.7% خلال عام 2018.

التجارة الخارجية:

انخفض إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة شهور الأولى من عام 2019 بمقدار 295.7 مليون دينار وبما نسبته 2% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى حوالي 13.8 مليار دينار. فيما سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بحوالي 268.2 مليون دينار وبنسبة 7.8% خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 3.7 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 28% من إجمالي الصادرات الوطنية, تلاها السوق السعودي بنسبة 11% والسوق الهندي بنسبة 9.5%. أما مستوردات المملكة خلال فترة التسعة شهور الأولى من عام 2019 فقد انخفضت بمبلغ 563.9 مليون دينار وبما نسبته 5.3% لتصل إلى حوالي 10.1 مليار دينار. وقد استحوذ سوق السعودية على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 17.3% من إجمالي المستوردات, يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 16.1% والسوق الأمريكية بنسبة 8.5%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذت وسائط النقل وقطعها على ما نسبته 23.3% من إجمالي المستوردات, بالمقابل استحوذ النفط الخام ومشتقاته على ما نسبته 19.8% من إجمالي المستوردات. ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد انخفض عجز الميزان التجاري إلى 5.7 مليار دينار وبنسبة 13.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2018.

حجم الصادرات الكلية والمستوردات 2014-2019

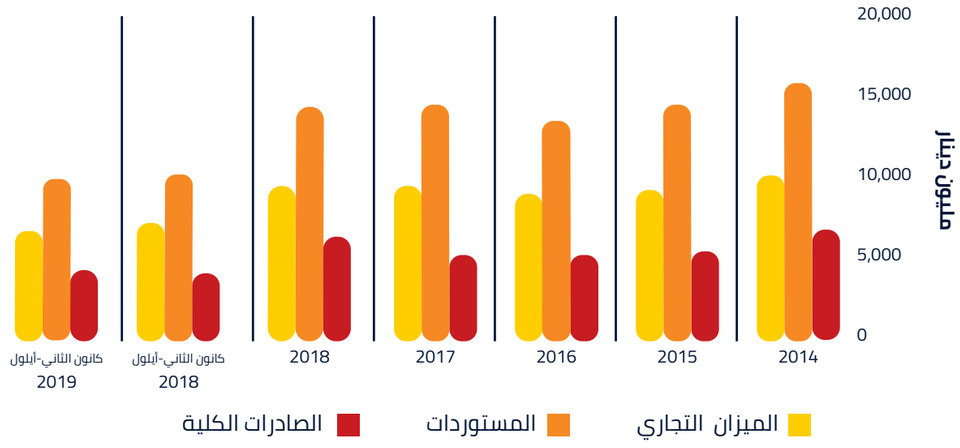

وتاريخياً فقد اتخذ الأردن العديد من الخطوات التي تهدف إلى تنشيط التجارة الخارجية, وتتضمن هذه الخطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000, بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والتي كان أبرزها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تهدف إلى تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين, واتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي التي تقوم على تطبيق قواعد منشأ مبسطة أمام المنتجات الأردنية المصنعة في عدد من المدن والمناطق الصناعية والمناطق التنموية في الأردن وضمن خمسين فصلاً جمركياً. هذا بالإضافة إلى مبادرة "مؤتمر لندن 2019 فرص ونمو" والتي عقدت في بداية عام 2019 وهي مبادرة جديدة لإطلاق النمو والوظائف والاستثمار في الأردن.

آفاق الأداء الاقتصادي 2020:

خفض صندوق النقد الدولي توقعات نمو الاقتصاد العالمي حيث من المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 2.9% بدلاً من 3.3% للعام 2019, و3.3% بدلاً من 3.6% للعام 2020. وهذا يعود بشكل رئيس إلى تخفيض النمو للاقتصادات الصاعدة والنامية مثل الصين والهند والبرازيل الخاضعة لضغوط مقابل التطورات الإيجابية في بعض الاقتصادات النامية. وذلك بفعل التوترات السلبية التي سادت الاقتصاد العالمي مدفوعةً بتداعيات الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الصين. وعدم تعافي منطقة اليورو. وكذلك حرب العملات وأثرها على التجارة العالمية. وفي جانب الاقتصادات المتقدمة فمن المتوقع أن يضعف زخم النمو في الفترة القادمة خاصة في البلدان التي تعتمد على الطلب الخارجي لأسباب منها ارتفاع التوترات والصراعات التجارية, وتلاشي أثر التنشيط المالي وتراجع احتمالية النمو طويلة الأجل متأثراً بضعف الإنتاجية, والقضايا الجغرافية-السياسية. وهنا تجدر الإشارة أنه من المتوقع أن يصل نمو الاقتصادات المتقدمة إلى ما نسبته 1.7% مع نهاية العامين 2019, 2020. في حين من المتوقع أن تسجل اقتصادات البلدان الصاعدة والنامية نمواً بنسبة 3.7% في عام 2019 و4.4% في عام 2020.

وفي ضوء ذلك فمن المتوقع أن يستمر تباطؤ النشاط الاقتصادي في الأردن وبحيث لا يتجاوز معدل النمو 2.2% (بالأسعار الثابتة) لعام 2019 في حين يتوقع تحسن النمو إلى 2.4% في العام 2020 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي وذلك في ظل بقاء الأوضاع الإقليمية على حالها مع عدم الانفراج في الأسواق الإقليمية والتوترات التجارية العالمية التي تسارعت وتيرتها في الآونة الأخيرة. هذا ومن المتوقع أن تستمر معدلات التضخم عند مستويات منخفضة مقارنة بالمعدلات التي كانت سائدة بالعام 2018, حيث إنه ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد الإقليمي لتشرين الأول 2019- من المتوقع أن يتراوح معدل التضخم ما بين 2%-2.5% في الأعوام 2019 و2020. أما معدل البطالة فمن المتوقع أن يواصل ارتفاعه ليسجل مستويات تفوق حاجز 19% في العام 2020. في ظل تأخر تطبيق حلول جذرية بهذا الخصوص, وضعف الطلب الذي تشهده الأسواق المحلية وبالتالي صعوبة خلق فرص عمل جديدة. في حين يتوقع أن ترتفع الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية لتصل إلى مستوى يتراوح بين 13.4 – 14.7 مليار دولار بين عامي 2019 و2020 وذلك حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

أما فيما يتعلق بقانون الموازنة العامة للحكومة لعام 2020 فقد تم تقدير الإيرادات العامة بمبلـــغ 8.6 مليار دينار. أما في جانب النفقات, فقد قدر إجمالي النفقات لعام 2020 بنحو 9.8 مليار دينار بارتفاع مقداره 768.8 مليون دينار عن المعاد تقديره 2019. وترتيباً على ذلك, قدر العجز المالي بعد المنح الخارجية بنحو 1.25 مليار دينار أو ما نسبته 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.21 مليار دينار معاد تقديره لعام 2019 أو ما نسبته 3.9% من الناتج. اما قبل المنح, فقد قدر العجز بنحو 2.05 مليار دينار أو ما نسبته 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.02 مليار دينار معاد تقديره لعام 2019 أو ما نسبته 6.5% من الناتج. هذا ويقدر انخفاض نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.9% لعام 2020 إلى 3.7% لعام 2021 و3.6% لعام 2022. كما قدر ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 99.8% لعام 2020 إلى 100.2% لعام 2021 و100.5% لعام 2022.

وفي ظل برنامج "تسهيل الصندوق الممدد" قام صندوق النقد الدولي بإجراء مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع السلطات الأردنية, تناولت آخر المستجدات والتوقعات الاقتصادية والمخاطر المحيطة بالاقتصاد. واتفق الجانبان على الأولويات في السنوات المقبلة تتمثل في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي, ودعم النمو, وخلق الوظائف, وتعزيز الحماية الاجتماعية. ولغايات تحقيق هذه الأولويات فقد جرت مناقشات حول اعتماد برنامج اقتصادي جديد مدته أربع سنوات يمكن أن يدعمه الصندوق. هذا وقد أكدت الحكومة الأردنية التزامها وعزمها على مواصلة عملية الإصلاح والتغلب على العقبات الحالية أمام النمو. مشيرين إلى إحراز تقدم ملحوظ في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي. حيث يتمثل ذلك بانخفاض التضخم, وتحسن ميزان المدفوعات, كما سجلت الاحتياطيات الدولية تعافياً في الآونة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك, لا يزال القطاع المالي مستقراً, إضافة إلى إطلاق حزم إجراءات مهمة لتحسين مناخ الأعمال مما وضع الأردن ضمن قائمة أفضل ثلاثة بلدان في العالم تحسينا لمناخ الأعمال, وفقاً لما ورد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. ولا يزال موقف السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ملائماً, ومستويات احتياطي النقد الأجنبي مريحة. وينبغي أن تواصل السلطات تعديل أسعار الفائدة حسب الحاجة لضمان استقرار العملة والحفاظ على الثقة فيها.

وهنا نستعرض أبرز مؤشرات المتانة المالية للجهاز المصرفي الأردني في الستة شهور الأولى من عام 2019 مقارنة بنهاية عام 2018 حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك 16.99% مقابل 16.94%, فيما بلغت نسبة السيولة القانونية 129.5% مقابل 131.9%, أما نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد بلغت 5.2% مقابل 4.9%, (حسب أحدث بيانات صادرة لتاريخه).

الأنشطة والإنجازات 2019

واصل بنك الأردن خلال عام 2019 العمل على تعزيز مكانته المرموقة كبنك رائد في القطاع المصرفي الأردني، وذلك من خلال سعي البنك المتواصل لاستحداث خدمات ومنتجات مصرفية جديدة وتطوير أخرى قائمة بما يسهم في الارتقاء بتجربة العملاء ويعزز تطلعاتهم من جهة ورضاهم من جهة أخرى. كما يهدف البنك إلى تبسيط إجراءاته وتطوير سير العمليات وأتمتتها لغايات تسهيل المعاملات المصرفية للعملاء ليصبح بنك الأردن الخيار الأول لديهم. كذلك فقد حرص البنك على مواكبة آخر التطورات التكنولوجية في التطبيقات الإلكترونية والقنوات البديلة حيث كان لبنك الأردن بصمته في التكنولوجيا والتحول الرقمي في سبيل تحقيق الكفاءة التشغيلية، والقابلية للتوسع بمرونة. كما سيواصل البنك تركيزه على إدارة مصادر واستخدامات الأموال بالكفاءة المطلوبة بهدف تعظيم هامش الربح.

لقد عمل البنك على تطبيق المرحلة الثانية من خطته الاستراتيجية للفترة 2018 -2020، والتي تركز على تطوير قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التي تستهدف الارتقاء بمستوى خدمات البنك ومواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية. وبما يلبي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها العميل، وبما يحقق مبدأ التفوق الذي يتبناه البنك والذي يتوجب أن ينعكس على خدمة العميل في كافة منافذ التوزيع. حيث قامت القطاعات المشاركة في تطبيق الخطة الاستراتيجية بناء خططها التشغيلية للعام 2019 بما يسهم في تحقيق الخطة الاستراتيجية وباستخدام بطاقات الأداء المتوازن لضمان الترابط فيما بين اهداف البنك والقطاعات والوحدات من مختلف المستويات الإدارية. هذا وقد عمل البنك خلال عام 2019 على تنفيذ المراجعة الأولى للخطة الاستراتيجية وتحديث الأهداف والمستهدفات بما يتوافق مع تقرير المراجعة بالإضافة إلى ما تم استقراؤه من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وأثرها على أداء البنك في الأسواق التي يعمل بها. كما عمل البنك ضمن خطته الاستراتيجية على المباشرة بتنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل التي سيكون لها أثر في إحداث نقلة نوعية في الخدمات المقدمة للعملاء أبرزها مشروع إدارة المحتوى المؤسسي (ECM) ومشروع تطوير العملية الائتمانية ومشروع إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) ومشروع إدارة الخدمات الأمنية التقنية (MSS) ومشروع إدارة العلاقة مع العملاء (CX) ومشروع تطوير نظام التقارير المعلوماتية. إضافة إلى التحديث المستمر لتطبيق بنك الأردن موبايل (BOJ Mobile) خلال العام، وإطلاق النسخة المحدثة للتطبيق في فلسطين. كما سعى البنك إلى تعزيز التوسّع الإقليمي من خلال افتتاح فرع له في جمهورية العراق حيث تم الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني والموافقة المبدئية من البنك المركزي العراقي، وجارٍ العمل حالياً على استكمال موافقات وإجراءات التفرع المطلوبة.

النتائج المالية:

في ضوء التحديات والمتغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي فقد حقق بنك الأردن مركزاً مالياً قوياً واستطاع الحفاظ على مستويات أداء متقدمة في مؤشرات الربحية. وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال 17.07% كما في نهاية عام 2019، في حين سجلت نسبة السيولة القانونية 138.6% كما في نهاية عام 2019، كما وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 6.9% مقارنة بـ 5.3% في سنة 2018. هذا وسجلت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة ما نسبته 99% في نهاية عام 2019 وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي.

أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن في نهاية العام 2019 تحقيق صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 40.2 مليون دينار مقابل 41.5 مليون دينار في نهاية عام 2018 بانخفاض بلغت نسبته 3.3%. فيما سجل صافي الربح قبل الضريبة انخفاضاً بنسبة 2.9% ليصل الى حوالي 61.1 مليون دينار مقارنة بحوالي 62.9 مليون دينار خلال العام الماضي ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى ارتفاع مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 11 مليون دينار لعام 2019 مقارنة بالعام السابق 2018، وذلك نتيجةً لتأثر قطاعات الأعمال والأفراد بحالة التباطؤ المحلي والإقليمي والذي أدى إلى ارتفاع التسهيلات غير العاملة حيث كانت نتائج أعمال البنك قبل المخصصات والضريبة 80.7 مليون دينار للعام 2019 مقارنة بـ 71.7 مليون دينار للعام 2018، أي نمت بما نسبته 12.5%. هذا ونمت موجودات البنك كما في نهاية العام 2019 من حوالي 2,619 مليون دينار في نهاية العام الماضي الى حوالي 2,708 مليون دينار في نهاية عام 2019 أي بنسبة نمو بلغت 3.4%، وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك من حوالي 411.9 مليون دينار في السنة السابقة الى حوالي 414.3 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 0.6%. هذا ويذكر أن العائد على متوسط الأصول قد بلغ 1.52% والعائد على متوسط حقوق مساهمي البنك قد بلغ 9.72% كما في نهاية العام 2019، وهي من أفضل النسب في القطاع المصرفي.

تطور صافي الربح للبنك قبل الضريبة

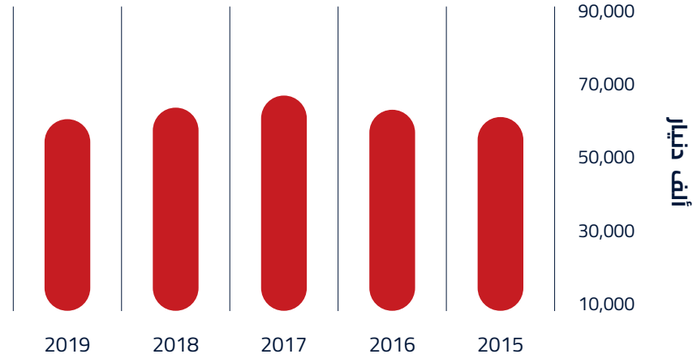

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد بلغت ودائع العملاء في نهاية العام 2019 ما قيمته 1,919.1 مليون دينار مرتفعة بمبلغ 51.3 مليون دينار وبنسبة 2.7% مقارنة بنهاية العام الماضي. حيث ارتفعت ودائع التوفير لتصل إلى 790.7 مليون دينار، وارتفعت ودائع الأجل لتصل الى 554.9 مليون دينار، فيما انخفضت ودائع الطلب الى ما قيمته 467.4 مليون دينار. وسجلت شهادات الإيداع انخفاضاً لتصل الى 106.2 مليون دينار.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية آخذاً بعين الاعتبار المتابعة المستمرة لأوضاع السوق في الدول التي يتواجد بها. وعلى صعيد محفظة إجمالي التسهيلات الائتمانية فقد انخفضت بمبلغ 43.6 مليون دينار وبنسبة 2.8% مقارنةً بنهاية عام 2018 لتصل إلى 1,531.5 مليون دينار، حيث سجلت التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات انخفاضا بنسبة 8.4% وبمبلغ 62.1 مليون دينار لتصل الى 681.8 مليون دينار، وبلغ رصيد تسهيلات الشركات الكبرى 438.1 مليون دينار، ورصيد تسهيلات الشركات الصغرى والمتوسطة بلغ 243.7 مليون دينار، وارتفعت القروض الممنوحة الى قطاع الأفراد (التجزئة) بمبلغ 40.8 مليون دينار وبنسبة 9.1% لتصل إلى 488.4 مليون دينار. كما انخفض رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام بمبلغ 12 مليون دينار وبنسبة 8.9% ليصل الى 122.7 مليون دينار. إضافة الى انخفاض رصيد القروض العقارية بمبلغ 10.2 مليون دينار وبنسبة 4.1% ليصل الى 238.6 مليون دينار.

تطور بنود المركز المالي

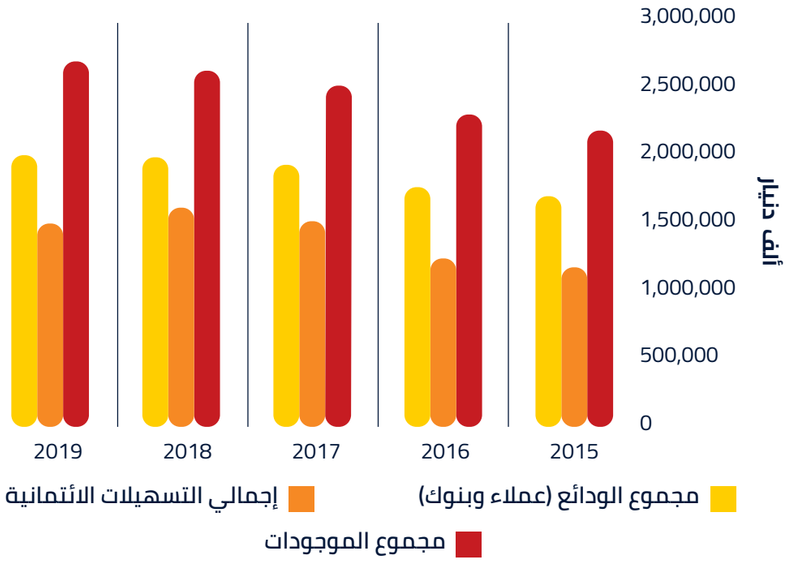

وعن أبرز بنود قائمة الربح او الخسارة الموحدة، فقد بلغ إجمالي الدخل في نهاية العام 2019 ما قيمته 149.4 مليون دينار مقابل 141.7 مليون دينار في نفس الفترة من العام الماضي محققاً ارتفاعاً بمبلغ 7.7 مليون دينار وبنسبة 5.4%. وهذا يعود بشكل رئيسي الى ارتفاع صافي إيراد البنك التشغيلي من الفوائد والعمولات بمبلغ 4.8 مليون دينار ليصل الى حوالي 140.1 مليون دينار مشكلاً بذلك ما نسبته 93.8% من إجمالي الدخل، وارتفاع الإيرادات الأخرى بمبلغ 2.1 مليون دينار لتصل الى 5.3 مليون دينار، فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية حوالي 3.2 مليون دينار بارتفاع بمبلغ 786.5 ألف دينار. وفي جانب إجمالي المصروفات في نهاية العام 2019 فقد استطاع البنك تحقيق مبدأ الكفاءة في إدارة الأصول وضبط المصاريف، حيث سجلت نسبة الكفاءة التشغيلية 46% في عام 2019 مقابل 49% في عام 2018.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل بها. كما واصل تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، ووفقاً لمتغيرات السوق. هذا وقد بلغت الحصة السوقية لبنك الأردن - الأردن في جانب ودائع العملاء 4.1% كما في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019، وأما في جانب إجمالي التسهيلات الائتمانية فقد بلغت 4.6% في ذات الفترة 2019. في حين بلغت الحصة السوقية لبنك الأردن – فلسطين من القطاع المصرفي الفلسطيني ما نسبته 3.8% لودائع العملاء و3.6% للتسهيلات الائتمانية وذلك كما في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019. كذلك بلغت الحصة السوقية لبنك الأردن – سورية على صعيد ودائع العملاء ما نسبته 2.7% من إجمالي ودائع المصارف الخاصة في السوق السوري في نهاية التسعة شهور الأولى من عام 2019، وبلغت 3.6% في جانب التسهيلات الائتمانية من صافي التسهيلات الائتمانية للمصارف الخاصة في السوق السوري وذلك في نفس الفترة 2019 - وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن تقديم منتجات وخدمات متنوعة لعملائه في قطاعات الأفراد, الشركات الكبرى, المؤسسات المتوسطة والصغيرة, والأنشطة الاستثمارية. حيث عمل خلال سنة 2019 على طرح مجموعة من الحملات والبرامج لعملائه في قطاع التجزئة, إلى جانب تلبية احتياجات عملائه التمويلية من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. يدعم ذلك فريق موظفي البنك الذين يتميزون بالكفاءة والمهنية لتقديم أفضل مستوى من الخدمة للعملاء.

خدمات الأفراد:

واصل البنك عملياته التطويرية للارتقاء بالمنتجات والخدمات المقدمة لقطاع عملاء الأفراد وتصميمها بشكل يحاكي متطلباتهم وتطلعاتهم. فجدد البنك إطلاق حملته الترويجية لأكبر جائزة شهرية لحسابات التوفير في الأردن ومقدارها ربع مليون دينار لرابح واحد بشكل وتصميم جديدين, إضافة إلى إطلاق البنك حملة خاصة لحسابات توفير الأطفال "سنابل". كما أطلق البنك حملة ترويجية خاصة بالقروض السكنية بسعر فائدة منافس وبمجموعة من المزايا الخاصة تمثلت بمنح خصومات من محلات الأثاث والأجهزة الكهربائية, بالإضافة إلى اشتراك إنترنت مجاني لمدة عام كامل مع مزايا أخرى. وكذلك أطلق البنك برنامج قروض تمويل السيارات الجديد بنسبة تمويل 70% والذي يتمتع بمزايا خاصة تقوم على أساس منح أسعار فائدة منافسة, والسرعة في إجراءات تنفيذ القرض. إضافة إلى تعديل الإجراءات الخاصة بمنتج تمويل قروض السيارات 50-50 وتعديل أسعار فوائد القروض الشخصية حسب الشرائح. ومن باب الارتقاء بمستوى الخدمات المقدّمة وبهدف تقديم حلول تمويلية متميزة ومرنة لعملاء البنك فقد أتاح البنك للعملاء إمكانية تأجيل أقساط القروض الشخصية من خلال مركز الخدمة الهاتفية دون مراجعة الفرع.

هذا وقد حرص البنك على مواكبة التطور التقني في الصناعة المصرفية واستمرارية تقديمها بمستوى جودة يرتقي لتطلعات عملائه, فعلى صعيد البطاقات الائتمانية فقد أطلق البنك خدمة "التسوّق بنقاط البطاقات الائتمانية فوراً وحول العالم" والتي مكّنت العملاء حاملي البطاقات الائتمانية من تجميع النقاط الخاصة بالمشتريات أو استبدالها مع كل عملية شراء بطريقة فورية بمجرد الاتصال مع مركز الخدمة الهاتفية أو من خلال تطبيق بنك الأردن للهواتف الذكية بطريقة سهلة وآمنة. كما أطلق البنك منتج "بطاقة ائتمانية بسقف صفر" على شكل بطاقات Wearable Pay تستخدم عن طريق شحن حساب البطاقة. إضافة إلى قيام البنك بطرح عدد من حملات المكافآت لاستخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع المباشر خلال العام.

وعلى مستوى فروع فلسطين فقد استمر العمل على تطوير المنتجات والخدمات بما يلبي حاجات العملاء وتوقعاتهم, ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال فقد تم التعديل على منتج القروض الشخصية بإعفاء شريحة عملاء الرواتب ذوي الدخل 500 دينار فأكثر من عمولة التأمين على الحياة, كما تم إطلاق ميزة آلية تأجيل الأقساط لكافة عملاء الرواتب, إضافة إلى إطلاق حملة تأجيل أقساط خاصة بالقروض الشخصية لموظفي القطاع العام. أما فيما يتعلق بقروض السيارات فقد تم بناء علاقات مع الوكالات المستهدفة حيث تم توقيع اتفاقية تمويل مركبات مع عدة وكالات. وتشجيعاً لعملاء البنك الحاليين لتغذية أرصدة حساباتهم, وتحفيزاً للعملاء الجدد للمبادرة بفتح حسابات توفير لدى أي فرع من فروع البنك فقد تم إطلاق حملة تسويقية لحسابات التوفير في فلسطين في نهاية شهر حزيران 2019 حيث شملت جائزة بقيمة 20 ألف شيكل لكل 5 رابحين شهرياً, ونصف مليون شيكل لرابح واحد في شهر أيلول 2019, ومليون وربع شيكل كجائزة كبرى في نهاية العام.

خدمات الشركات:

استمر البنك بتعزيز نشاطه لخدمة قطاع الشركات الكبرى على الرغم من حالة التباطؤ في النشاط الاقتصادي التي سادت بالعام 2019. فقد عمل البنك على مواصلة إدارة علاقته مع قاعدة عملائه الحاليين والعملاء الجدد المستهدفين لتقديم مجموعة من الحلول المصرفية لهم وبما يلبي احتياجاتهم التمويلية, ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2019 كانت قطاعات التجارة والصناعة والكهرباء والمياه والإنشاءات. وتعزيزاً لتطوير خدمة هذا القطاع فقد استحدث البنك وظيفة إدارة المعاملات البنكية التي ستُعنى بشكل رئيس بتطوير خدمة إدارة النقد وتمويل عمليات التجارة الخارجية وتطوير الخدمات المقدمة من خلال القنوات الرقمية لعملاء قطاع الشركات وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال.

وعلى صعيد تطوير أعمال خدمة قطاع الشركات وتطوير العملية الائتمانية فقد استمر العمل على تطوير قدرات ومهارات مدراء العلاقة لمواجهة تحديات السوق وزيادة كفاءتهم وذلك من خلال استكمال البرنامج التدريبي "أكاديمية بنك الأردن للائتمان" بالتعاون مع شركة Moody's Analytics. بالإضافة إلى اعتماد منهجية ووسائل تسويقية تمكن مدراء العلاقات من التعرف على الشركات العاملة في السوق ومن الوصول إلى هذه الشركات. كما تم وضع آليات لإدارة الفرص التسويقية من خلال نظام آلي متطور (KINZ). كما تم العمل على تفعيل دور وحدة دراسات السوق لإعداد الدراسات القطاعية في سبيل استهداف أفضل العملاء في القطاعات المستهدفة.

ومن الجدير ذكره أن تواجد بنك الأردن من خلال فرع البحرين - الذي تأسس بالعام 2018 كفرع جملة تقليدي - أتاح تقديم باقة من الحلول المالية ومنتجات التمويل التجاري للصناديق السيادية والشركات والمؤسسات المالية وذلك من خلال المشاركة بقروض التجمع البنكي واستثمارات الأوراق المالية في دول الخليج العربي ومصر وغيرها. الأمر الذي يعزز مركز البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقوي علاقاته مع المؤسسات المالية والمصرفية على حدٍ سواء.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

يولي بنك الأردن أهمية كبيرة لتمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة باعتباره رافداً أساسياً للاقتصاد ومحركاً أساسياً في توفير فرص العمل في الأردن وفلسطين على حدٍ سواء. فاستمر البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال التمويل الطويل والقصير الأجل للقطاعات التجارية والصناعية والخدمية, وذلك من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة وفي المحافظات الفلسطينية, حيث يعمل مدراء العلاقة في هذه المراكز على التواصل المستمر مع العملاء وتوفير الخدمات بمستوى عالي الجودة. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2019 كانت قطاع التجارة, قطاع التعدين, قطاع الصناعات التحويلية, قطاع الزراعة, قطاع الإنشاءات, قطاع الأنشطة العقارية, قطاع الفنادق والمطاعم, قطاع النقل, قطاع الاتصالات, قطاع التعليم, وقطاع الصحة. وفي فلسطين فقد تم تقديم الخدمات الائتمانية لقطاع التجارة, قطاع الصناعات التحويلية, وقطاع الأنشطة العقارية.

وفي جانب تطوير العملية الائتمانية في البنك فقد تم العمل على تطوير قدرات موظفي مراكز خدمة عملاء SME في الأردن وفلسطين على التحليل الائتماني والدراسة الائتمانية بكل كفاءة ومهنية من خلال البرنامج التدريبي الذي ينفذه البنك من خلال شركة Moody's Analytics.

خدمات التأجير التمويلي:

استمر بنك الأردن بتوفير حلول مالية لعملائه الذين لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية؛ وذلك من خلال منتجات التأجير التمويلي. وكل ذلك وفق برامج تمويلية تتناسب مع احتياجات قطاعي الأفراد والشركات, كتمويل السيارات والعقارات وتمويل المعدات والماكنات الصناعية والأجهزة الطبية ووسائط النقل المختلفة وغيرها من الأصول الثابتة. هذا وقد تم إطلاق الموقع الإلكتروني لشركة الأردن للتأجير التمويلي حيث يتيح للعميل القدرة على الاطلاع على برامج التمويل ومزاياها وتقديم طلبات التمويل من خلاله.

شبكة الفروع وقنوات التواصل الإلكترونية والرقمية:

يحرص البنك على الارتقاء بالخدمات المقدمة لعملائه وتوفير حلول رقمية حديثة وتحسين تجربة العملاء بما يواكب المستجدات في الصناعة المصرفية.

استمرت جهود البنك الدؤوبة في تعزيز شبكة الصراف الآلي, فقد تم إضافة أجهزة الصراف الآلي في عدة مناطق حيوية في المملكة, مع مواصلة تطوير الخدمات المقدمة في هذه الشبكة. وبهدف توفير بيئة خدمية متطورة ومريحة للعملاء في كل من الأماكن النشطة والمراكز التجارية المهمة في مختلف مناطق المملكة فقد تم افتتاح فرع شارع الإذاعة والتلفزيون وفرع شارع المدينة الطبية وفرع حي الزيتونة, كما تم دمج أعمال فرع رأس العين مع فرع شارع الإذاعة والتلفزيون. وفي فلسطين فقد تم افتتاح فرع ضاحية البريد/ محافظة القدس وفرع الطيرة/ رام الله.

يعمل البنك دائماً على توفير أفضل الخدمات المصرفية لمتعامليه, وتطوير منظومة قنوات الدفع الإلكترونية والرقمية. وفي هذا الجانب فقد قام البنك بإصدار تحديث جديد لتطبيق بنك الأردن موبايل (BOJ Mobile) بحيث يتمتع بأقصى درجات المرونة والأمان في المعاملات المصرفية وبما يضمن بقاء العملاء على تواصل دائم مع حساباتهم في أي وقت ومن أي مكان. كما قام البنك بإطلاق تطبيق بنك الأردن موبايل (BOJ Mobile) في فلسطين بحلّته الجديدة. وفي إطار سعي البنك لتوجيه العملاء لاستخدام تطبيق BOJ Mobile فقد تم إطلاق العديد من الحملات الترويجية التي ركزت على التعريف بالخدمات المصرفية التي تضمنها التطبيق.

كما عمل البنك على إطلاق حملته الترويجية الخاصة بتطوير نظام الدفع بالبطاقات على الهاتف النقال (Tokenization) والتي تمكّن العميل من استخدام تطبيق بنك الأردن موبايل (BOJ Mobile) في عمليات الدفع من خلال خلق محفظة إلكترونية تربط الهاتف النقال بالبطاقة حيث سيتم إطلاق الخدمة للعملاء مطلع العام 2020, علماً بأن هذه الخدمة ستكون متاحة على أجهزة Android حيث أن تقنية NFC مفعّلة على هذه الأجهزة فقط.

التنظيم والعمليات والبنية التقنية:

واصل البنك خلال عام 2019 إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل على صعيد التنظيم والعمليات والبنية التقنية. كما استمر البنك في تطوير بيئة عملياته وأنظمته التكنولوجية، ومواكبة متطلباته الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك.

فعلى صعيد المشاريع المتعلقة بإدارة العلاقة مع العملاء فكان أبرزها مشروع نظام إدارة العلاقة مع العملاء (CX) والذي يعتبر مشروعاً يعزز تجربة العملاء وذلك عن طريق توفير بيئة موحدة لتلبية متطلباتهم عبر مختلف القنوات التفاعلية، وأيضاً من خلال توفير قاعدة بيانات لخلق نظرة شمولية للعميل. وضمن هذا المشروع تم إطلاق نظام التسويق الإلكتروني والتواصل الاجتماعي، ونظام شكاوى العملاء، ونظام المبيعات.

وأما في جانب المشاريع المتعلقة برفع الاعتمادية على البيانات فإنه يتم تطوير نظام التقارير المعلوماتية للاستغلال الأمثل للكم المعلوماتي وآليات التحليل الحديثة. وعلى مستوى المشاريع المتعلقة بتطوير كفاءة العمليات فالعمل جارٍ على تطوير نظام إدارة المحتوى الإلكتروني، وهو نظام لإدارة المحتوى الورقي يهدف إلى التقليل من التداول الورقي ملبياً بذات الوقت المتطلّبات الرقابية، هذا وقد تم تحديد إطار عمل المشروع حيث سيتم المباشرة به في العام 2020، كما يتم أتمتة بعض العمليات المتكررة، كذلك يجري العمل على اعتماد الحوسبة السحابية على عدة أنظمة رئيسية ومستحدثة.

هذا وقد تم العمل على إعداد دراسات تنظيمية وتطوير عدد من الإدارات واستحداث أو دمج دوائر وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية وبما يمكّن البنك من الارتقاء في أنظمته وأعماله وتطوير بيئة خدماته. ففي هذا المجال تم إنشاء "دائرة الرقابة المالية وإدارة البيانات" ضمن إدارة الرقابة المالية، وإنشاء "وحدة إدارة النقد" على مستوى إدارة العمليات المركزية. كما تم دمج دائرتي جودة الخدمة وتجربة العملاء ودائرة القنوات الإلكترونية والتفرع ومركز الخدمة الهاتفية تحت مسمى دائرة "تجربة العملاء وقنوات التواصل"، ودمج دائرتي الخدمات الهندسية والدائرة العقارية تحت مسمى "دائرة الهندسة والعقار". كذلك تم تطوير الهيكل التنظيمي لدائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات، وتم فصل دائرة الامتثال عن إدارة قطاع المخاطر وإتباعها مباشرةً للجنة الامتثال على مستوى مجلس الإدارة وذلك بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الإدارية. وعلى ضوء التغيرات السابقة فقد تم تعديل الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك الأردن.

فيما يتعلق بفروع فلسطين فقد تم إطلاق نظام CCM ونظام AML ونظام FICO، كما تم تطبيق مشروع الإيداع النقدي للصرافات الآلية BNA، والبدء بتطبيق Aptra vision Solidcore الخاصة بالصراف الآلي. كما تم تحديث نظام الطلبات الائتمانية (EPCGF) ونقل جميع قواعد البيانات في المراكز ومركزتها على خادم خاص في مركز الحاسوب الرئيس. وفيما يتعلق بمشروع ECC فقد تم التعديل على إجراءات عمل الشيكات الواردة مقاصة والمؤجلة بما يتوافق مع قرب إطلاقه. وعلى صعيد فرع البحرين فإنه جارٍ العمل على استكمال إجراءات عمل بنك الأردن–البحرين في حين تم اعتماد الأوصاف الوظيفية، كما تم إعداد دراسة تنظيمية على مستوى دائرة الرقابة المالية لفرع البحرين. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من تطبيق نظام الموارد البشرية، وتم فحص نظام HRMS Cloud وإطلاقه لخدمة موظفي فرع البحرين.

على مستوى تطوير منظومة إدارة الامتثال والمخاطر والارتقاء بأمن المعلومات فقد استمر البنك بتطبيق الممارسات الفضلى في عمليات مراقبة وإدارة المخاطر. وفي هذا السياق عمل البنك على البدء بتنفيذ مشروع إطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة (Enterprise Risk Management Framework) الذي يستهدف الارتقاء بكافة عناصر إدارة الائتمان والمخاطر على المستوى المؤسسي وبالتعاون مع شركة Moody's، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير العملية الائتمانية والذي يتقاطع في أهدافه مع مشروع ERM. وضمن هذا السياق فقد تم إطلاق نظام Credit Lens بديلاً عن النظام السابق Moody's Risk Analyst، وإعداد منهجية السقوف المؤقتة لمخاطر الدول. هذا بالإضافة إلى تنفيذ واستكمال العديد من المشاريع الفرعية للارتقاء بعملية إدارة المخاطر خلال عام 2020 ضمن مشروع ERM.

كما قام البنك بالتعاقد مع شركة Scanwave لتطبيق مشروع إدارة الخدمات الأمنية التقنية (Manage Security Services) والتي تمكّن فرق أنظمة المعلومات وأمن المعلومات من التركيز على المستوى الأعلى لإدارة أمن المعلومات وتلبية متطلبات الجهات الرقابية وتعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية.

كما تم العمل على تحديث عدد من السياسات يذكر منها سياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء وسياسة مخاطر السيولة وخطة إدارة أزمة السيولة وتمويل الطوارئ، وسياسة الامتثال وسياسة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتوافق ويواكب متطلبات الجهات الرقابية والتغيرات في بيئة الأعمال. كما تم تصنيف بنك الأردن من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وللسنة الثالثة على التوالي، حيث تم التأكد من تلبية المتطلبات الكمية والنوعية لتعليمات البنك المركزي الأردني. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل الدعامة الأولى والثانية فلقد تم الانتهاء من إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP. هذا وقد أظهرت نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP استناداً لطبيعة وحجم أنشطة البنك وتعقيد عملياته ونوعية منتجاته والانتشار الخارجي ومستوى المخاطر لديه بأن البنك يحتفظ بقاعدة رأسمالية مناسبة لتغطية كافة أنواع المخاطر التي من الممكن أن تواجهه وليست فقط تلك التي تم احتسابها ضمن الدعامة الأولى.

ومن الجدير ذكره أن مجلس الإدارة يلتزم بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية ويولي كل العناية بتطبيق أسس الحاكمية المؤسسية وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.

الموارد البشرية:

انطلاقاً من إدراك البنك بأن القدرات والكفاءات المصرفية المؤهلة والمتخصصة هي ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى تقديم الخدمة للعملاء، فقد سعى البنك لعقد عدة دورات تدريبية متخصصة سواء محلية أو خارجية، وعقد برامج فنية متخصصة في تنمية المهارات الفنية ذات العلاقة بمهام العمل ومتطلباته. وفي ذات السياق فقد استكمل البنك برنامج الـ Credit Academy، وبرنامج تطوير مهارات موظفي المبيعات (البيع الاستشاري والبيع الاحترافي / Sales Academy)، كما تم تنفيذ برنامج إدارة العلاقة (Certified Relationship Manager) الذي يسعى إلى تطوير مهارات إدارة العلاقة مع العملاء، بالإضافة إلى البرامج التدريبية الأخرى. ويجدر التنويه إلى خضوع كافة موظفي البنك في نهاية عام 2019 إلى دورات تدريبية، بما فيها التدريب الالكتروني.

كما استمر البنك بتطبيق برنامج مهنتي الذي يهدف إلى إتاحة الفرصة لطلاب الجامعات والمدارس للاطلاع على بيئة العمل وبما يضمن جاهزية الطلاب للانخراط في سوق العمل. إضافة إلى برامج التدريب الإلكتروني كالبرنامج التعريفي للموظفين، وبرنامج سياسات وإجراءات موظفي التلر، وبرنامج أمن المعلومات، وبرنامج مخاطر التشغيل.

توزيع الدورات التدريبية خلال سنة 2019

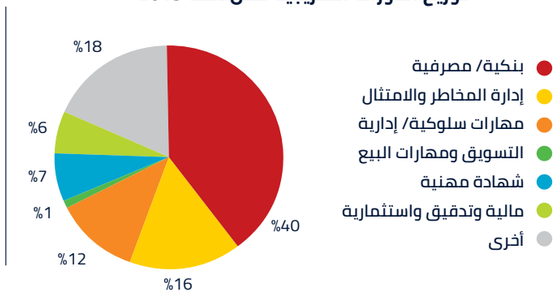

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لعام 2019

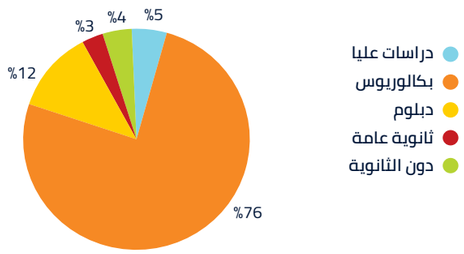

هذا وقد عمل البنك على طرح مبادرة " نادي القراءة" بهدف تبادل المعارف والأفكار بين موظفي البنك، وتحفيزهم لمزيد من الإبداع والابتكار. وتتلخص فكرة النادي بإقامة جلسات حوارية بشكل شهري لمناقشة كتب يتم اختيارها من الموظفين المنضمين لهذا النادي. كما نظم البنك عدداً من الفعاليات والأنشطة الرياضية خلال العام شملت على سبيل المثال وليس الحصر خصومات للموظفين، وإقامة بطولات رياضية، وإفطارات جماعية خلال شهر رمضان المبارك.

المسؤولية المجتمعيّة:

إيماناً من رؤية بنك الأردن وتوجهاته لدعم المؤسسات الوطنية والمساهمة في تطور وتقدم المجتمع الأردني في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية, فقد واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات التي تعنى بتنمية المجتمع المحلي وازدهاره من خلال تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية, حيث تمثلت المبادرات بما يلي:

▪المبادرات التعليمية والثقافية

يدرك البنك أهمية دعم قطاع التعليم وذلك لتمكين المجتمعات المحلية, حيث قام البنك بتجديد الاتفاقية مع جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم مبادرة "الأيام المفتوحة" في متحف الأطفال والتي تتيح الدخول المجاني لكافة الأشخاص للمتحف خلال أول سبت من كل شهر. كما واصل البنك تقديم الدعم لمبادرة الثقافة المالية المجتمعية بهدف تعزيز الشمول المالي لطلبة المدارس في الأردن. وقد حرص البنك على مواصلة دعم وتنفيذ مجموعة من المنح الدراسية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية وهي: مؤسسة إيليا نقل, كلية العلوم التربوية والآداب- الأونروا, King's Academy. كما تم تقديم الدعم لجامعة البلقاء التطبيقية للمؤتمر الدولي الأول في كلية الأعمال " بعنوان الريادة, الإبداع والابتكار في بيئة الأعمال".

ولا يغفل البنك على الدوام أهمية دعم المبادرات الثقافية ودورها الهام في تعزيز العملية التعليمية وبذلك واصل بنك الأردن دعمه لورشات عمل "المؤتمر الوطني للشباب" التي ينظمها الملتقى الوطني للتوعية والتطوير ودعم برنامج " ثروتنا الإنسان والإنجاز". كما قام البنك بتنفيذ ورشات تعليمية بالتعاون مع جمعية المحافظة على البتراء, بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي لجائزة الحسن للشباب, ودعم للعروض المسرحية التي نظمها مركز هيا الثقافي ضمن " مهرجان هيا المسرحي".

▪المبادرات المجتمعية

استمر البنك في تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية, وذلك بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة لخدمات المسؤولية المجتمعية التي ينفذها.

وفي هذا السياق قام البنك بتقديم دعمه لمركز الحسين للسرطان من خلال دعم مبادرة القمم السبعة, وتقديم الرعاية الفضية لحفل الخير الذي أقامه المركز خلال شهر تشرين الأول 2019. كما قدم البنك دعمه لمؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب من خلال شراء مستلزمات لمبنى غور فيفا الجديد. كما قام البنك بدعم جمعية نادي العون الإنساني من خلال رعاية حفل عيد الأم السنوي, إضافة إلى تقديم الدعم لجمعية رعاية وتأهيل مبدعي التوحد ونادي البرلمانيين الأردنيين والجامعة الأردنية وتقديم الدعم للحملة الإعلانية الخاصة بالجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين تحت شعار " خلينا نتضامن", وصندوق دعم أسر الشهداء ومؤسسة فلسطين الدولية للتنمية, بالإضافة إلى تقديم الدعم لعدد من الجمعيات الخيرية خلال شهر رمضان المبارك لتتمكن من تنفيذ مبادراتها وأهدافها في خدمة المجتمع نذكر منها (جمعية رعاية شؤون المقابر الإسلامية, نادي سيدات سلاح الجو الملكي, جمعية الأسرّة البيضاء, جمعية المعهد الملكي للدراسات الدينية, جمعية التضامن الأردني للصم, جمعية رابطة أهالي كفرعانة, جمعية قاسم بولاد الخيرية, جمعية أهالي حي الطفايلة). وبهدف تقديم الرعاية اللازمة لفاقدي السند الأسري والأيتام جدد البنك كفالته لبيت في قرى الأطفال SOS/ إربد.

كما حرص البنك على تنوع الأنشطة والمبادرات التي يقوم بتنفيذها خلال شهر رمضان المبارك ما بين توزيع الطرود الغذائية بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والجمعية الأردنية للتنمية والإنتاجية الاجتماعية والقيام بتنفيذ العديد من مآدب الإفطار الخيرية التي نظمتها عدة جمعيات نذكر منها (جمعية خطوات, جمعية نادي النخبة للمكفوفين, مؤسسة التعاون للشباب) وبمشاركة فريق من موظفي البنك. كما قدم البنك دعمه لتكية أم علي ضمن برنامج الدعم الغذائي المستدام.

وانطلاقاً من أهمية تعزيز ثقافة الالتزام المجتمعي بقوانين السير وقواعد المرور الآمنة. قام البنك بتقديم الدعم لمبادرة شبكة رواد القيادة الآمنة والتي ينظمها الملتقى الوطني للتوعية والتطوير, حيث شارك العديد من موظفي البنك في هذه المبادرة من خلال الالتزام بقواعد السير الآمنة وعدم ارتكاب مخالفات لمدة عام من إطلاق المبادرة.

▪المبادرات البيئية

حرصاً من بنك الأردن على المساهمة في دعم الأنشطة البيئية, قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة 500 شجرة في برنامج القافلة الخضراء بمشاركة فريق من موظفي البنك والذي يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر إلى جانب تحقيق أمن غذائي وتوفير مورد دخل للأسر العفيفة. بالإضافة إلى تقديم الدعم لمسابقة الرسم البيئي السنوي تحت عنوان "الحصاد المائي" والتي أطلقتها جمعية أصدقاء البيئة الأردنية لطلاب المدارس الحكومية والخاصة, وبموجب هذه المسابقة سيتم اختيار أفضل 13 رسماً ليتم وضعها على تقويم عام 2020.

هذا ووصل حجم مبالغ الدعم والتبرعات وخدمة المجتمع لنهاية عام 2019 إلى ما قيمته 681.6 ألف دينار.

زراعة 500 شجرة مثمرة بالتعاون مع العربية لحماية الطبيعة

توقيع اتفاقية بين بنك الأردن وقرى الأطفال SOS

رعاية 3 فرق ضمن ماراثون مدرسة البكالوريا/ عمّان

دعم برنامج الأيام المفتوحة ضمن مبادرة "متحفنا للكل" بالشراكة مع "متحف الأطفال – الأردن"

دعم حفلي إفطار خيري بالتعاون مع مؤسسة التعاون للشباب

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2019

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,708.1 مليون دينار في نهاية سنة 2019 مقابل 2,619.1 مليون دينار في نهاية سنة 2018 بنسبة نمو بلغت 3.4%, واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن, وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة, وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي, ونمو القوة الإرادية للبنك.

موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2019	2018	2019	2018
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	780.8	747.7	%28.8	%28.5
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	1,409.5	1,469.2	%52.0	%56.1
محفظة الموجودات المالية	354.0	254.9	%13.1	%9.7
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	58.8	39.3	%2.2	%1.5
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	105.0	108.0	%3.9	%4.1
مجموع الموجودات	2,708.1	2,619.1	%100.0	%100.0

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2019

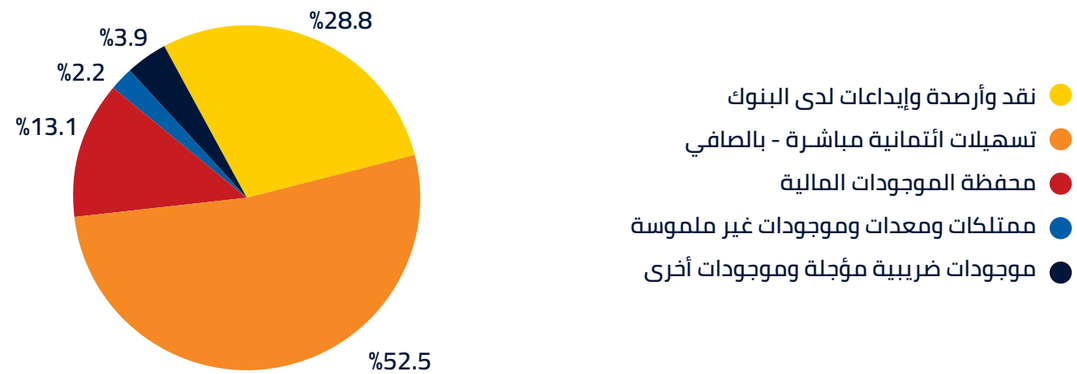

المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2019	2018	2019	2018
ودائع عملاء	1,919.1	1,867.8	%70.9	%71.3
ودائع بنوك ومؤسسات المصرفية	151.2	145.2	%5.6	%5.5
تأمينات النقدية	120.6	117.3	%4.5	%4.5
مشتقات أدوات مالية	0	0	%0.0	%0.0
مخصصات ضريبة الدخل ومتنوعة	28.8	27.2	%1.1	%1.0
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3.1	3.3	%0.1	%0.1
اموال مقترضة ومطلوبات أخرى	65.2	40.8	%2.4	%1.6
حقوق الملكية - مساهمي البنك	414.3	411.9	%15.3	%15.7
حقوق غير المسيطرين	5.8	5.6	%0.2	%0.2
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,708.1	2,619.1	%100	%100

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2019

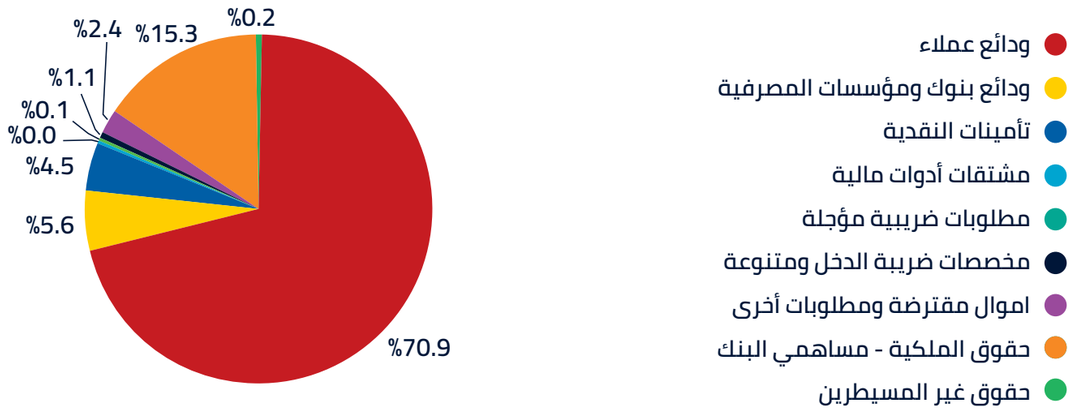

التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفئة:

انخفضت التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفئة في سنة 2019 بمبلغ 43.6 مليون دينار وبنسبة 2.8% عن سنة 2018 لتصل الى 1,531.5 مليون دينار, حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية, في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات, وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك, والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية, إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 6.9% مقابل 5.3% لسنة 2018 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية, وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام, بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2019	2018	2019	2018
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	488.4	447.6	%31.9	%28.4
القروض العقارية	238.6	248.8	%15.6	%15.8
تسهيلات الشركات الكبرى	438.1	485.6	%28.6	%30.8
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	243.7	258.4	%15.9	%16.4
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	122.7	134.7	%8.0	%8.6
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,531.5**	**1,575.1**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2019

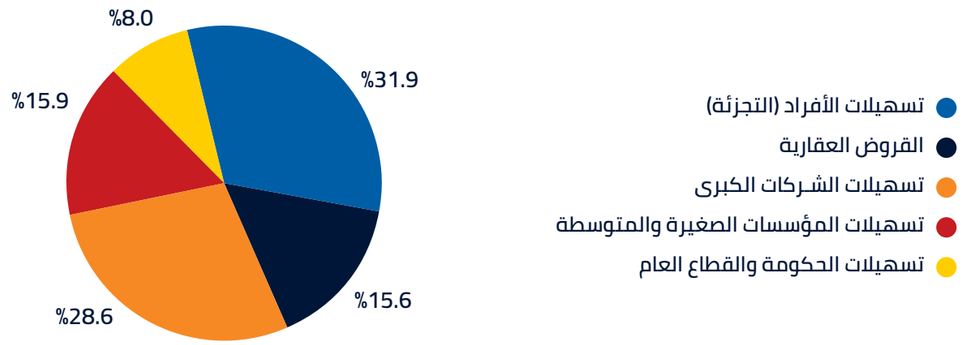

مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

استمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط ألية خسارة متوقعة, وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة, وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك, وتعزيزا للمركز المالي, فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 100% لسنة 2019 مقابل 109% لسنة 2018. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 526.2 مليون دينار مقابل 611.8 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بحوالي 99.1 مليون دينار سنة 2019 وبحوالي 38.9% عن سنة 2018. حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 29.5 مليون دينار وبنسبة 57.4%. كما ارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 69.2 مليون دينار وبنسبة 34%, وهي تمثل استثمارات البنك في سندات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات واسناد قرض شركات وبنوك وسندات حكومية خارجية. في حين ارتفعت الموجودات المالية من خلال قائمة الربح أو الخسارة بمبلغ 0.4 ألف دينار.

محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2019	2018	2019	2018
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	0.6	0.2	%0.2	%0.1
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	80.9	51.4	%22.9	%20.2
مشتقات أدوات مالية	-	-	–	–
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	272.5	203.3	%77	%79.8
المجموع	**354.0**	**254.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2019

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,919.1 مليون دينار في نهاية سنة 2019 مقارنة بمبلغ 1,867.8 مليون دينار في نهاية سنة 2018 وبنمو مقداره 51.3 مليون دينار وبنسبة 2.7%. واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة, وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع, وتوسيع قاعدة المودعين, حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2019 بنسبة 6.1% عن سنة 2018, وودائع لأجل بنسبة 37.3% فيما انخفضت شهادات الإيداع بحوالي 35.8%, وكذلك انخفضت الحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 15.5%, كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 641.8 مليون دينار مقابل 627.8 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2019	2018	2019	2018
حسابات جارية وتحت الطلب	467.4	553.3	%24.4	%29.6
ودائع التوفير	790.7	745.0	%41.2	%39.9
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	554.8	404.1	%28.9	%21.6
شهادات إيداع	106.2	165.4	%5.5	%8.9
المجموع	**1,919.1**	**1,867.8**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2019

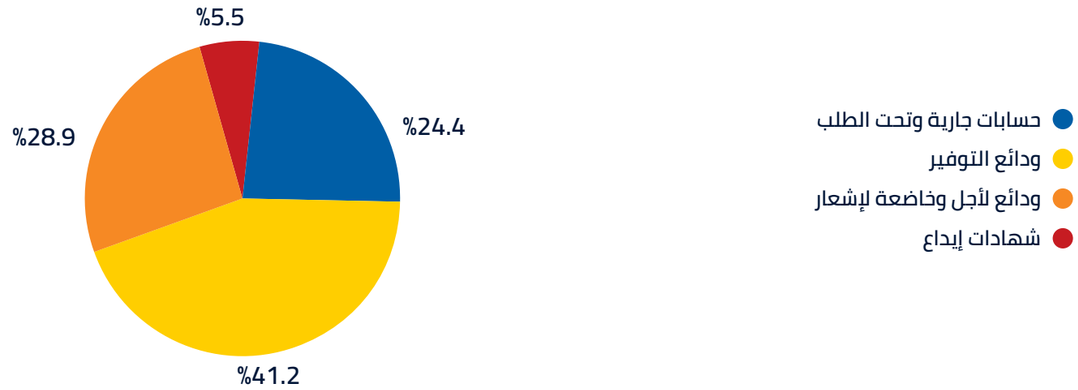

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 414.3 مليون دينار سنة 2019 بارتفاع مقداره 2.4 مليون دينار وبنسبة 0.6%, حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2019 إلى 94.1 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.1 مليون دينار وبنسبة 7%, فيما انخفض احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 1.7 مليون دينار وبنسبة 6.4% عن السنة السابقة 2018. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار, وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.07% سنة 2019 مقابل 16.81% سنة 2018, وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14.125%, كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية 16.50% (CET1) لسنة 2019 مقابل 16.35% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 192.8 مليون دينار سنة 2019 مقابل 178.8 مليون دينار للسنة الماضية بارتفاع بلغت نسبته 7.8%, حيث بلغ إجمالي الدخل 149.4 مليون دينار مقابل 141.7 مليون دينار في سنة 2018 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 5.4%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 140.1 مليون دينار محققاً نمواً بحوالي 3.5% مقارنةً بسنة 2018.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 80.7 مليون دينار سنة 2019 مقابل 71.7 مليون دينار سنة 2018. وقد تم اقتطاع مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ومصروف العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 40.4 مليون دينار لسنة 2019 مقابل 41.2 مليون دينار سنة 2018 بانخفاض بلغت نسبته حوالي - 2%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2019	2018	2019
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	80.7	71.7	9
مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	16.2	6	10.2
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الاخرى	2.5	1.6	0.9
مصروف عقارات آلت ملكيتها للبنك	0.4	0.2	0.2
مخصصات متنوعة	0.5	1.0	(0.5)
الأرباح الصافية قبل الضريبة	61.1	62.9	(1.8)
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(20.8)	(21.7)	0.9
الأرباح المتاحة بعد الضريبة	40.4	41.2	(0.8)

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية%	
	2019	2018	2019	2018
الفوائد المقبوضة	159.8	147.8	%82.9	%82.7
صافي إيرادات العمولات	23.7	24.6	%12.3	%13.8
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	0.7	0.5	%0.4	%0.3
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	8.6	5.9	%4.5	%3.3
المجموع	**192.8**	**178.8**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2019

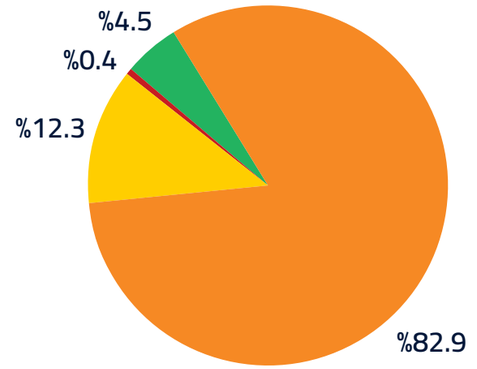

- الفوائد المقبوضة
- صافي إيرادات العمولات
- توزيعات نقدية من الموجودات المالية
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
- أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى

المصروفات والمخصصات

ارتفع إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2019 لتصل إلى 88.3 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 12.1% مقارنة بسنة 2018. وكان ذلك محصلة للارتفاع في مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 10.2 مليون دينار, وارتفاع بند الاستهلاكات والاطفاءات بمبلغ 3.6 مليون دينار وبنسبة 70.6%. في حين انخفضت نفقات الموظفين بمبلغ 2 مليون دينار. كما انخفضت المصاريف الأخرى بحوالي 2.9 مليون دينار نظراً لانخفاض مصاريف الضيافة, الإيجارات والقرطاسية والمطبوعات وانارة وتدفئة.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2019 فقد بلغت حوالي 2.4 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 133.5 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 25.4 ألف دينار, ولشركة تفوق للاستثمارات المالية بلغت 4.6 ألف دينار, ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 4.5 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية%	
	2019	2018	2019	2018
مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	16.2	6.0	%18.3	%7.6
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الاخرى	2.5	1.6	%2.8	%2.0
مصروف عقارات آلت ملكيتها للبنك	0.4	0.2	%0.5	%0.3
مخصصات متنوعة	0.5	1.0	%0.6	%1.3
نفقات الموظفين	33.5	35.5	%37.9	%45.1
مصاريف أخرى	26.5	29.4	%30.0	%37.3
استهلاكات واطفاءات	8.7	5.1	%9.9	%6.5
المجموع	**88.3**	**78.8**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2019

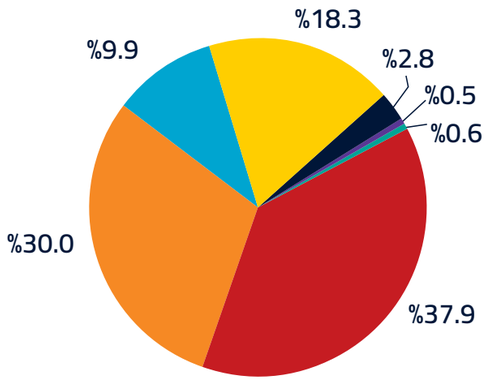

- مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الاخرى
- مصروف عقارات آلت ملكيتها للبنك
- مخصصات متنوعة
- نفقات الموظفين
- مصاريف أخرى
- استهلاكات واطفاءات

أهم النسب المالية	2019	2018
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%9.72	%9.82
العائد على رأس المال	%20.2	%20.62
العائد على متوسط الموجودات	%1.52	%1.59
ربحية الموظف بعد الضريبة	18,886 دينار	19,077 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%6.00	%5.70
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.63	%1.43
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.37	%4.27
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%99.05	%109.41
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%6.9	%5.3

المؤشرات المالية للسنوات (2015 - 2019)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الموجودات	2,206,222	2,338,839	2,565,132	2,619,080	2,708,102
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,221,967	1,297,832	1,541,582	1,575,119	1,531,540
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,688,476	1,752,603	1,910,697	2,013,035	2,070,343
حقوق الملكية - مساهمي البنك	362,242	405,447	433,665	411,891	414,333
حقوق غير المسيطرين	4,703	6,989	5,491	5,566	5,774
صافي الربح قبل الضريبة	61,966	62,315	67,583	62,959	61,130

تطور حقوق المساهمين والأرباح

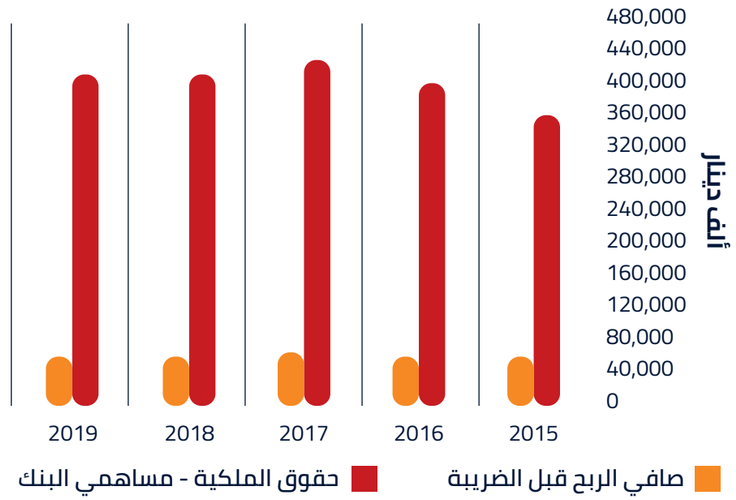

تطور المركز المالي

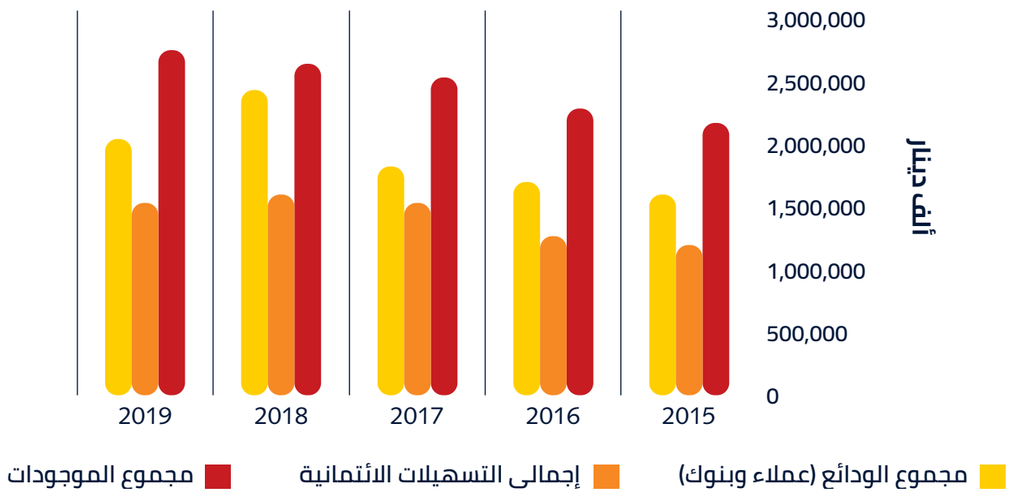

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2020

تم بناء أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن للعام 2020 لتواكب التغيرات في احتياجات العملاء المتسارعة خاصةً في مجال الخدمات الرقمية, وبما يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية في مرحلتها الثالثة. حيث سيتم الاستمرار في تنفيذ مجموعة المشاريع وبرامج العمل التي تخدم كافة قطاعات الأعمال. وكل ذلك يسير منسجماً مع خطط التطوير والتغيير التي ينتهجها البنك على كافة الأصعدة التقنية والتنظيمية والعملياتية والمعرفية.

وفيما يلي محاور أهداف الخطة المستقبلية للمجموعة:

المحور المالي:

- المحافظة على مستويات جيدة من النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية والمستجدات في مجال المعايير الدولية؛ وأبرزها المحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحدود 14.5% ونسبة السيولة القانونية لا تقل عن 100%.
- تعزيز المركز التنافسي للبنك في الدول التي يعمل بها.
- تنمية ربحية البنك وتحقيق عائد على متوسط الأصول لا يقل عن 1.66%.
- تنمية الإيرادات وضبط التكاليف بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية.

محور السوق والعملاء:

- التركيز على تجربة العميل وبما يسهم في تحسين نتائج مؤشرات العملاء وتقليل الجهد المبذول من العملاء للحصول على الخدمات والمنتجات, بالإضافة إلى تطوير نموذج عمليات الفرع بما يحقق الجاهزية في كافة نقاط الاتصال مع العملاء.
- مواصلة الدور التنموي الذي يلعبه البنك في مجال تمويل قطاعات اقتصادية متنوعة والتوجه لاستهداف قطاعات اقتصادية جديدة لتصل خدماتنا لأكبر شريحة ممكنه من العملاء, وذلك من خلال فريق متخصص من مدراء العلاقة ذوي الكفاءة المهنية العالية. ومن خلال تطوير عدد من البرامج التمويلية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الصورة الإيجابية لمجموعة بنك الأردن لدى أصحاب المصلحة والمجتمع في الدول التي يعمل بها البنك من خلال الاستمرار بالدور الفعال للمجموعة في جانب المسؤولية المجتمعية.
- تطوير الخدمات والمنتجات القائمة ودراسة إطلاق خدمات وبرامج جديدة مع التركيز على الفئات المستهدفة في خطة البنك الاستراتيجية وفقاً لنتائج الدراسات. بالإضافة إلى الارتقاء ورفع كفاءة القنوات الرقمية والإلكترونية وتطوير الخدمات المقدمة من خلالها.
- مواصلة تطبيق خطط البنك في التوسع الإقليمي من خلال استكمال إجراءات التفرع في العراق وتقييم فرص التفرع الإقليمية الأخرى.
- الاستمرار في التوسع في تقديم الحلول المالية ومنتجات التمويل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال فرع بنك الاردن في البحرين.

محور العمليات الداخلية:

- المباشرة بتنفيذ مشروع نظام إدارة المحتوى الإلكتروني بما يمثله من بنية تحتية في جانب العمليات وأساس استراتيجي لعدد من المشاريع التي سيتم تنفيذها في المرحلة القادمة, والتي ستعمل على إعادة هندسة العمليات وبما يرفع من مستوى الخدمة المقدمة للعملاء من ناحية الجودة والوقت.
- استكمال المشاريع المتعلقة بإدارة البيانات الضخمة وبما ينعكس على تطوير الأعمال وتعزيز موقع البنك التنافسي.
- استكمال تطبيق مشروع تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى البنك بالإضافة إلى الارتقاء بمنظومة أمن المعلومات والمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

محور التعلّم والتطور:

مواصلة الارتقاء بأداء الموارد البشرية, وتعزيز عملية التعلّم والتطور وصولاً إلى إدارة المعرفة, وذلك من خلال تطبيق برامج تدريبية متخصصة تتواءم مع مشاريع البنك الاستراتيجية ومتطلبات المرحلة القادمة.

البيانات
والإيضاحات المالية 2019

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

شركة القواسمي وشركاه
عمان - الأردن
الشميساني، شارع عبد الحميد شرف، عمارة رقم ٢٨
هاتف ٥٦٥٠٧٠٠ (٦) ٩٦٢ + فاكس ٥٦١٨٨٩٠ (٦) ٩٦٢ +

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن
شركة مساهمة عامة
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن وشركاته التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وكل من قوائم الربح أو الخسارة الموحدة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ وأدائه المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤولياتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، وفقا لاجتهادنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور:

١ - كفاية مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الإئتمانية

وصف أمر التدقيق الهام	تطرق التدقيق لمواجهة المخاطر
تعتبر التسهيلات الإئتمانية من الأصول الهامة للبنك، كما ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية . إن احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ودقته يتطلب من إدارة البنك وضع افتراضات وتعريفات عديدة منها "احتمالية التعثر" و"الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان" وغيرها ، كما تستلزم استخدام التقديرات حول تصنيف التسهيلات الإئتمانية على المراحل المختلفة ومدى كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية ، إن مثل هذه الأمور تجعل من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للتدقيق . يبلغ صافي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١،٤١٠ مليون دينار والتي تمثل ٥٢ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١،٤٦٩ مليون دينار والتي تمثل ٥٦ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨)، هذا وبلغ مخصص الخسائر الإئتمانية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ما قيمتة ١٢٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ (١٠٥ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨).	ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت مراجعة لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى مراجعة سياسة البنك الإئتمانية وتقييم نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان ومدى تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومقارنتها مع تعليمات السلطات الرقابية . كما قمنا بفهم المنهجية المتبعة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال الإستعانة بالخبراء حيثما كان مناسباً وتقييم نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي تضمن ما يلي: - مراجعة المنهجية المتبعة في البنك لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومدى توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - مراجعة إعداد منهجية الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مستوى النماذج - مراجعة تصنيف التعرضات الإئتمانية ومدى معقوليتها وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان - مراجعة صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية الإحتساب ومكوناته (احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ونسبة الفائدة الفعالة والاستحقاقات) - مراجعة إفتراضات النظرة المستقبلية و عوامل الإقتصاد الكلي - مراجعة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة - مراجعة إكتمال المعلومات المستخدمة في عملية إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومراجعة تقارير التحقق والوثائق الداعمة لذلك - مراجعة الحاكمية حول إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات الائتمانية والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات المرفقة.

٢ - احتياطي ترجمة العملات الأجنبية / استثمارات شركات تابعة خارجية

وصف أمر التدقيق الهام	تطلق التدقيق لمواجهة المخاطر
بسبب طبيعة انتشار الفروع الخارجية للبنك في عدة دول وتعامله بعملات اجنبية مختلفة فان ذلك قد يعرض البنك الى مخاطر تذبذب اسعار العملات نظراً للأوضاع السائدة في بعض تلك البلدان، وعليه تعتبر ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج من العملة المحلية (الأساسية) إلى الدينار الاردني من الامور الهامة في تدقيقنا حيث تظهر فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الاستثمار في الفروع الخارجية والشركات التابعة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر.	شملت اجراءات التدقيق اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بتحديد اسعار الصرف للعملات الأجنبية المعتمدة من قبل الادارة بالاضافة الى مراجعة عينة من اسعار العملات الاجنبية المعتمدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني واعادة احتساب عينة من الفروقات الناجمة عن ترجمة تلك العملات والظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وكذلك الحصول على القوائم المالية للشركة التابعة، والتحقق من أسعار الصرف والمعدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع أسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الأردني.

معلومات أخرى

إن الادارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة أدناه، حيث نقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكّ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا وتعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.
- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك وتبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة وتوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

القواسمي وشركاه
KPMG

حاتم القواسمي
إجازة رقم (٦٥٦)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠

KPMG
شركة القواسمي وشركاه

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة (أ)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	31 كانون الأول	
		2019	2018
الموجودات		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	7	384,396,176	360,142,503
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8	188,323,327	152,118,694
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	9	208,123,765	235,435,227
مشتقات أدوات مالية	41	38,261	10,601
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	10	628,716	169,677
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	11	80,865,636	51,391,078
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	12	1,409,525,437	1,469,239,659
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	13	272,535,799	203,395,684
ممتلكات ومعدات - بالصافي	14	52,802,587	34,344,020
موجودات غير ملموسة	15	5,986,282	4,998,823
موجودات ضريبية مؤجلة	21	22,804,298	18,580,246
موجودات أخرى	16	82,071,242	89,253,998
مجموع الموجودات		2,708,101,526	2,619,080,210
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	17	151,244,578	145,242,827
ودائع عملاء	18	1,919,098,107	1,867,792,486
تأمينات نقدية	19	120,593,921	117,268,917
مخصصات متنوعة	20	5,011,211	5,194,240
مخصص ضريبة الدخل	21	23,803,895	21,978,685
مطلوبات ضريبية مؤجلة	21	3,081,065	3,296,665
أموال مقترضة	22	23,667,921	4,557,811
مطلوبات أخرى	23	41,493,803	36,291,532
مجموع المطلوبات		2,287,994,501	2,201,623,163
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	24	200,000,000	200,000,000
الإحتياطي القانوني	25	94,065,645	87,947,294
الإحتياطي الإختياري	25	134,165	134,330
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	25	2,196,491	2,258,450
إحتياطي خاص	25	5,849,743	5,849,039
فروقات ترجمة عملات أجنبية	26	(12,268,120)	(12,256,254)
إحتياطي القيمة العادلة	27	24,954,157	26,668,016
أرباح مدورة	28	99,400,640	101,289,732
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		414,332,721	411,890,607
حقوق غير المسيطرين		5,774,304	5,566,440
مجموع حقوق الملكية		420,107,025	417,457,047
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,708,101,526	2,619,080,210

'تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة (ب)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 دينار	2018 دينار
الفوائد الدائنة	30	159,814,954	147,810,673
ينزل: الفوائد المدينة	31	43,447,831	37,072,130
صافي إيرادات الفوائد		116,367,123	110,738,543
صافي إيرادات العمولات	32	23,743,185	24,597,018
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		140,110,308	135,335,561
ارباح عملات أجنبية	33	3,233,546	2,447,014
(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	34	(15,230)	(4,670)
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	11	547,272	524,261
أرباح بيع موجودات مالية - أدوات دين	13g11	191,679	-
ايرادات اخرى	35	5,336,976	3,440,414
إجمالي الدخل		149,404,551	141,742,580
نفقات الموظفين	36	33,497,668	35,500,079
استهلاكات وإطفاءات	15g14	8,726,851	5,116,629
مصاريف أخرى	37	26,492,603	29,381,128
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	38	18,629,356	7,642,134
مصروف تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	16	429,848	196,629
مخصصات متنوعة	20	498,064	947,049
إجمالي المصروفات		88,274,390	78,783,648
الربح قبل الضرائب		61,130,161	62,958,932
ينزل : ضريبة الدخل	21	20,752,116	21,714,509
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		40,378,045	41,244,423
ويعود إلى :			
مساهمي البنك		40,163,256	41,527,540
حقوق غير المسيطرين		214,789	(283,117)
الربح للسنة		40,378,045	41,244,423
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
مخفض / أساسي	39	0.201	0.208

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة (ج)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 دينار	2018 دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	40,378,045	41,244,423
بنود الدخل الشامل الآخر :		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة :		
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية		
بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	1,016,235	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(14,208)	
	1,002,027	-
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة:		
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	(4,266,804)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	(2,730,094)	(15,276,485)
	(2,730,094)	(19,543,289)
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)	38,649,978	21,701,134
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى :		
مساهمي البنك	38,442,114	21,984,251
حقوق غير المسيطرين	207,864	(283,117)
	38,649,978	21,701,134

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة (د)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن		الاحتياطيـــــــــــــات								
البيان	رأس المـــال المكتتب به (المدفوع)	قانونـي	اختيـاري	مخاطـر مصرفيـة عامـة	خـــاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلـة	أربـاح مـدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالـــــي حقـوق الملكيـة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	87,947,294	134,330	2,258,450	5,849,039	(12,256,254)	26,668,016	101,289,732	411,890,607	5,566,440	417,457,047
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(165)	(165)	(31)	-	(11,866)	-	4,944	(7,283)	(6,925)	(14,208)
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	40,163,256	40,163,256	214,789	40,378,045
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	1,016,235	-	1,016,235	-	1,016,235
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(2,730,094)	-	(2,730,094)	-	(2,730,094)
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(165)	(165)	(31)	-	(11,866)	(1,713,859)	40,168,200	38,442,114	207,864	38,649,978
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,118,516	-	(61,928)	704	-	-	(6,057,292)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	94,065,645	134,165	2,196,491	5,849,743	(12,268,120)	24,954,157	99,400,640	414,332,721	5,774,304	420,107,025
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018											
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	80,820,952	134,330	15,128,290	4,103,632	(12,256,254)	81,288,341	64,446,126	433,665,417	5,490,933	439,156,350
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	-	-	-	-	-	-	(7,342,151)	(7,342,151)	(58,286)	(7,400,437)
الرصيد في بداية الفترة - المعدل	200,000,000	80,820,952	134,330	15,128,290	4,103,632	(12,256,254)	81,288,341	57,103,975	426,323,266	5,432,647	431,755,913
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	41,527,540	41,527,540	(283,117)	41,244,423
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل- بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(15,276,485)	-	(15,276,485)	-	(15,276,485)
(خسائر) متحققة من بيع أدوات ملكية مدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(39,343,840)	35,077,036	(4,266,804)	-	(4,266,804)
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	-	-	-	-	-	(54,620,325)	76,604,576	21,984,251	(283,117)	21,701,134
المحول إلى الإحتياطيات	-	7,126,342	-	(12,869,840)	1,745,407	-	-	3,581,181	(416,910)	416,910	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	87,947,294	134,330	2,258,450	5,849,039	(12,256,254)	26,668,016	101,289,732	411,890,607	5,566,440	417,457,047

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 4 أيار 2019 تقرر توزيع ما مقداره 18% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 36,000,000 دينار , (مقابل 18% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل36,000,000 دينار بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 26 نيسان 2018).

** إستناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 1359/1/10 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 13/2018 بتاريخ 6 حزيران 2018 تم نقل الرصيد المتراكم لإحتياطي المخاطر المصرفية العامة كما في 1 كانون الثاني 2018 والمتعلقة بفروع الأردن و الشركات التابعة و حسب تعليمات السلطات المضيفة للأرباح المدورة.

*** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقدالفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 22,804,298 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2019 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً , إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 3,302,537 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .
- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية, كما يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني والناتجة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الاردني رقم 1359/1/10 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي الاردني رقم 13/2018 بتاريخ 6 حزيران 2018.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	إيضاح	2019	2018
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		دينار	دينار
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)		61,130,161	62,958,932
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	15g14	8,726,851	5,116,629
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	38	18,629,356	7,642,134
خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	35	6,692	(11,626)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير متحققة	34	22,192	17,109
تأثير تغير في أسعار الصرف	33	(3,246,156)	(2,165,919)
مخصصات متنوعة	20	498,064	947,049
مصروف عقارات آلت ملكيتها للبنك	16	429,848	196,629
خسائر تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	35	326,702	1,488,560
فروقات عملات أجنبية		3,232	-
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		86,526,942	76,189,497
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		(676,358)	(1,367,787)
النقص (الزيادة) في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		27,202,911	(110,452,225)
(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		(481,231)	10,201
النقص (الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		43,539,293	(29,593,245)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(4,561,114)	(22,998,935)
الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		-	109,405,874
الزيادة في ودائع العملاء		51,305,621	21,991,730
الزيادة (النقص) في تأمينات نقدية		3,325,004	(32,087,776)
الزيادة في أموال مقترضة		4,365,730	2,120,095
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى		2,332,182	(10,087,309)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		126,352,038	(73,059,377)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل			
الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		212,878,980	3,130,120
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	20	(681,001)	(759,574)
الضرائب المدفوعة	21	(23,151,663)	(21,816,266)
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات في) عمليات التشغيل		189,046,316	(19,445,720)
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(132,384,857)	(42,941,639)
بيع واستحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		63,646,459	58,521,996
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(42,479,888)	(610,884)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		17,488,194	51,979,238
(شراء) مشتقات مالية		(27,660)	(189,434)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(7,036,457)	(6,845,067)
بيع ممتلكات ومعدات		82,830	186,255
(شراء) موجودات غير ملموسة		(1,986,497)	(1,019,570)
صافي (الإستخدامات في) التدفقات من عمليات الإستثمار	10	(102,697,876)	59,080,895
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(14,208)	-
أرباح موزعة على المساهمين		(35,738,306)	(35,916,117)
صافي (الإستخدامات النقدية في) عمليات التمويل		(35,752,514)	(35,916,117)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	33	3,246,156	2,165,919
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		53,842,082	5,884,977
النقد وما في حكمه في بداية السنة		482,731,837	476,846,860
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	40	536,573,919	482,731,837

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأس مال البنك من 1/155 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الإحتياطي الإختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة , وقد تم إستكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (77) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (16) فرع والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سورية وشركة تفوق للإستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).
- قام البنك بتأسيس فرع في مملكة البحرين والذي باشر أعماله خلال الربع الأول من العام 2018 بعد أن حصل على كافة الموافقات اللازمة من البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في البحرين , كما حصل البنك على كافة الموافقات اللازمة من البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في العراق على تأسيس فرع للبنك في جمهورية العراق وما زال في مرحلة التأسيس.
- تـم إقـرار القوائـم الماليـة الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (622) بتاريـــخ 23 كانون الثاني 2020.

2. أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم إعتمادها من البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
  - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
  - عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقا لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتبارا من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017, بعد تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه.
- يتم احتساب مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة مقابل بعض الاستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة.
- ان صافي محصلة الفروقات بين متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية للتقارير المالية تتمثل في قيام البنك برصد مخصصات إضافية ليتماشى مع هذه المتطلبات.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة ,كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة .

3. العملة الوظيفية وعملة العرض

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017، بعد تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة والتي يتم خصمها لتحديد قيمتها الحالية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (43).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة

العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا , وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى , أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير , يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدرة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (43).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي , يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة , درجة مخاطر الائتمان , نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي , الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق , الصناعة , الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر , أو العكس , ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح رقم (43). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج , والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة المركز المالي الموحدة.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقاريـر المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة , يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق , إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية , فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج. الأدوات المالية المشتقة
يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار, تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة, حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و

- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة, تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية, تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

عقود الإيجار:
يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود, ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.
عند تحديد مدة عقد الإيجار , تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد, أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة
فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة , يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر
تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة , والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر
تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها, مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم
عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك , بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) , يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار
يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام سعر إعادة الخصم ومنحنى العائد, طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5. التغير في السياسات المحاسبية
تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك:
تـم اتبـاع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتـي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2019 او بعد ذلك التاريخ , في اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك, والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والا فصاحات الواردة في القوائم الماليـــة الموحدة للسنة والسنوات السابقة , علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـة المحاسبيـــة للمعامـلات والترتيبات المستقبلية:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 – 2017	تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" و(11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و(23) "تكاليف الإقتراض".
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل	يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية), والأسس الضريبية , والخسائر الضريبية غير المستخدمة , والمنافع الضريبية غير المستخدمة , ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد: ▪ ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب ان تعتبر بشكل إجمالي؛ ▪ افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛ ▪ تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) , والأساس الضريبي , والخسائر الضريبية غير المستخدمة , والاعفاءات الضريبية غير المستخدمة, ومعدلات الضريبة ؛ ▪ وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية".	تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي , حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال , بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الإستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة"	تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءا من صافي الإستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظفين"	تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

ب. تعديلات اثرت على القوائم المالية الموحدة للبنك :
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"
قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار, بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عمومًا في المركز المالي الموحد للبنك, ما لم تكن المدة 12 شهرًا أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي, فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) "الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم الغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار, يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل, يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر, وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافًا إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي.

اختار البنك استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده), تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عمومًا بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساو لالتزامات الإيجار, بعد ان تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقًا أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج قيد اية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني 2019 بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تطلبت إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

تتعلق موجودات حق الاستخدام المعترف بها لعقارات مستأجرة كما في 31 كانون الأول 2019 وأول كانون الثاني 2019.

انشطة التأجير للبنك وآلية المعالجة المحاسبية لها:
يقوم البنك بإستجار عقارات للاستخدام في انشطته الاعتبارية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفترات ثابتة تتراوح من سنة الى عشرون سنة, وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الايجار على اساس افرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة, لا تتضمن عقود الإيجار اية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الاقتراض.

حتى نهاية السنة المالية 2018, تم تصنيف عقود ايجار العقارات اما كعقد ايجار تشغيلي او عقد ايجار تمويلي, ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الربح او الخسارة الموحدة وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير.

ابتداء من الأول من كانون الثاني 2019 , تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والالتزامات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهز للاستخدام من قبل المجموعة , يتم توزيع قيمة كل دفعة ايجار ما بين التزامات التأجير وتكاليف التمويل, ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الربح او الخسارة الموحدة خلال فترة عقد الإيجار للتوصل الى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم استهلاك موجودات حق الانتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل او مدة الإيجار ايهما اقصر وفقاً لطريقة القسط الثابت .

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئيًا على أساس القيمة الحالية, وتشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:
- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمّنة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل
- المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية
- خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من هذا الخيار
- دفع غرامات إنهاء العقد , إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار .

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة عقد الإيجار الضمني أو معدل سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها, وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

يتم قياس موجودات حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي:
- قيمة القياس الأولي لالتزامات الإيجار؛
- أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء مطروحًا منها أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مباشرة الأولية
- تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم) .

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, ان عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهرًا أو أقل. بينما الأصول ذات القيمة المنخفضة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات منخفضة القيمة وعناصر صغيرة من أثاث المكاتب .

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) لأول مرة, استخدم البنك ما يلي:
- استخدام معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول ؛
- الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متدنية ؛
- محاسبة عقود الإيجار التشغيلي مع مدة إيجار متبقية تقل عن 12 شهرًا في أول كانون الثاني 2019 كإيجارات قصيرة الأجل؛
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي
- استخدام التقديرات في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

اختار البنك أيضًا عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي او لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي. وبدلاً من ذلك اعتمد البنك بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الانتقال على تقييمها تم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار".

الأثر على القوائم المالية الموحدة:
تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساوٍ لالتزامات الإيجار, بعد ان تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج قيد اية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني 2019 بموجب هذه الطريقة.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16), قامت المجموعة بالاعتراف بحقوق استخدام أصول بقيمة 13,771,577 دينار أردني والتزامات مقابل عقود الإيجار بقيمة 13,771,577 دينار أردني, حيث أن تفاصيل حقوق استخدام الأصول والتزامات عقود الإيجار ومعدل سعر فائدة الاقتراض المستخدم موضحة في الإيضاحات رقم (14) و (22).

يقوم البنك بعرض حق إستخدام الأصول ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن بند الأموال المقترضة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

بالدينار الأردني	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) كما في 1 كانون الثاني 2019
إلتزامات عقود الإيجارات التشغيلية كما في 31 كانون الاول 2018	17,199,417
مخصومة باستخدام معدل الإقراض كما في 1 كانون الثاني 2019	13,771,577

هذا وبموجب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16), قامت المجموعة بتسجيل إستهلاكات مقابل حقوق إستخدام الأصول وفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار ذات العلاقة بدلاً من مصروف الإيجارات التشغيلية من خلال بيان الربح أو الخسارة الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2019 كما هو مبين أدناه:

بالدينار الأردني	للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2019
المبالغ المعترف بها ضمن بنود بيان الربح أو الخسارة الموحدة:	
إستهلاك مقابل حق إستخدام الأصول	3,038,962
فوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار	747,668
مصروف عقود إيجار الفترات قصيرة الاجل	1,201,201

ج. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:
لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". (يبدا من اول كانون الثاني 2020.	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية.
	توضيح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (3) "إندماج الأعمال" (يبدا من اول كانون الثاني 2020.)	أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و3 و6 و14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و8 و34 و37 و38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12 و19) وتفسير و (20 و22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" (يبدا من اول كانون الثاني 2022.)	ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين" .
	يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ,
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الإستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)"	تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.
(تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحا به)	

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق ألأولي.

6. أهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019 والواردة في الإيضاح (5 - أ و 5 - ب).

إن هذه القوائم المالية الموحدة هي أول قوائم يتم فيها تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) "الإيجارات"، إن أهم التغيرات في السياسات المحاسبية موضحة في الإيضاح رقم (5).

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (المنشآت التابعة له), وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمَر بها ؛
- تتعرض للعوائد المتغيرة , أو له الحق في العوائد المتغيرة , الناتجة من ارتباطاته مع المنشأة المستثمَر بها
- له القدرة على استعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمَر بها.

ويعيد البنك تقديراته بشأن ما إذا كان يسيطر على المنشآت المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها , فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى ؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت أخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى ؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك , أو لا يترتب عليه , مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة , بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة. وبالتحديد، ان نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها او التي تم استبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين، يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة الى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وان كان هذا التوزيع سيؤدي الى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة، عند الضرورة، لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

ويتم استبعاد جميع الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات والأرصدة فيما بين البنك والمنشآت التابعة عند التوحيد.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت. إن حصص المساهمين غير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكيهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على الشراء. الأصول. يتم اختيار القياس على أساس الاستحواذ. يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئيًا بالقيمة العادلة. بعد الحيازة، فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية. يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أوالمستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة، يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في قائمة الربح أو الخسارة بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) ,مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين. يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة. تعتبر القيمة العادلة للاستثمار الذي يتم الاحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم)9(الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار , أو تكلفة الإعتراف المبدئي بالإستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2019 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن - سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للأعوام 2019 و2018 كما يلي:

اســـــم الشركـــــة	31 كانـــــون الأول 2019		للعـــــام 2019	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	5,780,304	211,366	540,816	328,947
بنك الاردن - سورية *	53,849,233	42,377,741	3,690,478	3,269,415
شركة الأردن للتأجير التمويلي	28,262,123	4,784,310	2,016,553	59,949

اســـــم الشركـــــة	31 كانـــــون الأول 2018		للعـــــام 2018	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	5,858,341	501,270	1,618,578	639,506
بنك الاردن - سوريا *	51,119,962	40,052,837	2,612,253	3,164,907
شركة الأردن للتأجير التمويلي	25,961,127	4,439,320	1,932,007	1,066,581

* نظراً لأن لدى البنك السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سوريا، تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل الادارة التنفيذية وصناع القرار في البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصروفات فوائد " في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً , تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً , فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد , يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة , وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد, كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض, وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15), في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة, بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة الموحدة:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة في هذا السطر, بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة". ومع ذلك , وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة , تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الربح أو الخسارة كبند متحوط له . وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار, تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط, بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إيراد توزيعات الارباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات, وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة, وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم, أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة , تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة؛
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر , تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة , تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

الأدوات المالية

الاعتـراف المبدئـي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة, وتضاف تكاليف المعاملات التـي تعود مباشرة إلى الاستحـواذ أو إصـدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات الماليـة, أو خصمها منها , حسب الضرورة, عند الاعتـراف المبدئـي , كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي, فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق , فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى , تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).
- بعد الاعتراف الأولي, سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس منطقي, فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني, ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية, والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين , والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة , أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

ومع ذلك, يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3), في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI), فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود, ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى, بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي, مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع, لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية, وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك, لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول, مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية , والحفاظ على معدل ربح محدد, ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج), وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي, يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. في المقابل , بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية الموحدة .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:
لأغراض هذا التقييم, يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية), وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة, اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بعين الاعتبار:
- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة
إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة هي :
- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة, مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إعادة التصنيف
إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية, يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية
تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة , فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة ا الربح أو الخسارة الموحدة. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل , يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة
يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات , أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي") . يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :
- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة , وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني
يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة :
- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي الموحدة خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) , يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ, ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى , تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية, مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي, فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل, بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا
يعتبر الأصل المالي " متدني إئتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:
- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد , على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام البنك بنمح المقترض , لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض , تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد, وبدلا من ذلك , قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات, تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي , ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز , فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً , ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح , يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك , فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات, يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة , وتستدرك أي تغييرات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة, لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني, يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل, وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات, فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود, وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية, مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل, هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَورداخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان, سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان . نتيجةً لذلك , يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي, يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم, بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفةٍ أو جهد لا مبرر له, بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات, تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك, والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة, بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد, تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية , خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة , بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية, ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك, لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات, فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد, ياخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله, وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة .

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي, فإن تغييرًا معيناً, بالقيمة المطلقة, في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا, يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت, ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة, بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك, سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية, وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض, التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة), تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي, يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقًا لسياسة البنك, فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية , مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) , أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل , أو مدى التغير في أسعار الفائدة , أو الإستحقاق , أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري , إذن؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة , وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف , يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف , فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة , وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية , بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعمومًا، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد , مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة , يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة , والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك , يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب , ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به , أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

القروض والسلف

تتضمن "القروض والسلف" المدرجة في بيان المركز المالي الموحدة ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ والتي يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية, ولاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على انها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛ و
- ذمم الإيجار
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سوريا وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد .
- يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم) , يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة, ولا يتم الاعتراف بالأصل في القوائم المالية الموحدة للبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة, بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار, تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة , يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية

(1) محتفظ بها للمتاجرة أو **(2)** تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة . يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي , يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما , والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة , وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك , وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات , ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة , ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الربح او الخسارة الموحدة من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

ومع ذلك, فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر , ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً لقائمة الربح أو الخسارة الموحدة. وبدلاً من ذلك , تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة , بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو , عند الاقتضاء , فترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً , فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل , يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة , بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة, ومخاطر الائتمان, ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية, ومقايضات أسعار الفائدة, ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات , ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة

تحوط, وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها, وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي , يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك, أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة, وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة , فإنها تُقاس لاحقاً :

بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ؛ و

المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك , أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحدة ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة, عقود الفائدة المستقبلية, عقود المقايضة, حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة, وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم, ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي

على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك , لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39) , أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط, يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له, بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له , والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات , قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط . على سبيل المثال , قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءًا من علاقة التحوط , وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءًا من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء , فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط , يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة , يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر , على مدى فترة التحوط , إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية , وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية, مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال , وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط .

في بعض علاقات التحوط , يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات . في هذه الحالة , تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى , بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات, عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف , فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.
تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الربح او الخسارة الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, وفي هذه الحالة, يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الربح او الخسارة الموحدة. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة, ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الربح او الخسارة الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح او الخسارة الموحدة, فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له. لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية , وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر , محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة , في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة , فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن, إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة , ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع , فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الربح او الخسارة الموحدة بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقـاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس, بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات, يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس, وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك, تُصنف قياسات القيمة العادلة, لأغراض إعداد التقاريـر المالية, إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل, وهي محددة كما يـلي:

مدخلات المستوى(1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غيـر المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتـي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات, سواء بطريقة مباشرة أو غيـر مباشرة؛ و
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

منافع الموظفين

- **منافع الموظف قصيرة الأجل:**

يتم اثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الإلتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على البنك إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة.

- **منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل:**

صافي إلتزامات البنك فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم إثبات إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي نشأت فيها.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة , وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.

تحســب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها, يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2150/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017, بعد تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2020 وتعديل البند ثانياً منه.

الموجودات المالية المرهونة

وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح اطراف اخرى مع وجود حق للطرف الاخر بالتصرف فيها (بيع او اعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الاصلي.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي, وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها, ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة, (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع او اعادة رهن) فيجب اعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة, ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة, وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها , وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال , ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها, ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

	%
مباني	2 – 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الربح او الخسارة الموحدة.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام, فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لايعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

الشهـــــرة

يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة الحليفة او التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك , يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة, أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة / وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها, أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة, ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة, كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء , ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً .

التدني في الموجودات غير المالية:
يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني, وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات, يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.
يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى, يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

العملات الاجنبية
لغرض القوائم المالية الموحدة, يُعبر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك, وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعه للبنك, وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها . تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة, يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءًا من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) , والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحدة ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة, يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة, ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة, وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة, إن وجدت, في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند استبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية, أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا), فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

بالإضافة لذلك, فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة, تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة), فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عقود الايجار
قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار, بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

السياسة المحاسبية المطبقة من 1 كانون الثاني 2019:
استخدم البنك الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي - الذي يجيز عدم إعادة عرض أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 "عقود الإيجار" - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده), تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموما بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

يحدد البنك فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العق التأجيري في المعيار.

البنك كمستأجر
في تاريخ توقيع العقد, أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار, يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

يعترف البنك بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة, التي تتضمن القيمة الأولية لإلتزام عقد الايجار معدلة لدفعات الايجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله, بالإضافة الى اي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل وأو اعادة الأصل الى وضعه قبل العقد, مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل بإستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أوالمتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً بإستخدام معدل الفائدة المحدد ضمنياً في عقد الإيجار, وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم إستخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك. وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل البنك.

يحدد البنك معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة. تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:
- الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية,
- الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الإعتراف المبدئي أخذاً بعين الإعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار,
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر خيار الشراء عندما تكون البنك على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء, دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى البنك النية بتجديد عقد الإيجار, والغرامات المتعلقة بالإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن البنك على ثقة انها لن تقوم بالإنهاء المبكر.

يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الايجار بناءاً على التكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الإلتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة, وعندما يكون هنالك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية, أو عندما تتغير خطة البنك فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء, التجديد او الإنهاء للعقد

عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة, يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل او في يتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة اذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفاؤها بالكامل.
يقوم البنك بعرض حق إستخدام الموجودات ضمن بند الممتلكات والمعدات ويتم عرض الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن الإلتزامات الاخرى (الأموال المقترضة) في قائمة المركز المالي الموحدة.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:
اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر
عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار, يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل, إذا كان هذا هو الحال, فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك, فهو عقد إيجار تشغيلي, كجزء من هذا التقييم, يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد الإيجار, يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

السياسة المطبقة قبل 1 كانون الثاني 2019:
فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019, يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان:
- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة؛
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر
لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) "الإيجارات".
تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك.
تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير, على مدى مدة عقد الإيجار.

البنك كمؤجر
عندما يكون البنك كمؤجر, فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
لتصنيف كل عقد إيجار, قام البنك بإجراء تقييم شامل حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل الى حد كبير المخاطر والمنفعة من استخدام الأصل الى المستأجر. اذا هذا كان هذا هو الحال, فيكون عقد الإيجار عقدًا تمويليًا, وما غير ذلك اعتبر ايجاراً تشغيلياً. كجزء من في هذا التقييم, اخذ البنك في عين الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزء كبير من عمر الأصل الإنتاجي.

النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر, وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب

الربح للسهم
يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

7. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	72,423,711	74,159,406
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	45,510,029	45,256,616
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	95,075,098	128,078,099
- شهادات إيداع	69,513,000	11,500,000
- متطلبات الاحتياطي النقدي	102,130,953	101,342,436
	384,652,791	360,336,557
ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(256,615)	(194,054)
	384,396,176	**360,142,503**

بلغت الأرصدة لدى البنوك المركزية 312,229,080 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (286,177,151 دينـــار كما في 31 كانون الأول 2018), هذا وتوزعت الأرصدة وفقا للمراحل الائتمانية حسب النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019			كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
رصيد بداية السنة	286,177,151	-	-	196,829,576
الأرصدة الجديدة خلال السنة	63,185,504	-	-	116,276,200
الأرصدة المسددة	(37,133,575)	-	-	(26,928,625)
	312,229,080	-	-	286,177,151
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**312,229,080**	**-**	**-**	**286,177,151**

توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المجموع	المجموع
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	247,706,557	-	-	-	247,706,557	227,637,131
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-
6	64,522,523	-	-	-	64,522,523	58,540,020
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	**312,229,080**	**-**	**-**	**-**	**-**	**286,177,151**

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	المجموع	المجموع
رصيد بداية السنة	194,054	-	-	-	-	200,884
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	172,243	-	-	-	-	2,955
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(109,642)	-	-	-	-	(9,785)
	256,655	-	-	-	-	194,054
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(40)	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	256,615	-	-	-	-	194,054

- بلغ الاحتياطي النقدي 102,130,953 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (101,342,436 دينار كما في 31 كانون الاول 2018).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب بإستثناء الاحتياطي النقدي 2,440,098 دينار كما في 31 كانون الاول 2019 (2,443,099 دينار كما في 31 كانون الاول 2018).
- تشمل الودائع لآجل وخاضعة لإشعار 10,635,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2019 (10,635,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2018).
- لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على أرصدة البنك المركزي الأردني كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

8. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الاول					
	2019	2018	2019	2018	2019	2018
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	121,074,922	24,583,280	121,074,922	24,583,280
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	48,376,500	95,372,559	18,874,863	32,166,489	67,251,363	127,539,048
	48,376,500	95,372,559	139,949,785	56,749,769	188,326,285	152,122,328
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(263)	(152)	(2,695)	(3,482)	(2,958)	(3,634)
	48,376,237	95,372,407	139,947,090	56,746,287	188,323,327	152,118,694

توزع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	5,346,817
2	119,503,328	-	-	-	-	11,063,216
3	13,534,979	-	-	-	-	26,908,111
4	17,968,927	-	-	-	-	1,925,055
5	2,742,570	-	-	-	-	9,576,900
6	34,474,900	-	-	-	-	96,398,810
7	-	-	101,581	-	-	903,419
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	188,224,704	-	101,581	-	-	152,122,328

- توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	151,218,909	-	903,419	-	-	152,122,328	265,682,212
الأرصدة الجديدة خلال السنة	111,274,189	-	-	-	-	111,274,189	43,602,608
الأرصدة المسددة	(66,390,142)	-	-	-	-	(66,390,142)	(157,162,492)
	196,102,956	-	903,419	-	-	197,006,375	152,122,328
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	903,419	-	(903,419)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(57,381)	-	57,381	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	5,819	-	44,200	-	-	50,019	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,730,109)	-	-	-	-	(8,730,109)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	188,224,704	-	101,581	-	-	188,326,285	152,122,328

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	3,634	-	-	-	-	3,634	17,291
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	58	-	-	-	-	58	3,006
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(1,138)	-	-	-	-	(1,138)	(16,663)
	2,554	-	-	-	-	2,554	3,634
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص -كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	431	-	-	431	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(25)	-	-	-	-	(25)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2)	-	-	-	-	(2)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,527	-	431	-	-	2,958	3,634

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 20,497,643 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (17,231,357 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 3,023,348 دينار كما في 31 كانون الاول 2019 (2,343,989 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) .

9. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الاول					
	2019	2018	2019	2018	2019	2018
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	25,000,000	-	11,007,225	-	36,007,225	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر الى 9 أشهر	-	-	-	-	-	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر الى سنة	-	-	2,051,089	-	2,051,089	-
إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	146,085,000	196,085,000	24,106,000	39,367,225	170,191,000	235,452,225
	171,085,000	196,085,000	37,164,314	39,367,225	208,249,314	235,452,225
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(88,612)	(15,281)	(36,937)	(1,717)	(125,549)	(16,998)
	170,996,388	196,069,719	37,127,377	39,365,508	208,123,765	235,435,227

توزع إجمالي الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	11,007,225
2	11,007,225	-	-	-	-	11,007,225	-
3	100,000,000	-	-	-	-	100,000,000	-
4	27,051,089	-	-	-	-	27,051,089	-
5	70,191,000	-	-	-	-	70,191,000	28,360,000
6	-	-	-	-	-	-	196,085,000
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	208,249,314	-	-	-	-	208,249,314	235,452,225

- توزعت الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2019 المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2018
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	235,452,225	-	-	-	-	235,452,225	125,000,000
الأرصدة الجديدة خلال السنة	2,051,089	-	-	-	-	2,051,089	125,542,225
الأرصدة المسددة	(29,254,000)	-	-	-	-	(29,254,000)	(15,000,000)
	208,249,314	-	-	-	-	208,249,314	235,542,225
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	208,249,314	-	-	-	-	208,249,314	235,542,225

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2019 المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2018
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	16,998	-	-	-	-	16,998	7,150
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	112,242	-	-	-	-	112,242	11,524
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(3,691)	-	-	-	-	(3,691)	(1,676)
	125,549	-	-	-	-	125,549	16,998
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	125,549	-	-	-	-	125,549	16,998

- لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2019 و 2018 .

10. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	512,720	61,200
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*	115,996	108,477
	628,716	169,677

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

11. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	45,214,112	40,970,486
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة *	2,941,952	3,397,719
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	5,580,083	5,512,994
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة *	1,219,501	1,509,879
مجموع أدوات الملكية	54,955,648	51,391,078
سندات شركات	25,909,988	-
مجموع أدوات الدين	25,909,988	-
	80,865,636	51,391,078

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 547,272 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (524,261 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018) .
* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.
- تم خلال العام 2019 بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – أدوات دين قيمتها الإسمية 17,725,000 دينار و قد نتج عن العملية أرباح بمبلغ 130,988 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

- توزيع إجمالي أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019			كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المجموع	المجموع
	موجودات مالية سليمة			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:				
1	-	-	-	-
2	-	-	-	-
3	-	-	-	-
4	-	-	-	-
5	14,875,218	-	14,875,218	-
6	11,034,770	-	11,034,770	-
7	-	-	-	-
8	-	-	-	-
9	-	-	-	-
10	-	-	-	-
المجموع	25,909,988	-	25,909,988	-

إن الحركة على أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال السنة كانت على النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019				كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
القيمة العادلة كما في بداية السنة	-	-	-	-	-
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	25,909,988	-	-	25,909,988	-
الاستثمارات المستحقة خلال السنة	-	-	-	-	-
	25,909,988	-	-	25,909,988	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	25,909,988	-	-	25,909,988	-

- وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019				كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى إفرادي			
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-
خسارة التدني على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	77,271	-	-	77,271	-
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	-	-	-	-	-
	77,271	-	-	77,271	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة*	77,271	-	-	77,271	-

* لم يتم إدراج مخصص الخسائر الإئتمانية أعلاه في قائمة المركز المالي الموحدة لأن القيمة الدفترية للاستثمار في السندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يمثل قيمتها العادلة .

12. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول 2019	2018
	دينار	دينار
الافراد (التجزئة)	488,438,680	447,634,876
حسابات جارية مدينة	12,835,949	12,402,174
قروض وكمبيالات *	451,086,250	412,272,989
بطاقات الائتمان	24,516,481	22,959,713
القروض العقارية	238,577,717	248,820,243
الشركات :	681,832,288	743,969,204
الشركات الكبرى	438,140,685	485,610,545
حسابات جارية مدينة	74,961,948	72,572,930
قروض وكمبيالات *	363,178,737	413,037,615
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	243,691,603	258.358.659
حسابات جارية مدينة	55,061,893	61,478,453
قروض وكمبيالات *	188,629,710	196,880,206
الحكومة والقطاع العام	122,691,256	134,694,447
المجمـــوع	1,531,539,941	1,575,118,770
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(112,104,787)	(97,004,644)
ينزل : فوائد معلقة	(9,909,717)	(8,874,467)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	1,409,525,437	1,469,239,659

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدمـــاً البالغـــة 17,143,660 دينـــار كما في 31 كانون الأول 2019 (17,143,016 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة 114,630,680 دينار أي ما نسبته (7/5%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة للسنة (91,750,968 دينار أي ما نسبتـه (5/83%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 104,723,259دينار أي ما نسبته (6/9%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائـد المعلقـة للسنة (82,912,912 دينار أي ما نسبته (5/3%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 32,598,476 دينار أي ما نسبته (2/13%) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة للسنة (62,383,704 دينار أي ما نسبته (3/96%) في نهاية السنة السابقة) , كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 46,734,985 دينار (44,387,835 دينار في نهاية السنة السابقة).

- تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي حسب المراحل الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:

	كما في 31 كانون الأول 2019					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	820,264,824	591,291,301	43,835,749	27,975,928	91,750,968	1,575,118,770
التسهيلات الجديدة خلال السنة	68,770,402	116,221,082	3,055,428	2,970,455	3,209,553	194,226,920
التسهيلات المسددة	(30,476,769)	(53,502,298)	(2,810,105)	(1,822,183)	(8,723,295)	(97,334,650)
	858,558,457	654,010,085	44,081,072	29,124,200	86,237,226	1,672,011,040
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	23,345,623	10,772,363	(23,345,623)	(9,724,840)	(1,047,523)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(103,952,073)	(20,996,081)	104,496,747	22,978,514	(2,527,107)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(19,079,422)	(7,322,366)	(6,191,098)	(7,864,391)	40,457,277	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	10,372,676	(1,000,688)	(17,211,679)	(936,607)	(4,888,808)	(13,665,106)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(105,236,383)	(16,309,974)	(1,165,024)	(473,819)	(1,731,953)	(124,917,153)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(1,861,964)	(1,861,964)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(9,234)	(204)	(8,474)	(2,496)	(6,468)	(26,876)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	663,999,644	619,153,135	100,655,921	33,100,561	114,630,680	1,531,539,941

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

	كما في 31 كانون الأول 2019					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	1,745,391	4,086,242	14,672,544	1,114,957	75,385,510	97,004,644
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	314,666	1,023,407	169,370	814,799	12,096,632	14,418,874
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(97,125)	(323,776)	(3,655,207)	(445,454)	(14,537,099)	(19,058,661)
	1,962,932	4,785,873	11,186,707	1,484,302	72,945,043	92,364,857
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	108,131	1,072,667	(108,131)	(267,918)	(804,749)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(238,181)	(138,858)	564,872	1,666,490	(1,854,323)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(37,908)	(54,344)	(86,832)	(285,474)	464,558	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(56,276)	(987,629)	207,575	(1,461,077)	23,890,590	21,593,183
التغيرات الناتجة عن تعديلات	294,991	680,074	32,894	(152,121)	(1,634,305)	(778,467)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(1,555,947)	(1,555,947)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(51)	(4)	(223)	-	481,439	481,161
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,033,638	5,357,779	11,796,862	984,202	91,932,306	112,104,787

- تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي حسب المراحل الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:

	31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	862,917,501	518,253,341	60,036,556	26,970,527	76,705,423	1,544,883,348
التسهيلات الجديدة خلال السنة	253,557,738	235,440,198	6,971,225	6,188,264	11,332,525	513,489,950
التسهيلات المسددة	(286,419,501)	(153,810,416)	(28,939,887)	(4,114,298)	(12,101,482)	(485,385,584)
	830,055,738	599,883,123	38,067,894	29,044,493	75,936,466	1,572,987,714
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,049,068	9,721,599	(11,049,068)	(9,268,092)	(453,507)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(18,050,529)	(13,456,500)	18,052,679	14,143,170	(688,820)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,975,690)	(3,975,655)	(1,790,560)	(4,295,143)	17,037,048	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,186,237	(881,266)	554,804	(1,648,500)	(80,219)	2,131,056
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	820,264,824	591,291,301	43,835,749	27,975,928	91,750,968	1,575,118,770

- افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

	31 كانون الأول 2018					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	1,287,889	3,382,752	23,430,064	335,632	62,879,246	91,315,583
التسهيلات الجديدة خلال السنة	343,900	978,038	140,958	438,442	10,280,599	12,181,937
التسهيلات المسددة	(182,822)	(261,445)	(8,534,121)	(189,416)	(6,820,189)	(15,987,993)
	1,448,967	4,099,345	15,036,901	584,658	66,339,656	87,509,527
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(66,064)	(56,096)	44,932	56,096	21,132	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	167,215	83,829	(412,594)	(83,829)	245,379	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية الفترة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(136,870)	(32,537)	2,837	404,814	8,981,609	9,219,853
التغيرات الناتجة عن تعديلات	332,143	(8,299)	468	153,218	161,346	638,876
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	(363,612)	(363,612)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,745,391	4,086,242	14,672,544	1,114,957	75,385,510	97,004,644

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :	31 كانون الأول 2019					
		الشركات				
فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار		دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	29,508,935	6,150,599	39,872,490	21,268,030		204,590	97,004,644
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	9,626,128	1,125,767	2,539,558	1,116,262		11,159	14,418,874
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(7,598,587)	(1,383,027)	(7,575,493)	(2,501,554)		-	(19,058,661)
	31,536,476	5,893,339	34,836,555	19,882,738		215,749	92,364,857
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-		-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-		-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-		-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	4,370,096	1,062,844	6,819,728	9,340,515		-	21,593,183
التغيرات الناتجة عن التعديلات	241,454	178,180	611,314	(1,936,138)		126,723	(778,467)
التسهيلات المعدومة	(87,682)	-	-	(1,468,265)		-	(1,555,947)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	134,137	(89)	128,096	219,017		-	481,161
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	36,194,481	7,134,274	42,395,693	26,037,867		342,472	112,104,787
إعادة التوزيع:							
المخصصات على مستوى إفرادي	168,410	1,456,259	42,249,329	25,544,883		342,472	69,761,353
المخصصات على مستوى تجميعي	36,026,071	5,678,015	146,364	492,984		-	42,343,434
الرصيد في نهاية السنة	36,194,481	7,134,274	42,395,693	26,037,867		342,472	112,104,787

	31 كانون الأول 2018					
		الشركات				
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار		دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	21,961,829	5,394,424	47,560,829	11,568,432		-	86,485,514
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	447,918	676,587	(7,235,768)	10,714,428		226,904	4,830,069
إجمالي الرصيد كما في بداية الفترة بعد أثر التعديل	22,409,747	6,071,011	40,325,061	22,282,860		226,904	91,315,583
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	8,510,955	1,400,317	999,660	1,054,819		-	11,965,751
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(1,732,527)	(1,450,016)	(9,050,506)	(3,516,444)		(22,314)	(15,771,807)
	29,188,175	6,021,312	32,274,215	19,821,235		204,590	87,509,527
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-		-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-		-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-		-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	394,233	(6,413)	7,496,286	1,335,747		-	9,219,853
الرصيد بداية السنة بعد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	173,496	135,700	126,531	203,149		-	638,876
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-		-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(246,969)	-	(24,542)	(92,101)		-	(363,612)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	29,508,935	6,150,599	39,872,490	21,268,030		204,590	97,004,644
المخصصات على مستوى إفرادي	47,860	1,685,143	39,731,812	21,203,511		204,590	62,872,916
المخصصات على مستوى تجميعي	29,461,075	4,465,456	140,678	64,519		-	34,131,728
الرصيد في نهاية السنة	29,508,935	6,150,599	39,872,490	21,268,030		204,590	97,004,644

وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل قطاع أعمال كما في 31 كانون الأول 2019:	كما في 31 كانون الأول 2019						كما في 31 كانون الأول 2018
أ) محفظة الافراد (التجزئة)	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	56,894	-	-	-	-	56,894	-
6	626,042	-	-	-	-	626,042	393,809
7	-	-	51,656	-	-	51,656	77,034
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	90,319	90,319	-
10	-	-	-	-	599,969	599,969	332,074
غير مصنف	-	434,486,858	-	17,493,817	35,033,125	487,013,800	446,831,959
المجموع	682,936	434,486,858	51,656	17,493,817	35,723,413	488,438,680	447,634,876

افصاح الحركة على التسهيلات :	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			2018
الرصيد بداية السنة	1,123,998	402,377,559	77,034	15,419,716	28,636,569	447,634,876	378,188,288
التسهيلات الجديدة خلال السنة	122,575	88,771,823	44,440	2,095,892	1,394,469	92,429,199	206,422,240
التسهيلات المسددة	(372,425)	(40,466,708)	(7)	(1,517,164)	(1,981,069)	(44,337,373)	(134,840,863)
	874,148	450,682,674	121,467	15,998,444	28,049,969	495,726,702	449,769,665
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	29,849	6,679,383	(29,849)	(5,959,090)	(720,293)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,836)	(12,045,865)	3,836	12,520,533	(474,668)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(247,753)	(4,555,318)	(29,447)	(4,163,044)	8,995,562	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	-	(791,952)	(3,110)	(493,703)	(5,883)	(1,294,648)	(2,134,789)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	30,528	(5,482,027)	(11,241)	(409,323)	(127)	(5,872,190)	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(120,884)	(120,884)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(37)	-	-	(263)	(300)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	682,936	434,486,858	51,656	17,493,817	35,723,413	488,438,680	447,634,876

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			2018
الرصيد بداية السنة	3,383	3,385,955	307	893,019	25,226,271	29,508,935	22,409,747
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	885	892,961	16	791,252	7,941,015	9,626,129	8,510,955
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(1,140)	(277,025)	-	(166,977)	(7,153,445)	(7,598,587)	(1,732,527)
	3,128	4,001,891	323	1,517,294	26,013,841	31,536,477	29,188,175
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	934,228	-	(266,809)	(667,419)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(32)	(108,127)	32	512,379	(404,252)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(15)	(44,016)	-	(285,359)	329,390	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	2	(867,832)	(32)	(364,354)	5,602,312	4,370,096	394,233
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(392)	533,954	(292)	(169,635)	(122,181)	241,454	173,496
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(87,682)	(87,682)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	134,136	134,136	(246,969)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,691	4,450,098	31	943,516	30,798,145	36,194,481	29,508,935

ب) محفظة القروض العقارية	كما في 31 كانون الأول 2019						كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	4,749
2	-	-	-	-	-	-	-
3	187,877	-	-	-	-	187,877	-
4	135,577	-	-	-	-	135,577	1,059,061
5	5,510,847	-	-	-	-	5,510,847	3,242,293
6	14,005,718	-	-	-	-	14,005,718	20,223,140
7	-	-	9,046,500	-	-	9,046,500	4,204,948
8	-	-	-	-	1,246,376	1,246,376	-
9	-	-	-	-	219,057	219,057	16,589
10	-	-	-	-	941,805	941,805	1,001,649
غير مصنف	-	180,957,729	-	15,232,595	11,093,636	207,283,960	219,067,814
المجموع	19,840,019	180,957,729	9,046,500	15,232,595	13,500,874	238,577,717	248,820,243

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	36,632,710	184,148,903	4,640,753	12,473,667	10,924,210	248,820,243	235,388,486
التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,461,303	26,253,842	170,361	755,804	163,866	30,805,176	47,035,334
التسهيلات المسددة	(6,222,283)	(12,399,252)	(78,298)	(294,547)	(2,658,998)	(21,653,378)	(33,395,408)
	33,871,730	198,003,493	4,732,816	12,934,924	8,429,078	257,972,041	249,028,412
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,478,531	4,045,691	(3,478,531)	(3,746,724)	(298,967)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,424,662)	(8,645,487)	9,424,662	10,153,252	(1,507,765)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(2,520,387)	(562,655)	(3,665,472)	6,748,514	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	(8,988)	(191,419)	(949,231)	(391,101)	132,773	(1,407,966)	(208,169)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,076,592)	(9,733,995)	(120,561)	(49,791)	(4,916)	(17,985,855)	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(167)	-	(2,493)	2,157	(503)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	19,840,019	180,957,729	9,046,500	15,232,595	13,500,874	238,577,717	248,820,243

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	83,301	653,205	2,142	3,949	5,408,002	6,150,599	6,071,011
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	9,077	128,708	733	23,547	963,702	1,125,767	1,400,317
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(15,385)	(42,402)	(120)	(64,101)	(1,261,019)	(1,383,027)	(1,450,016)
	76,993	739,511	2,755	(36,605)	5,110,685	5,893,339	6,021,312
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	110,954	-	(1,109)	(109,845)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(24,762)	(30,398)	24,762	1,153,778	(1,123,380)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(8,857)	(2,022)	(115)	10,994	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	2,655	(92,469)	47,966	(1,096,815)	2,201,507	1,062,844	(6,413)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(18,810)	146,990	3,539	17,514	28,947	178,180	135,700
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(4)	-	-	(85)	(89)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	36,076	865,727	77,000	36,648	6,118,823	7,134,274	6,150,599

ج) التسهيلات الممنوحة للشركات

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	235,635
2	7,619,500	-	-	-	-	7,619,500	6,825,609
3	-	-	-	-	-	-	87,429,473
4	71,595,239	-	-	-	-	71,595,239	45,781,697
5	67,964,921	-	-	-	-	67,964,921	167,148,937
6	199,728,805	-	-	-	-	199,728,805	118,722,460
7	-	-	57,712,298	-	-	57,712,298	31,478,470
8	-	-	-	-	5,811,592	5,811,592	-
9	-	-	-	-	5,923,227	5,923,227	6,040,054
10	-	-	-	-	20,867,405	20,867,405	20,639,378
غير مصنف	-	739,170	-	28,817	149,711	917,698	1,308,832
المجموع	346,908,465	739,170	57,712,298	28,817	32,751,935	438,140,685	485,610,545

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	426,143,811	1,246,622	31,478,467	-	26,741,645	485,610,545	460,492,604
التسهيلات الجديدة خلال السنة	41,201,996	154,504	1,599,914	-	1,118,925	44,075,339	166,828,981
التسهيلات المسددة	(6,401,296)	(276,170)	(2,513,627)	-	(2,049,304)	(11,240,397)	(147,144,218)
	460,944,511	1,124,956	30,564,754	-	25,811,266	518,445,487	480,177,367
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	17,963,031	-	(17,963,031)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(60,549,800)	(30,075)	60,975,939	30,075	(426,139)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,049,809)	(143,772)	(1,933,797)	-	11,127,378	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	10,429,367	-	(13,283,222)	(1,258)	(3,837,221)	(6,692,334)	5,433,178
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(72,821,510)	(211,939)	(639,992)	-	83,532	(73,589,909)	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(7,325)	-	(8,353)	-	(6,881)	(22,559)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	346,908,465	739,170	57,712,298	28,817	32,751,935	438,140,685	485,610,545

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد في بداية السنة	681,673	10,837	14,664,348	129,841	24,385,791	39,872,490	40,325,061
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	208,311	914	157,804	-	2,172,529	2,539,558	1,215,846
الرصيد بداية السنة	(27,482)	(1,169)	(3,513,231)	(129,841)	(3,903,770)	(7,575,493)	(9,266,692)
	862,502	10,582	11,308,921	-	22,654,550	34,836,555	32,274,215
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	102,057	-	(102,057)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(87,386)	(333)	386,676	333	(299,290)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(18,306)	(1,471)	(58,239)	-	78,016	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(58,642)	-	(49,580)	92	6,927,858	6,819,728	7,496,286
التغيرات الناتجة عن تعديلات	178,593	(870)	16,872	-	416,719	611,314	126,531
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(40)	-	(222)	-	128,358	128,096	(24,542)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	978,778	7,908	11,502,371	425	29,906,211	42,395,693	39,872,490

د) التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							
1	-	-	-	-	-	-	3,461,303
2	-	-	-	-	-	-	-
3	1,320,597	-	-	-	-	1,320,597	41,127
4	1,835,262	-	-	-	-	1,835,262	1,822,271
5	42,237,593	-	-	-	-	42,237,593	65,873,050
6	128,483,516	-	-	-	-	128,483,516	150,472,107
7	-	-	33,845,467	-	-	33,845,467	7,639,495
8	-	-	-	-	286,695	286,695	1,111,671
9	-	-	-	-	11,508,303	11,508,303	240,252
10	-	-	-	-	20,234,405	20,234,405	23,531,817
غير مصنف	-	2,969,378	-	345,332	625,055	3,939,765	4,165,566
المجموع	173,876,968	2,969,378	33,845,467	345,332	32,654,458	243,691,603	258,358,659

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	كما في 31 كانون الأول 2019						كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	221,669,858	3,518,217	7,639,495	82,542	25,448,547	258,358,659	241,461,233
التسهيلات الجديدة خلال السنة	14,020,707	1,040,913	1,240,713	118,759	532,293	16,953,385	60,396,780
التسهيلات المسددة	(17,480,765)	(360,168)	(218,173)	(10,472)	(2,033,924)	(20,103,502)	(42,540,190)
	218,209,800	4,198,962	8,662,035	190,829	23,946,916	255,208,542	259,317,823
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,874,212	47,289	(1,874,212)	(19,026)	(28,263)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(33,973,775)	(274,654)	34,092,310	274,654	(118,535)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,781,860)	(102,889)	(3,665,199)	(35,875)	13,585,823	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	(47,703)	(17,317)	(2,976,116)	(50,545)	(1,178,477)	(4,270,158)	(959,164)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,401,797)	(882,013)	(393,230)	(14,705)	(1,810,442)	(5,502,187)	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(1,741,080)	(1,741,080)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,909)	-	(121)	-	(1,484)	(3,514)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	173,876,968	2,969,378	33,845,467	345,332	32,654,458	243,691,603	258,358,659

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019						كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
رصيد بداية السنة	772,444	36,245	5,747	88,148	20,365,446	21,268,030	22,282,860
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	85,234	825	10,817	-	1,019,386	1,116,262	1,054,819
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(53,118)	(3,180)	(141,856)	(84,535)	(2,218,865)	(2,501,554)	(3,516,444)
	804,560	33,890	(125,292)	3,613	19,165,967	19,882,738	19,821,235
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,074	27,485	(6,074)	-	(27,485)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(126,001)	-	153,402	-	(27,401)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(19,587)	-	(26,571)	-	46,158	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(291)	(27,328)	209,221	-	9,158,913	9,340,515	1,335,747
التغيرات الناتجة عن تعديلات	8,877	-	12,775	-	(1,957,790)	(1,936,138)	203,149
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(1,468,265)	(1,468,265)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(12)	-	(1)	-	219,030	219,017	(92,101)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	673,620	34,047	217,460	3,613	25,109,127	26,037,867	21,268,030

هـ) التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:							-
1	32,598,476	-	-	-	-	32,598,476	90,306,615
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-	-
6	90,092,780	-	-	-	-	90,092,780	44,387,832
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	122,691,256	-	-	-	-	122,691,256	134,694,447

افصاح الحركة على التسهيلات:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	134,694,447	-	-	-	-	134,694,447	229,352,737
التسهيلات الجديدة خلال السنة	9,963,821	-	-	-	-	9,963,821	32,806,615
التسهيلات المسددة	-	-	-	-	-	-	(127,464,905)
	144,658,268	-	-	-	-	144,658,268	134,694,447
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(21,967,012)	-	-	-	-	(21,967,012)	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	122,691,256	-	-	-	-	122,691,256	134,694,447

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2019				كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	الإجمالي	الإجمالي
الرصيد بداية السنة	204,590	-	-	-	204,590	226,904
خسارة التدني على الارصدة خلال الفترة	11,159	-	-	-	11,159	-
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	-	-	-	-	-	(22,314)
	215,749	-	-	-	215,749	204,590
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية الفترة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	126,723	-	-	-	126,723	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	342,472	-	-	-	342,472	204,590

الفوائد المعلقة	31 كانون الاول 2019				
		الشركات			
فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,955,428	966,577	2,286,197	3,666,265	8,874,467
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	207,268	541,503	602,034	861,393	2,212,198
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(149,508)	(256,947)	(188,046)	(276,430)	(870,931)
ديون محول خارج قائمة المركز المالي	(35,802)	-	-	(270,215)	(306,017)
الرصيد في نهاية السنة	1,977,386	1,251,133	2,700,185	3,981,013	9,909,717

	31 كانون الاول 2018				
		الشركات			
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,444,746	747,953	2,577,038	2,098,944	7,868,681
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	404,140	430,950	600,999	405,964	1,842,053
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(242,144)	(212,326)	(90,593)	(291,204)	(836,267)
تحويلات	(651,314)	-	(801,247)	1,452,561	-
الرصيد في نهاية السنة	1,955,428	966,577	2,286,197	3,666,265	8,874,467

31 كانون الأول					
المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة	
2019	2018	2019	2018	2019	2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
8,648,647	8,856,920	-	-	8,648,647	8,856,920
171,263,974	239,693,233	71,526,196	99,737,778	99,737,778	239,693,233
331,362,025	325,625,155	66,838,186	264,523,839	264,523,839	325,625,155
238,003,898	219,414,547	8,215,505	229,788,393	229,788,393	219,414,547
40,945,442	80,868,005	13,732,271	27,213,171	27,213,171	80,868,005
4,863,462	19,601,591	894,637	3,968,825	3,968,825	19,601,591
102,410,297	119,052,651	42,013,460	60,396,837	60,396,837	119,052,651
11,322,220	8,750,746	-	11,322,220	11,322,220	8,750,746
500,028,720	418,561,475	88,306,311	411,722,409	411,722,409	418,561,475
122,691,256	134,694,447	46,734,984	75,956,272	75,956,272	134,694,447
1,531,539,941	1,575,118,770	338,261,550	1,193,278,391	1,193,278,391	1,575,118,770

(9) تم تقييم التسهيلات الائتمانية المباشرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 1,531,539,941 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (2018: 1,575,118,770 دينار) وذلك مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة بمبلغ 1,193,278,391 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (2018: 1,193,278,391 دينار) حيث تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال فترة استحقاق هذه التسهيلات والتي تتضمن أصل المبلغ والفوائد المستحقة والتي تمثل الحد الأدنى لمبالغ الإيجارات المستحقة مقابل عقود الإيجار التمويلي بعد تنزيل الفوائد المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي والبالغ 11% سنوياً (2018: 11%) وذلك بعد تنزيل مخصص التدني المتوقع والبالغ 1,193,278,391 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (2018: 1,193,278,391 دينار) حيث تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال فترة استحقاق هذه التسهيلات والتي تتضمن أصل المبلغ والفوائد المستحقة والتي تمثل الحد الأدنى لمبالغ الإيجارات المستحقة مقابل عقود الإيجار التمويلي بعد تنزيل الفوائد المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي والبالغ 11% سنوياً (2018: 11%) وذلك بعد تنزيل مخصص التدني المتوقع والبالغ 1,193,278,391 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (2018: 1,193,278,391 دينار) حيث تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال فترة استحقاق هذه التسهيلات والتي تتضمن أصل المبلغ والفوائد المستحقة والتي تمثل الحد الأدنى لمبالغ الإيجارات المستحقة مقابل عقود الإيجار التمويلي بعد تنزيل الفوائد المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي والبالغ 11% سنوياً (2018: 11%) وذلك بعد تنزيل مخصص التدني المتوقع والبالغ

13. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول	
	2019	2018
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	206,307,665	122,203,545
سندات واسناد قرض شركات وبنوك	27,218,660	47,813,637
سندات حكومة خارجية	9,405,766	5,633,346
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	242,932,091	175,650,528
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات واسناد قرض شركات	28,192,320	28,192,320
اذونات حكومات خارجية	1,610,020	153,185
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	29,802,340	28,345,505
مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	272,734,431	203,996,033
ينزل : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(198,632)	(600,349)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	272,535,799	203,395,684

- تحليل السندات والاذونات :	31 كانون الاول	
	2019	2018
	دينار	دينار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	264,177,929	195,430,823
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	8,556,502	8,565,210
المجموع	272,734,431	203,996,033

- تم خلال العام 2019 بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة بقيمة إسمية 14,180,000 دينار نتيجة لإنخفاض التصنيف الإئتماني لتلك الموجودات و قد نتج عن العملية أرباح بمبلغ 60,691 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 .

توزعت أدوات الدين بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام البنك الداخلي كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
1	206,307,665	-	-	-	-	122,203,545
2	-	-	-	-	-	5,673,334
3	10,716,223	-	-	-	-	16,421,331
4	6,725,912	-	-	-	-	23,742,757
5	32,981,368	-	-	-	-	14,525,549
6	16,003,263	-	-	-	-	3,652,150
7	-	-	-	-	-	17,777,367
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	**272,734,431**	**-**	**-**	**-**	**-**	**203,996,033**

توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
رصيد بداية السنة	186,218,666	-	17,777,367	-	-	219,576,390
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	132,367,120	-	-	-	-	42,938,819
الإستثمارات المستحقة	(45,892,261)	-	(17,777,367)	-	-	(58,476,138)
	86,474,859	-	-	-	-	204,039,071
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	40,908	-	-	-	-	(43,038)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**272,734,431**	**-**	**-**	**-**	**-**	**203,996,033**

- إن ملخص الحركة على مخصص تدني الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019				كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
رصيد بداية السنة	123,796	476,553	-	600,349	74,293
خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	109,782	-	-	109,782	60,169
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات	(842)	(476,553)	-	(477,395)	(4,459)
	108,940	-	-	108,940	130,003
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	470,346
التأثير على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة التغير بين المراحل	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(34,104)	-	-	(34,104)	(34,104)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**198,632**	**-**	**-**	**198,632**	**600,349**

- تستحق الموجودات المالية المطفأة كما يلي:

	لغاية شهر	أكثر من شهر الى 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2019	-	8,750,010	47,369,743	860,009	156,383,614	59,371,055	272,734,431
31 كانون الأول 2018	5,673,334	25,145,321	15,050,437	3,573,513	83,206,715	71,346,713	203,996,033

14. ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	اراضـــــي	مبانـــــي	معدات واجهزة واثاث	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	تحسينـات وديكـورات	حق استخدام الأصول**	المجمـــوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الكلفـة :								
الرصيد في بداية السنة	4,159,347	14,532,229	22,007,949	909,014	12,355,467	21,360,681	-	75,324,687
تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)	-	-	-	-	-	-	13,771,577	13,771,577
الرصيد المعدل كما في بداية السنة	4,159,347	14,532,229	22,007,949	909,014	12,355,467	21,360,681	13,771,577	89,096,264
اضافات	-	20,672	5,926,447	184,053	1,263,797	1,664,165	5,644,292	14,703,426
(استبعادات)	-	(123,617)	(1,763,117)	-	(337,323)	(1,153,091)	(173,934)	(3,551,082)
فروقات عملات أجنبية	(195)	(2,125)	(318)	(46)	(262)	(1,132)	-	(4,078)
الرصيد في نهاية السنة	4,159,152	14,427,159	26,170,961	1,093,021	13,281,679	21,870,623	19,241,935	100,244,530
الاستهلاك المتراكم :								
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	6,517,318	16,258,673	475,283	8,616,670	16,863,796	-	48,731,740
استهلاك السنة	-	253,836	2,000,766	111,826	1,027,044	1,295,423	3,038,962	7,727,857
(استبعادات)	-	(114,022)	(1,716,945)	-	(335,438)	(1,121,221)	-	(3,287,626)
فروقات عملات أجنبية	-	(326)	(516)	(31)	(183)	(576)	-	(1,632)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	6,656,806	16,541,978	587,078	9,308,093	17,037,422	3,038,962	53,170,339
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,159,152	7,770,353	9,628,983	505,943	3,973,586	4,833,201	16,202,973	47,074,191
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	43,556	620,808	-	2,256,266	2,807,766	-	5,728,396
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,159,152	7,813,909	10,249,791	505,943	6,229,852	7,640,967	16,202,973	52,802,587
2018								
الكلفـة :								
الرصيد في بداية السنة	4,159,347	13,849,927	20,569,386	892,918	11,956,635	20,572,804	-	72,001,017
اضافات	-	682,302	2,117,958	16,096	678,882	2,028,331	-	5,523,569
(استبعادات)	-	-	(679,395)	-	(280,050)	(1,240,454)	-	(2,199,899)
فروقات عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	4,159,347	14,532,229	22,007,949	909,014	12,355,467	21,360,681	-	75,324,687
الاستهلاك المتراكم :								
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	6,263,580	15,427,229	380,780	7,834,029	16,594,741	-	46,500,359
استهلاك السنة	-	253,738	1,479,214	94,503	1,025,582	1,403,614	-	4,256,651
(استبعادات)	-	-	(647,770)	-	(242,941)	(1,134,559)	-	(2,025,270)
فروقات عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	6,517,318	16,258,673	475,283	8,616,670	16,863,796	-	48,731,740
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,159,347	8,014,911	5,749,276	433,731	3,738,797	4,496,885	-	26,592,947
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	2,393	4,894,432	-	1,371,160	1,483,088	-	7,751,073
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,159,347	8,017,304	10,643,708	433,731	5,109,957	5,979,973	-	34,344,020

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 3,417,296 دينار لعام 2019 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

** كما هو مبين في الايضاح رقم (5) يمثل هذا البند اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) والذي نتج عنه الاعتراف بحقوق استخدام أصول (الفروع المستأجرة) والتي تمثل القيمة الحالية للدفعات المستقبلية لهذه العقود والتي تعتبر عمليات غير نقدية.

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 32,518,441 دينار لعام 2019 (31,601,660 دينار لعام 2018).

15. موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي:

	31 كانون الأول	
	2019	2018
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	4,998,823	4,839,231
اضافات خلال السنة	1,986,497	1,019,570
الاطفاء للسنة	(998,994)	(859,978)
فروقات عملات أجنبية	(44)	-
رصيد نهاية السنة	**5,986,282**	**4,998,823**

16. موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الاول	
	2019	2018
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	13,059,915	10,106,510
مصروفات مدفوعة مقدماً	3,408,442	4,346,029
عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة *	53,844,537	50,063,535
موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك**	-	6,816,468
شيكات مقاصة	3,697,797	7,593,695
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	1,049,107	1,579,037
دفعات ضريبية مدفوعة مقدماً	1,619,294	1,750,077
مدينون وارصدة مدينة أخرى	5,392,150	6,998,647
	82,071,242	**89,253,998**

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة:	عقـــــــارات مستملكـــــــة	
	2019	2018
	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	59,991,327	54,781,771
إضافات	4,993,591	5,640,794
استبعادات	(782,741)	(431,238)
رصيد نهاية السنة	64,202,177	59,991,327
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك***	(10,357,640)	(9,927,792)
رصيد نهاية السنة	**53,844,537**	**50,063,535**

- بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها , وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين كحد أقصى. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الاردني رقم 4076/1/10 بتاريخ 27 آذار 2014, قام البنك وإعتباراً من بداية العام 2015 بدء البنك بإحتساب مخصص تدريجي للعقارات المستملكة لقاء ديون والتي قد مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات إستناداً لذلك التعميم ولتعميم البنك المركزي الأردني رقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017, علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم 2510/1/10 بتاريخ 14 شباط 2017 بعد تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية عام 2020 وتعديل البند ثانياً فيه.

** قام البنك خلال الربع الثاني من العام 2019 بتحويل الموجودات المالية التي آلت ملكيتها للبنك إلى المحفظة الإستثمارية للبنك التي تم تصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إستناداً لنموذج الأعمال بعد الحصول على الموافقات اللازمة .

***إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة هي كما يلي :	2019	2018
	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	9,927,792	9,731,163
إضافـــات****	429,848	196,629
رصيد نهاية السنة	10,357,640	9,927,792

**** ان الاضافات الحاصلة تتمثل في المخصص المرصود لقاء انخفاض القيمة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك كما في 31 كانون الأول 2019و2018.

17. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول 2019			31 كانون الاول 2018		
	داخل المملكة	خـارج المملكـة	المجموع	داخل المملكة	خـارج المملكة	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	5,766,667	5,766,667	-	9,429,939	9,429,939
ودائع لاجل تستحق خلال 3 شهور	-	14,540,044	14,540,044	-	4,875,021	4,875,021
ودائع لاجل تستحق من 3 - 6 شهور	-	10,000,000	10,000,000	-	-	-
ودائع لاجل تستحق من 6 - 9 شهور	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل تستحق من 9 - 12 شهر	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل يزيد إستحقاقها عن سنة	70,000,000	50,937,867	120,937,867	70,000,000	60,937,867	130,937,867
	70,000,000	81,244,578	151,244,578	70,000,000	75,242,827	145,242,827

18. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2019	الحكومة والقطاع العام	أفراد	شركات كبرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
البيان				
حسابات جارية وتحت الطلب	13,011,528	316,215,766	64,341,378	467,381,324
ودائع التوفير	35,637	778,203,103	3,862,479	790,665,415
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار	21,141,600	332,015,600	162,669,545	554,865,819
شهادات ايداع	-	93,066,189	11,359,000	106,185,549
المجموع	34,188,765	1,519,500,658	242,232,402	1,919,098,107

31 كانون الأول 2018	الحكومة والقطاع العام	أفراد	شركات كبرى ومتوسطة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
البيان				
حسابات جارية وتحت الطلب	9,639,094	308,314,659	87,403,900	553,280,592
ودائع التوفير	52,203	731,787,872	11,357,537	744,957,336
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار	26,702,514	254,608,734	33,534,295	404,139,107
شهادات ايداع	-	156,026,951	4,382,080	165,415,451
المجموع	36,393,811	1,450,738,216	137,302,152	1,867,792,486

- بلغت ودائع الحكومة والقطاع العام داخل المملكة الاردنية 26,131,415 دينار أي ما نسبته 1.4% من اجمالي الودائع للسنة (28,539,472 دينار أي ما نسبته 1/53% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 641,780,616 دينار أي ما نسبته 33/44% من اجمالي الودائع للسنة (627,781,302 دينار أي ما نسبته 33/61% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 15,885,523 دينار أي ما نسبته 0/83% من اجمالي الودائع للسنة (16,128,531 دينار أي ما نسبته 0/86% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 68,696,918 دينار للسنة (88,913,192 دينار في السنة السابقة).

19. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الاول 2019	2018
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	96,998,394	97,690,528
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	23,595,527	19,578,389
	120,593,921	117,268,917

20. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	3,904,765	424,311	(296,434)	-	4,032,642
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	1,032,570	74,742	(243,834)	-	863,478
مخصصات متنوعة	256,905	(989)	(140,733)	(92)	115,091
	5,194,240	498,064	(681,001)	(92)	5,011,211
2018					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,073,409	514,366	(683,010)	-	3,904,765
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	676,564	432,570	(76,564)	-	1,032,570
مخصصات متنوعة	256,792	113	-	-	256,905
	5,006,765	947,049	(759,574)	-	5,194,240

21. ضريبة الدخل

أ -مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2019	2018
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	21,978,685	19,602,158
ضريبة الدخل المدفوعة	(23,151,663)	(21,816,266)
ضريبة الدخل المستحقة	24,976,873	24,192,793
رصيد نهاية السنة	23,803,895	21,978,685

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	24,000,873	19,978,599
ضريبة دخل سنوات سابقة	976,000	1,378,746
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – اضافة	(6,573,042)	(3,253,263)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	2,348,285	3,610,427
	20,752,116	21,714,509

ب - موجودات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

الحسابات المشمولة	كما في 31 كانون الأول 2019					2018
موجودات ضريبية مؤجلة	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص ديون غير عامله	14,483,348	3,488,000	-	10,995,348	4,178,232	5,503,672
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	3,522,597	762,218	11,967,127	14,727,506	5,344,197	1,016,154
مخصص تعويض نهاية الخدمة	3,890,557	296,271	406,226	4,000,512	1,159,834	1,129,221
فوائد معلقة	901,243	170,582	-	730,661	177,353	226,469
مخصص القضايا المقامة على البنك	1,032,570	243,834	74,742	863,478	309,708	373,962
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	9,927,792	-	429,848	10,357,640	3,693,155	3,531,592
تدني موجودات متوفرة للبيع	62,831	-	-	62,831	23,876	23,876
تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	1,488,560	-	326,702	1,815,262	689,800	565,653
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	15,209,892	6,167	4,415,670	19,619,395	7,228,143	5,635,812
مخصصات أخرى	2,295,341	2,295,341	-	-	-	573,835
	52,814,731	7,262,413	17,620,315	63,172,633	22,804,298	18,580,246

ج - مطلوبات ضريبية مؤجلة

	34,605,578	2,257,842	69,036	32,416,772	3,081,065	3,296,665

- ان الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي :

	موجودات ضريبية مؤجلة		مطلوبات ضريبية مؤجلة	
	2019	2018	2019	2018
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	18,580,246	14,683,719	3,296,665	-
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	4,253,691	-	-
رصيد بداية السنة المعدل	18,580,246	18,937,410	3,296,665	-
أثر تعديل قانون ضريبة الدخل في الأردن	-	1,249,475	-	-
المضاف خلال السنة	6,573,042	2,003,788	6,595	3,296,665
المطفئ خلال السنة	(2,348,285)	(3,610,427)	(222,195)	-
فرق عملات أجنبية	(705)	-	-	-
رصيد نهاية السنة	22,804,298	18,580,246	3,081,065	3,296,665

* إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة وهي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في بنود قائمة الدخل الشامل الموحد ما يلي :

	2019	2018
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح بيع أسهم موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	4,214,194
	-	4,214,194

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 38%, علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 28%.

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2013 والعام 2015, كما قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2014 و2016 و2017 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد, علماً بأن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطالب البنك بفروقات ضريبية عن العام 2014 بمبلغ 2,9 مليون دينار والتي قد تم الإعتراض عليها حسب الأصول, وقام البنك برفع قضية ضد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص و التي صدر قرار محكمة التمييز فيها بإلزام البنك بدفع مبلغ حوالي 1.3 مليون دينار, وقد قام البنك بقيد المخصصات اللازمة. أما فيما يتعلق بالسنوات 2016 و2017 فما زالت قيد المراجعة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, وفيما يخص بالعام 2018 فقد تم قبولها حسب نظام العينات, هذا وبرأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة.

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2018, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2018 بإستثناء العام 2016, كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2016 ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد , وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.

- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2017, كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2018 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.

- تم احتساب الضريبة المستحقة للبنك وشركاته التابعة والفروع الخارجية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لمواجهة الالتزامات الضريبية كما في ذلك التاريخ.

ج - فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :	2019	2018
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	61,130,161	62,958,932
ارباح غير خاضعة للضريبة	(22,855,536)	(20,570,736)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	33,948,836	23,653,818
الربح الضريبي	**72,223,461**	**66,042,014**
نسبة ضريبة الدخل	33.2%	36.6%
	24,000,783	24,192,793

22. أموال مقترضة		عدد الأقساط					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	المبلغ	الكلية	المتبقية	دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقتراض
31 كانون الاول 2019	دينار					
اقتراض من البنك المركزي الأردني*	8,923,541	113 - 24	83 - 4	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	1% - 1.75%
إلتزامات عقود الإيجار**	14,744,380	685	530	ربعي ونصف سنوي و سنوي	لا يوجد	5.75% متوسط
المجموع	23,667,921					
31 كانون الاول 2018	دينار					
اقتراض من البنك المركزي الأردني	4,557,811	725	611	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	1% - 2.25%
المجموع	4,557,811					

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 3% الى 5%.
- إن الإقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة أو اقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2019 و2018.

**** التزامات عقود الإيجار - مقابل حق إستخدام الأصول – المستأجرة*:**

بالدينار الأردني	31 كانون الأول 2019
تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	
اقل من سنة واحدة	3,282,125
من سنة إلى خمس سنوات	9,617,803
أكثر من خمس سنوات	6,220,674
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	19,120,602
التزامات الإيجار المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	14,744,380
لغاية سنة	2,535,281
اكثر من سنة	12,209,099

- كما هو مبين في الايضاح رقم (5) نتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) الاعتراف بإلتزامات مقابل عقود الايجار (الفروع المستأجرة) تمثل القيمة الحالية للدفعات المستقبلية لهذه العقود والتي تعتبر عمليات غير نقدية.

23. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الاول 2019	2018
	دينار	دينار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	10,391,002	7,379,940
شيكات مقبولة الدفع	7,250,887	5,598,178
أمانات وذمم مؤقتة	4,198,390	5,658,133
أرباح مساهمين غير موزعة	2,183,274	2,444,968
تأمينات صناديق حديدية	175,355	174,124
تأمينات عقارات مباعة	37,000	140,200
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بنود خارج المركز المالي**	10,206,853	7,598,485
مطلوبات أخرى*	7,051,042	7,297,504
	41,493,803	36,291,532

* إن تفاصيل بند المطلوبات الاخرى هي كما يلي :

	31 كانون الاول 2019	2018
	دينار	دينار
أمانات الضمان الاجتماعي	287,036	285,413
أمانات ضريبة الدخل	307,919	318,262
مصروفات مستحقة	5,486,915	4,740,394
حوالات واردة	272,766	245,236
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	641,406	1,653,199
	7,051,042	7,297,504

** هي مؤونات التسهيلات الإئتمانية المباشرة وفقاً للمراحل الإئتمانية كما يلي:

فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	كما في 31 كانون الأول 2019				كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	أ) الاعتمادات	تسهيلات ائتمانية مباشرة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	
1	-	-	-	-	-
2	12,728,446	-	-	-	12,728,446
3	236,924	-	-	-	236,924
4	5,656,506	-	-	-	5,656,506
5	21,227,495	-	-	-	21,227,495
6	25,353,646	-	-	-	25,353,646
7	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-
المجموع	65,203,017	-	61,683	3,949,511	69,214,211

فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	كما في 31 كانون الأول 2018				كما في 31 كانون الأول 2017
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	أ) الاعتمادات	تسهيلات ائتمانية مباشرة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	
1	-	-	-	-	-
2	12,728,446	-	-	-	12,728,446
3	236,924	-	-	-	236,924
4	5,656,506	-	-	-	5,656,506
5	21,227,495	-	-	-	21,227,495
6	25,353,646	-	-	-	25,353,646
7	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-
المجموع	65,203,017	-	61,683	3,949,511	69,214,211

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	58,451,568	-	6,667,657	-	-	65,119,225	97,469,846
التسهيلات الجديدة خلال السنة	26,028,495	-	61,080	-	-	26,089,575	6,762,756
التسهيلات المسددة	(20,452,505)	-	(53,694)	-	-	(20,506,199)	(39,042,260)
	64,027,558	-	6,675,043	-	-	70,702,601	65,190,342
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,613,963	-	(6,613,963)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,045,922)	-	2,045,922	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(348,519)	-	-	-	348,519	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	220,749	-	1,842,509	-	(286,836)	1,776,422	(71,117)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,264,812)	-	-	-	-	(3,264,812)	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	65,203,017	-	3,949,511	-	61,683	69,214,211	65,119,225

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	54,903	-	38,455	-	-	93,358	35,016
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	15,281	-	489	-	-	15,770	59,322
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(7,419)	-	(265)	-	-	(7,684)	(1,882)
	62,765	-	38,679	-	-	101,444	92,456
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	38,188	-	(38,188)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,418)	-	1,418	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(11)	-	-	-	11	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(23,088)	-	43,374	-	40,246	60,532	(21)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	6,514	-	-	-	-	6,514	923
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	82,950	-	45,283	-	40,257	168,490	93,358

ب) القبولات	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	1,820,830	-	-	-	-	659,318
5	1,137,972	-	-	-	-	30,422,413
6	7,739,181	-	-	-	-	8,935,981
7	-	-	8,651,156	-	-	276,412
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	10,697,983	-	8,651,156	-	-	40,294,124

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	40,017,712	-	276,412	-	-	52,615,066
التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,784,603	-	3,142,269	-	-	18,198,316
التسهيلات المسددة	(7,817,414)	-	(198,129)	-	-	(30,497,327)
	35,984,901	-	3,220,552	-	-	40,316,055
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	78,283	-	(78,283)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,802,292)	-	5,802,292	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	(30,190)	-	(293,405)	-	-	(21,931)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(19,532,719)	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	10,697,983	-	8,651,156	-	-	40,294,124

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	55,013	-	3,892	-	-	58,905	99,704
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	5,583	-	27,510	-	-	33,093	26,389
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(27,493)	-	(2,922)	-	-	(30,415)	(76,154)
	33,103	-	28,480	-	-	61,583	49,939
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,018	-	(1,018)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,561)	-	3,561	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(752)	-	4,665	-	-	3,913	401
التغيرات الناتجة عن تعديلات	10,178	-	-	-	-	10,178	8,565
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	39,986	-	35,688	-	-	75,674	58,905

ج) الكفالات

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى تجميعي	
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	41,840
2	3,550,260	-	-	-	-	3,550,260	138,500
3	3,929,921	-	-	-	-	3,929,921	3,033,834
4	24,595,539	-	-	-	-	24,595,539	39,404,731
5	13,969,994	-	-	-	-	13,969,994	28,049,699
6	48,660,454	-	-	-	-	48,660,454	50,070,222
7	-	-	7,164,465	-	-	7,164,465	1,199,952
8	-	-	-	-	2,483,227	2,483,227	617,074
9	-	-	-	-	62,913	62,913	135,990
10	-	-	-	-	9,996,239	9,996,239	9,528,149
المجموع	94,706,168	-	7,164,465	-	12,542,379	114,413,012	132,219,991

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	120,738,826	-	1,199,952	-	10,281,213	132,219,991	133,848,163
التسهيلات الجديدة خلال السنة	21,793,085	-	1,088,310	-	1	22,881,396	18,955,472
التسهيلات المسددة	(32,780,013)	-	(95,590)	-	(319,886)	(33,195,489)	(20,333,509)
	109,751,898	-	2,192,672	-	9,961,328	121,905,898	132,470,126
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	265,457	-	(261,949)	-	(3,508)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,548,546)	-	5,584,330	-	(35,784)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(7,171,920)	-	(205,612)	-	7,377,532	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	526,537	-	37,411	-	(4,757,187)	(4,193,239)	(250,135)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,114,393)	-	(182,267)	-	6	(3,296,654)	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2,865)	-	(120)	-	(8)	(2,993)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	94,706,168	-	7,164,465	-	12,542,379	114,413,012	132,219,991

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	230,327	-	10,169	-	5,642,941	5,883,437	5,299,963
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	61,100	-	20,899	-	616,864	698,863	661,116
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(10,381)	-	-	-	(104,490)	(114,871)	(481,751)
	281,046	-	31,068	-	6,155,315	6,467,429	5,479,328
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,737	-	(4,561)	-	(176)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(20,348)	-	40,676	-	(20,328)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(18,251)	-	(998)	-	19,249	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	2,277	-	45,756	-	1,644,432	1,692,465	350,118
التغيرات الناتجة عن تعديلات	304,639	-	4,064	-	(776)	307,927	53,991
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(11)	-	-	-	(4)	(15)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	554,089	-	116,005	-	7,797,712	8,467,806	5,883,437

د) السقوف غير المستغلة

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	406,156
2	3,545,000	-	-	-	-	-
3	11,340,082	-	-	-	-	18,798,895
4	112,041,297	-	-	-	-	54,246,165
5	62,969,573	-	-	-	-	123,859,138
6	185,964,413	-	-	-	-	114,123,356
7	-	-	33,267,994	-	-	26,218,833
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
غير مصنفة	-	48,633,570	-	637,617	-	49,566,873
المجموع	375,860,365	48,633,570	33,267,994	637,617	-	387,219,416

افصاح الحركة على السقوف غير المستغلة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2019					كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
الرصيد بداية السنة	313,372,721	47,291,301	26,218,833	336,561	-	387,219,416
التسهيلات الجديدة خلال السنة	56,331,781	13,285,761	10,563,575	130,293	-	80,311,410
التسهيلات المسددة	(43,555,270)	(213,343)	(413,400)	(3,213)	-	(44,185,226)
	326,149,232	60,363,719	36,369,008	463,641	-	423,345,600
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	24,173,378	289,567	(24,173,378)	(289,567)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(25,777,853)	(591,048)	25,777,853	591,048	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(701,957)	(192,937)	(268,334)	(22,488)	1,185,716	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	(8,059,632)	272,724	(3,999,078)	(158,189)	(1,185,716)	(13,129,891)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	60,080,238	(11,508,455)	(438,021)	53,172	-	48,186,934
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(3,041)	-	(56)	-	-	(3,097)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	375,860,365	48,633,570	33,267,994	637,617	-	458,399,546

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	كما في 31 كانون الأول 2019 الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2018 الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	670,269	400,636	488,922	2,958	-	1,562,785	1,089,758
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	106,644	153,730	154,109	1,711	-	416,194	874,052
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(85,281)	(3,232)	(1,306)	(36)	-	(89,855)	(402,467)
	691,632	551,134	641,725	4,633	-	1,889,124	1,561,343
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	474,313	2,693	(474,313)	(2,693)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(75,706)	(5,175)	75,706	5,175	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,794)	(1,727)	(1,686)	(200)	6,407	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(447,507)	5,693	28,369	314	(6,407)	(419,538)	1,442
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(57,125)	83,045	(1,294)	683	-	25,309	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(12)	-	-	-	-	(12)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	582,801	635,663	268,507	7,912	-	1,494,883	1,562,785

- هذا وتوزعت بنود خارج المركز المالي وفقاً للمراحل الإئتمانية بشكل تجميعي كما يلي:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	كما في 31 كانون الأول 2019 الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2018 الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
الرصيد بداية السنة	532,580,827	47,291,301	34,362,854	336,561	10,281,213	624,852,756	724,849,489
التعرضات الجديدة خلال السنة	107,937,964	13,285,761	14,855,234	130,293	1	136,209,253	165,982,646
التعرضات المستحقة	(104,605,202)	(213,343)	(760,813)	(3,213)	(319,886)	(105,902,457)	(263,218,733)
	535,913,589	60,363,719	48,457,275	463,641	9,961,328	655,159,552	627,613,402
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	31,131,081	289,567	(31,127,573)	(289,567)	(3,508)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(39,174,613)	(591,048)	39,210,397	591,048	(35,784)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,222,396)	(192,937)	(473,946)	(22,488)	8,911,767	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	(7,342,536)	272,724	(2,412,563)	(158,189)	(6,229,739)	(15,870,303)	(2,760,646)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	34,168,314	(11,508,455)	(620,288)	53,172	6	22,092,749	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(5,906)	-	(176)	-	(8)	(6,090)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	546,467,533	48,633,570	53,033,126	637,617	12,604,062	661,375,908	624,852,756

- كما توزع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في 31 كانون الأول 2019 كما يلي:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		كما في 31 كانون الأول 2018 الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	الإجمالي		
الرصيد بداية السنة	1,010,512	400,636	188,608	153,730	5,642,941	7,598,485	6,524,441
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	203,007	153,730	1,711	2,032	616,864	1,163,920	1,620,879
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	739,952	551,134	4,633	3,232	6,155,315	8,519,580	7,183,066
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	518,256	2,693	(2,693)	(5,175)	(176)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(101,033)	(5,175)	5,175	2,693	(20,328)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(21,056)	(1,727)	(200)	(2,684)	25,667	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	(469,070)	5,693	314	1,678,271	1,337,372	350,498	350,498
التغيرات الناتجة عن تعديلات	264,206	83,045	683	(776)	349,928	64,921	64,921
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	(27)	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,259,826	635,663	7,912	465,483	7,837,969	10,206,853	7,598,485

24. رأس المال المكتتب به

يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 .

يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

25. الاحتياطيات

- الاحتياطي القانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- الاحتياطي الاختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة . يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات السلطات الرقابية الأخرى، هذا وقد تم تحويل رصيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة الى الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 إستنادا لتعميم البنك المركزي رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 والسلطات الرقابية الأخرى .

- الاحتياطي الخاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقييد
الاحتياطي القانوني	94,065,645	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	2,196,491	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	5,849,743	متطلبات السلطات الرقابية

26. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:	2019 دينار	2018 دينار
رصيد في بداية السنة	(12,256,254)	(12,256,254)
التغير في ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة خلال السنة *	(11,866)	-
الرصيد في نهاية السنة	(12,268,120)	(12,256,254)

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطع البنيوي للإستثمار في رأس مال بنك الأردن – سوريا للأعوام 2019 و2018.

27. احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2019	2018
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	26,668,016	81,288,341
أرباح (خسائر) غير متحققة – أدوات ملكية	2,730,094	(11,979,820)
أرباح غير متحققة – أدوات دين	938,964	-
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – أدوات دين	77,271	-
(خسائر) أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع	-	(39,343,840)
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(3,081,065)	(3,296,665)
الرصيد في نهاية السنة *	24,954,157	26,668,016

* يظهر إحتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة المؤجلة و البالغة 3.081.065 دينار .

28. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	101,289,732	64,446,126
الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	(11,595,842)
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الموجودات الضريبية المؤجلة	-	4,253,691
الرصيد بداية السنة المعدل	101,289,732	57,103,975
أرباح موزعة على المساهمين	(36,000,000)	(36,000,000)
أرباح السنة	40,163,256	41,527,540
المحول من (الى) الاحتياطيات	(6,057,292)	3,581,181
الأرباح المحولة نتيجة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	35,077,036
فروقات ترجمة عملات أجنبية	4,944	-
الرصيد في نهاية السنة	99,400,640	101,289,732

- يشمل رصيد الارباح المدورة 22,804,298 دينـــار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2019 (18,580,246 دينار كما فـــي 31 كانون الاول 2018) .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 3,302,537 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9) , وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه , كما يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لاي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والناجمة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018.

29. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة خلال العام 2020 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار عن العام 2019 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين (في حين تم خلال 2019 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من راس المال وبمبلغ 36 مليون دينار وفقا لقرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 أيار 2019) .

30. الفوائـد الدائنـــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة:		
للافراد (التجزئة) :	48,474,467	43,674,550
حسابات جارية مدينة	1,650,601	1,401,145
قروض وكمبيالات	42,549,301	38,581,909
بطاقات الائتمان	4,274,565	3,691,496
القروض العقارية	**18,961,088**	**19,142,570**
الشركات :	**55,954,995**	**53,160,940**
الشركات الكبرى :	36,370,792	34,216,166
حسابات جارية مدينة	5,372,250	4,927,052
قروض وكمبيالات	30,998,542	29,289,114
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	19,584,203	18,944,774
حسابات جارية مدينة	4,131,069	4,064,077
قروض وكمبيالات	15,453,134	14,880,697
الحكومة والقطاع العام	**8,715,135**	**10,501,155**
البنود الأخرى:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	4,108,507	1,008,608
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	13,570,149	11,239,472
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10,030,613	9,083,378
المجمـــوع	**159,814,954**	**147,810,673**

31. الفوائـــد المدينـــة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	6,173,919	3,381,364
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	9,498	48,849
ودائع توفير	4,189,378	4,017,155
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	20,476,569	18,088,044
شهادات إيداع	7,049,635	5,941,725
أموال مقترضة	106,111	48,188
تأمينات نقدية	1,728,632	1,575,377
رسوم ضمان الودائع	2,966,421	3,971,428
فوائد إلتزامات عقود إيجار	747,668	-
	43,447,831	37,072,130

32. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,263,633	5,328,169
عمولات تسهيلات غير مباشرة	3,262,080	3,705,590
عمولات أخرى	15,809,462	16,007,310
المجموع	**24,335,175**	**25,041,069**
ينزل : عمولات مدينة	591,990	444,051
صافي ايرادات العمولات	**23,743,185**	**24,597,018**

33. أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
ناتجة عن التداول/ التعامل	(12,610)	281,095
ناتجة عن التقييم	3,246,156	2,165,919
	3,233,546	**2,447,014**

34. (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العـــام 2019	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	518	(22,192)	6,444	(15,230)
	518	(22,192)	6,444	(15,230)

العـــام 2018	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	3,847	(17,109)	8,592	(4,670)
	3,847	(17,109)	8,592	(4,670)

35. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة	409,696	1,610,139
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك	673,459	740,340
ايرادات البريد والهاتف وسويفت	593,325	597,941
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك	256,909	212,277
(خسائر) أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(6,692)	11,626
فوائد معلقة معادة للإيرادات	870,931	836,267
(خسائر) تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	(326,702)	(1,488,560)
ايرادات أخرى	2,866,051	920,384
	5,336,976	**3,440,414**

36. نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	27,095,023	27,983,983
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,254,086	2,308,215
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,651,959	1,670,592
نفقات طبية	1,327,592	1,614,458
تدريب الموظفين	365,630	948,498
مياومات سفر وتنقلات	732,575	888,986
تأمين حياة	70,803	85,347
	33,497,668	**35,500,079**

37. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
ايجارات	1,201,201	4,230,069
قرطاسية ومطبوعات	865,873	1,092,634
بريد وهاتف وسويفت	1,925,033	1,634,606
أنظمة و صيانة وتصليحات وتنظيفات	4,392,534	4,295,374
رسوم ورخص وضرائب	3,842,973	3,682,945
اعلانات واشتراكات	6,672,140	6,062,016
رسوم تأمين	2,549,649	2,466,019
انارة وتدفئة	713,212	1,806,266
تبرعات واعانات	681,566	668,663
ضيافة	442,381	452,041
أتعاب مهنية وقانونية وإستشارات	1,749,460	1,627,866
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	55,000	55,000
متفرقة أخرى	1,401,581	1,307,629
المجموع	26,492,603	29,381,128

38. مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	2019
	دينار	دينار
الأرصدة لدى بنوك مركزية	62,601	(6,830)
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	(674)	(13,657)
الايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	108,551	9,848
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل – أدوات الدين	77,271	-
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة	16,174,929	6,052,673
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	(401,717)	526,056
بنود خارج قائمة المركز المالي	2,608,395	1,074,044
المجموع	18,629,356	7,642,134

39. حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2019	2018
	دينار	دينار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	40,163,256	41,527,540
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,000,000	200,000,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساســي	0.201	0.208
مخفــض	0.201	0.208

40. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانــــــــــــــون الأول 2019	2018
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	374,017,791	349,701,557
يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	188,326,285	152,122,328
ينزل : ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(20,306,711)	(14,304,960)
أرصدة مقيدة السحب	(5,463,446)	(4,787,088)
المجموع	536,573,919	482,731,837

41. مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي :	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الإعتبارية (الإسمية) حسب الإستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	المجموع
2019	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	41,020	(2,759)	5,919,885	2,812,250	3,107,335	5,919,585
المجمـــــــــــوع	41,020	(2,759)	5,919,885	2,812,250	3,107,335	5,919,585
2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	165,322	(154,721)	10,008,421	6,346,825	3,661,596	10,008,421
المجمـــــــــــوع	**165,322**	**(154,721)**	**10,008,421**	**6,346,825**	**3,661,596**	**10,008,421**

- تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان .

42. المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الادارة والشركة التابعة والادارة العليا والشركة الشقيقة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأطراف ذات علاقة تعتبر عاملة.

- فيما يلي ملخص لمعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:	المجموع		أطراف أخرى		صندوق ادخار موظفي البنك		أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا		الشركة الشقيقة		الشركات التابعة المملوكة بشكل مباشر		الشركة الام		الجهة ذات العلاقة
	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:															
تسهيلات ائتمانية مباشرة:															
استثمارات	45,415,294	45,415,294	-	-	-	-	-	-	45,415,294	-	-	-	-	-	-
أرصدة تسهيلات ائتمانية	57,358,589	45,864,185	44,966,801	-	-	-	321,149	-	-	-	576,235	576,235	45,864,185	44,966,801	-
أرصدة ودائع و مؤسسات مصرفية	1,190,099	799,195	-	-	-	-	-	-	799,195	-	-	-	799,195	-	-
أرصدة التأمينات النقدية	3,982,000	3,982,000	-	-	-	-	-	-	3,982,000	-	-	-	3,982,000	3,982,000	-
مطلوبات:															
ودائع عملاء وتأمينات	154,351,882	143,604,775	126,923,873	192,284	3,169,620	818,107	12,500,892	-	-	-	-	-	-	-	-
ودائع بنوك	9,990,749	8,799,342	-	-	-	-	8,799,342	-	-	-	-	-	-	-	-
أموال مقترضة	3,716,071	3,679,102	-	-	-	-	3,679,102	-	-	-	-	-	-	-	-
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:															
كفـــــالات	3,807,917	8,542,344	7,585,849	-	-	-	881,195	75,300	-	-	-	-	-	-	-
قبولات واعتمادات	-	3,391,097	3,391,097	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المجمـــوع في 31 كانون الأول	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
عناصر قائمة الربح او الخسارة الموحدة:		
فوائد وعمولات دائنة	3,609,254	4,303,153
فوائد وعمولات مدينة	6,515,201	4,494,513

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار من 4% (يمثل السعر الأدنى هامش الفائدة مقابل تأمينات نقدية مقدارها 100%) إلى 14% .
- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالأجنبي من 3.18% الى 6%.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من % 0.0025 إلى 5.75%
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالأجنبي من 0.1% الى 4%

* إن الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

- يتم اظهار الاستثمار في الشركة التابعة سوريا بالكلفة, علماً ان البنك قد قام بالتحوط للإنخفاض في قيمة الاستثمار في سجلاته.
- بلغ عدد الأطراف ذات العلاقة الذين تم منحهم تسهيلات ائتمانية 48 عميل كما في 31 كانون الاول 2019.

- فيما يلي ملحق لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) للإدارة التنفيذية للبنك:	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	2,395,460	2,391,404
تنقلات وأمانة سر	27,000	18,000
بدل عضوية وتنقلات ومكافآت مجلس الإدارة	665,421	567,247
المجموع	**3,087,881**	**2,976,651**

43. ادارة المخاطر

أولاً : الافصاحات الوصفية :

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها , ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن ادائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث :
- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة .
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان, سوق, سيولة, عمليات, أمن المعلومات, ...) .
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر .
- تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال, مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR), مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية, ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك .

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم ادارة الائتمان من خلال مـا يلـي :

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لادارة مخاطر الائتمان وكمـا يلـي :
- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان الشركات) .
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيره (SME's) «تعنى بادارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة».
- دائرة ائتمان الافراد (تعنى بأدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للافراد) .
- دائرة مخاطر محافظ الائتمان: والتي تعنى بشكل اساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات ,SME وأفراد) ودراسة مؤشرات المخاطـر Key Risk Indicators ودراسة مؤشرات الاداءKey Performance Indicators وذلك من خلال اعداد دراســات وتقاريرتعنى بأداء القطاعات الاقتصادية والصناعات ومقارنتها بأداء المحافظ والمخصصات واعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك بحيث تساعد في توجيه دوائر تنمية الاعمال نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية و/أو الصناعات الواعده او في عدم التوسع فيها, كما تقوم باعداد دراسات و تقارير دورية تهتم بما يلي:
- التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.
- التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.
- تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
- تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المحفظة (شركات,حكومة,SME و افراد) ومقارنة نسب النمو و الربحية بأداء القطاع المصرفي.
- تطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمة للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018.
- تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء الى عشره مستويات وفقاً لما يلـي:
  - تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي, الادارة, الوضع المالي, الخبره... الخ).
  - تصنيف مخاطر الائتمان Facility Risk Rating (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
  - تصنيف الضمان (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة) والذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة التغطية Recavory Ratio بالتالي احتساب نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر Loss Given Default LGD.

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان .

3. منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة التي تحدد اسس تعريف وقياس وادارة هذا النوع من المخاطر.

4. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان , القطاع الاقتصادي , التوزيع الجغرافي , المحافظ الائتمانية ... الخ) . وتتولى ادارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات .

5. نظام الصلاحيات وادارة العلاقة :

يعتمد بنك الاردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وادارة العلاقة لمختلف انشطة الائتمان .

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطـر:
- يتبع بنك الاردن اساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلـي :
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده .
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لاي مخاطر بهذا الخصوص .
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول .
- لجان متخصصه للموافقه على الائتمان .

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالاضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8. تطبيق انظمة الية لادارة الائتمان (Crems,E-loan).

9. دوائر متخصصه لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة .

10. لجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر .

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها الى الادارة العليا ومجلس الادارة.

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية .

13. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing).

14. التقاريـر الرقابيـة :

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعـة مـن الكشوفـات الرقابيـة:

- المراقبـة اليوميـة:

التجاوزات الائتمانية, السقوف المستحقة غير المجددة, الحسابات المستحقة وغيرها .
- مراقبـة جـودة وتوزيـع المحفظـة الائتمانيـة .
- تصنيف المخاطر الائتمانية , القطاع الاقتصادي , نوع الائتمان , الضمانات, التركزات , اتجاهات جودة الاصول الائتمانية ,.....، وغيرها.
- مراقبـة التعرض الائتمانـي (Total Exposure) على مستوى العميل,المنطقة الجغرافيـــة, نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, تاريخ الاستحقاق, نوع الضمان وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقه عن مجلس الادارة, اما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع الى المدير العام أولاً بأول .

مخاطـر التشغيـــل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة او تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والانظمة الالية منذ ذلك التاريخ وتتبع اداريا الى ادارة المخاطر.

ويتولـى البنـك ادارة مخاطـر العمليـات ضمـن الاسس التاليـة :

1. اعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالاضافة الى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر العمليات (CAREWeb) .
3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة انواع مخاطر العمليات والاجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك . ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لإقرار هذه الملفات.
4. تتولى ادارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها اولاً بأول . يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعه للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.
5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) :

تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداه لادارة المخاطر التشغيلية وتقييمها بإستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالاضافة للتأكد من كفاءة عمل الاجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات اولاً باول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
6. بناء قاعدة بيانات بالاخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الاخطاء ونوعيتها الى لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.
7. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن اسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الاداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم و تطبيق الاجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.
9. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.
10. تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الادارة بكشوفات دورية (شهري, ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.
11. تقييم اجراءات و سياسات العمل والتاكد من تحديد وتصحيح اي ضعف Control Gaps في الاجراءات الرقابية.
12. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.
13. تم تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها. يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم. وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحصوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.
14. تم تحديث ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب بالتنسيق مع دائرة الامتثال بحيث يتم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها. يتم عرض أية تعديلات على ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم. تتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر.

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:

- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value).
- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk).
- اختبار الحساسية (Stress Testing).

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية :

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرالسيولة.
- تطبيق نظام لادارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan .

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق و السيولة من خلال:

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.
- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
- مراقبة عملية تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وإمتثال النسبة للحدود الدنيا.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.
- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.
- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.
- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.

- مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.
- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثره بالأزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالميا.
- مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.
- إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.
- مراقبة تغيرات اسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات اسعار الفوائد على مستوى كل أداه استثمارية.
- مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر /مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability, و قد تأسست وحدة أمن و حماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل الى بيئة أكثر أماناً.

وحرصا على تعزيز أمن و حماية المعلومات, يتولى البنك ادارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الاسس التالية:

- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
- الامتثال لمتطلبات PCI-DSS.
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والاجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال اعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية.
- رفع التقارير الى لجنة ادارة المخاطر ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات/مجلس الادارة بشكل دوري لمواكبة الاعمال والمستجدات.
- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP.
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT2019.

مخاطـر الامتثـــال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والانظمة والتعليمات السارية والقوانين والانظمة المصرفية المهنية والاخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال بمظلة واسعة تشمل مجموعة وحدات تم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والانظمة الالية وأنيط بها مهام ادارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التاليـة:

مخاطر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين والأنظمة:

- اعداد سياسة الامتثال لمجموعة بنك الاردن وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدني) وكلما دعت الحاجة واعتمادها من قبل مجلس الادارة ومراقبة تطبيقها على ارض الواقع والتي تتضمن اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال.
- تقييم كافة سياسات واجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- اعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.
- مراقبة تطبيق ميثاق السلوك المهني.
- اعداد ومراقبة تطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بإدارة الامتثال.
- تزويد مجلس الادارة والادارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحده من وحدات البنك.
- رفع تقارير دورية حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة الامتثال/ مجلس الإدارة ولجنة المخاطر/ مجلس الإدارة.

مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:
- تم تأسيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب, كوحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال ويتولى البنك إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:
- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب لمجموعة بنك الأردن واعتمادها من قبـــل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 2007/46 والتعليمات الصادرة بمقتضاه ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع ومراجعتها بشكل دوري.
- اعداد سياسة الامتثال للعقوبات الاقتصادية والدولية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب لمجموعة بنك الأردن وفقا لآخر المستجدات العالمية بالخصوص واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- تطبيق وتطوير نظام آلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتحقق من كافة العمليات المالية الغير اعتيادية اليومية للعملاء.
- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن قوائم الأشخاص المحظور التعامل معهم دولياً.
- بذل العناية الواجبة المعززة بخصوص التعاملات مع العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ فيما يتعلق بتطوير منتجات ضمن خطوط أعمال جديدة, وتلك التي قد تنشأ عن استخدام تقنيات جديدة ضمن خطوط أعمال جديدة أو قيد التطوير فيما يتعلق بكل من المنتجات الجديدة والقائمة, واتخاذ تدابير مناسبة لإدارة تلك المخاطر وتخفيضها.

مخاطر عدم الامتثال لقانون FATCA ومكافحة ومعالجة حالات الاحتيال:
- تم تأسيس وحدة التحقق المالي والضريبي/ ضمن مظلة دائرة الامتثال والتي تضم كل من قسم التحقق المالي والذي يهدف الى مكافحة ومعالجة حالات الاشتباه والاحتيال والتزوير وقسم التحقق الضريبي الذي يلبي متطلبات الامتثال الضريبي الخاصة بقانون FATCA وتتبع هذه الوحدة أفضل الممارسات العالمية الكفيلة بدرء أية مخاطر متعلقة بأعمالها حيث تم رفد الوحدة بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة عملية الامتثال, وبهذا الصدد تم ما يلي:
- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالوحدة وتحديد مسؤولية كل موظف فيها.
- اعداد واعتماد سياسة مكافحة الاحتيال والفساد ومراجعتها دورياً.
- اعداد واعتماد برنامج الامتثال لمتطلبات FATCA وسياسة التعامل مع قانون FATCA ومراجعتها وتحديثها دورياً, وكلما ادعت الحاجة.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعكس جميع متطلبات FFI Agreement حيثما كان ذلك مطلوباً (تعديل إجراءات, نماذج العمل, الخ ....)
- التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام لإدارة متطلبات FATCA.
- لتأهيل والتدريب المستمر لكافة موظفي البنك بما يلبي متطلبات الوحدة فيما يتعلق بالتعامل مع قانون FATCA ومتطلبات قسم التحقق المالي.
- تتولى لجنة الامتثال /مجلس الإدارة مسؤولية الاشراف على حالات الاحتيال والتزوير والاشتباه من خلال متابعة التقارير الدورية التي ترفع للجنة.
- ترفع الوحدة تقارير دورية بخصوص الامتثال لمتطلبات FATCA بشكل دوري للجنة الامتثال /مجلس الإدارة ولجنة المخاطر/ مجلس الإدارة.

إدارة ومعالجة شكاوى العملاء:

واستناداً الى تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال. هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:
- إعداد ألية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها حسب الأصول.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها حسب الأصول.
- إعداد سياسة التعامل مع شكاوى العملاء واعتمادها حسب الأصول استناداً الى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1 تاريخ 2017/8/28 والصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء.

الافصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

أولاً: الإفصاحات الوصفية

بتاريخ 24 تموز 2014 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات وسيحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وسيكون الزامياً في التطبيق الفعلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 ويتضمن المعيار ما يلي:
- التصنيف والقياس للأدوات المالية.
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- محاسبة التحوط.

هذا وقد جاء المعيار استجابة لنتائج الدروس المأخوذة من الازمة المالية العالمية, حيث اتضح ان أحد اسباب امتداد الازمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون, إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها, اما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للتسهيلات الائتمانية بناء على التوقعات بحدوث تعثر او عدم السداد من قبل المقترض.

يدخل هذا المعيار في تعديلات جذرية على الطرق المستخدمة في عمليات احتساب المخصصات لدى البنوك حيث ان المفهوم الحالي لرصد المخصصات مبني على اساس رصد المخصصات الفعلية للخسائر المتحققة جراء الديون المتعثرة في حين ان المعيار الجديد مبني على اساس رصد مخصصات بناء على التوقعات المستقبلية التعرضات الائتمانية Proactive ويسمى بخسائر الائتمان المتوقعة ECL- Expected Credit Loss.

قام بنك الأردن وبالتعاون مع شركة موديز Moody's بأعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, حيث تم توظيف البيانات التاريخية لمجموعة بنك الأردن في عمليات قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة بأثر السيناريوهات الاقتصادية.

وتم مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى منظومة أعمال البنك ودوائر المخاطر (منظومة المخاطر) والدوائر الرقابية في بناء منهجية بنك الأردن في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بحيث تحاكي منهجية التطبيق نموذج اعمال مجموعة بنك الأردن في عمليات الاحتساب ضمن أفضل الممارسات, الطرق الكمية والنماذج الاحصائية للوصول الى مكونات معادلة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والتي تتلخص في:.

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر

نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

يتم تطبيق منهجية بنك الأردن في اعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على مجموعة بنك الأردن في الأردن والخارج وبما يتوافق مع قوانين وتعليمات البلدان المضيفة, ويطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي:
- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار).
- المطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات, الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جدا "أيام").

وفيما يلي أهم المعلومات والتعريفات النستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:

التعثر (Default): يعرف التعثر في حالة التوقف عن الدفع (ظهور مستحقة) لمدة 90 يوم فأكثر مما يشكل إدراك ملموس لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل اتجاه البنك.

احتمالية التعثر (Probability of Default): وتمثل مخاطر عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.
على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد احتمالية التعثر من خلال ربط مخرجات نظام تصنيف درجات المخاطر الداخلي (Internal Risk Rating System) الذي يتم استخدامه لعملية تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والـشركات الصغيرة والمتوسطة علما ان كل درجة مخاطر يقابلها احتمالية تعثر مرجحة بحالات التعثر التاريخية Historical Default Events by Segment على مستوى المحفظة (الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة).

على مستوى محفظة الأفراد: فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج, حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد.

التعرض عند التعثر (Exposure at Default): وتمثل الرصيد القائم (مديونية العميل) عند حدوث التعثر وتصنيفه ضمن التسهيلات غير العاملة. تم احتساب الرصيد عند التعثر آخذين بعين الاعتبار البيانات التاريخية لحركة استغلال التسهيلات وبحسب طبيعتها (مباشرة وغير مباشرة بالإضافة الى دوارة و/او متناقصة) حيث تم وضع أسس لاحتساب الرصيد عند التعثر بناء على طبيعة التسهيل وعمر الائتمان.

الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default): وتمثل خسارة البنك التي يتحملها عند إطفاء التسهيلات الهالكة وبحسب المعادلة (1- نسبة التغطية (Recovery Ratio).

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر من خلال استخدام نموذج Moody's RiskCalc LGD وهو نموذج يستخدم في احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default) لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويعتمد النموذج على مدخلات أساسية وهي احتمالية التعثر للعميل والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي له نشاط العميل بالإضافة لطبيعة التسهيل (تسهيل دوار و/او متناقص) كما يأخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات (Secured \unsecured) بالإضافة الى نوع الضمانة وقيمتها, ويوفر استخدام نموذج RiskCalc LGD احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر لسنة واحدة (LGD 1 year) بالإضافة الى احتساب نسب الاسترداد الناتجة (Recovery) طول فترة الائتمان وحتى نهاية عمر الائتمان.

على مستوى محفظة الافراد: تم افتراض نسبة الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج وبشكل متحفظ بناء على نتائج عينة الديون المعدومة للخمس السنوات السابقة.

تم افتراض نسبة اخسارة الناتجة عن التعثر كصفر للعملاء الذين يتعاملون مع البنك مقابل تأمينات نقدية 100% (بنفس عملة التسهيلات) والتسهيلات الممنوحة/المكفولة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (بغض النظر عن عملة التسهيلات).

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك:
باستخدام نموذج الـ Banks RiskCalc تم الوصول لاحتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر حيث ان من خلال Banks RiskCalc يتم انتاج ما يسمىEDF Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم توظيف احتمالية التعثر في مدخلات نموذج الـ RiskCalc LGD لإنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة دون اجراء أي تعديل على احتمالية التعثر حيث ان من جانب الودائع يمكن اخضاع احتساب احتمالية التعثر لعملية تعديل بناء على المدة.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات:
الحصة الأكبر لمحفظة السندات هي سندات مكفولة من الحكومة الأردنية ولا تخضع لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
تم احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر من خلال نموذجRiskCalc والذي من خلاله تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها ومن خلال النموذج يتم انتاج Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم توظيف احتمالية التعثر من ضمن مدخلات نموذج الـ RiskCalc لإنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة السند, في حالة سندات الشركات يتم انتاج احتمالية التعثر الخاصة فيها من خلال ربط نتيجة درجة المخاطر للشركة المتولدة من نظام التصنيف الداخلي ومن ثم ادخال تلك المعطيات الى نموذج الـ RiskCalc لاحتساب الخسارة الناتجة عن التعثر ومن ثم تطبيق معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة.

نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating:
يقوم بنك الأردن بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به.

تشمل عملية تصنيف درجات مخاطر العميل دراسة وتحليل بيانات العملاء الكمية بحيث يتم تقييم الأداء المالي للعميل Financial Analysis (نسب وهوامش الربح, السيولة بالإضافة الى خدمة الدين وهيكل رأسمال النشاط) بالإضافة الى البيانات النوعية والتي تغطي نشاط العميل Business Analysis (الإدارة, وضع النشاط وعلاقته مع البنك بالإضافة الى مخاطر القطاع الاقتصادي).

يتكون جدول قياس درجات المخاطر من 10 درجات وتعبر كل منها (داخليا) عن درجة المخاطر المرتبطة بالعميل وبحيث كل ما ارتفعت درجة مخاطر العميل انعكس ذلك على احتمالية تعثره بالتالي يترتب على ذلك فرض رقابة اكثر على حساب العميل واتباع اجراءات اشد في إدارة الائتمان الممنوح للعميل علما ان الدرجات من 1-6 تعبر بشكل عام عن مخاطر مقبولة نسبيا (بالتالي يدرج الائتمان الممنوح للعميل ضمن المرحلة الأولى) في حين تعكس الدرجة 7 حدوث ارتفاع جوهري في درجة مخاطر العميل (بالتالي يدرج ضمن المرحلة الثانية / تحت المراقبة) وأخيرا الدرجات من 8-10 تعكس دخول العميل في حالة التعثر اي ضمن المرحلة الثالثة ويصنف الائتمان الممنوح للعميل ضمن تصنيف غير عامل.

يوضح الجدول ادناه التصنيف الداخلي لدرجات مخاطر العملاء واحتمالية التعثر المقابلة لكل درجة تصنيف:

نظام التصنيف الداخلي	المرحلة الأئتمانية	احتمالية التعثر
6 - 1	المرحلة الأولى – ديون عاملة	من 0.008% الى 4,2%
7	المرحلة الثانية – تحت المراقبة	من 6.5% الى 15%
10 - 8	المرحلة الثالثة – غير عاملة	100%

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى تجميعي (Collective Basis):
على مستوى محفظة الأفراد فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على أساس تجميعي لكل منتج, حيث تم احتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) من خلال استخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الذاتي Autoregressive Model) في تقييم معدلات التعثر لكل منتج من منتجات محفظة ائتمان الافراد علما انه تم تقسيم منتجات ائتمان الافراد إلى أربعة مجموعات وهي (القروض السكنية , القروض الشخصية, قروض السيارات , القروض الدوارة بما فيها البطاقات الائتمانية) وهي ذات مخاطر ائتمانية متشابهة وتتشارك من حيث نوع المنتج الائتماني, نوعية الضمانات, سعر الفائدة والاستحقاق.

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي Individual Basis:
على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تحديد تصنيف العميل حسب محفظة قطاع الاعمال (Business Segment) سواء شركات او الشركات الصغيرة والمتوسطة من ثم دراسة معدل التعثر التاريخي للمحفظة Historical Default Data (لخمس سنوات سابقة) وعليه يتم إعطاء العميل درجة مخاطر تتناسب ومعدل التعثر التاريخي للمحفظة Segment Level Risk Rating وبالتالي تكون احتمالية التعثر للعميل ترجمة لمعدل التعثر التاريخي للمحفظة.

بعد تحديد احتمالية التعثر للعميل على مستوى المحفظة يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للعميل على أساس افرادي (individual Basis) اي بحسب طبيعة التسهيلات الممنوحة للعميل/عمر الائتمان وتوفر الضمانات (اسوة بما ينطبق على جميع عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة).

حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):
تشمل منهجية بنك الأردن في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.

تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف الـتأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:
اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل بنك الأردن بالإضافة الى قرارات لجنة الائتمان.
لغايات تحديد حدوث تغيير جوهري في درجة مخاطر العميل يتم مقارنة درجة تصنيف العميل الحالية مع درجة تصنيف العميل في الربع السابق حيث يعتبر تراجع تصنيف العميل بمقدار درجتين (two notches) مؤشر على ارتفاع مخاطر العميل او (ظهور مستحقة) لمدة 30 يوم فأكثر الأمر الذي يتطلب نقل العميل من Stage1 الى Stage2.

لغاية ضبط عملية الانتقال للمطالبات الائتمانية بين المراحل تم وضع الضوابط التالية:
- اعتماد معيار (فترة وجود مستحقة 30 يوم) منذ بداية التطبيق كمؤشر على وجود ارتفاع في مخاطر الائتمان.
- في حال وجود مستحقة أكثر من 30 يوم ولغاية 59 يوم على مستوى الحساب يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن المرحلة Stage 2.
- العميل المصنف تحت المراقبة تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 2 لحين التزام العميل بسداد (3) أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط واحد نصف سنوي, وفي حال التزام العميل وانتقال تصنيفه إلى منتظم يتم معاملة العميل حسب قاعدة عدد أيام المستحقة فقط.
- العميل المصنف غير عامل تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Sage 3, وفي حال تصويب وضع الحساب يتم انتقال العميل إلى Stage 2 كون تصنيف العميل سيصبح تحت المراقبة محول من غير عامل ويبقى بها حتى تحقق البند رقم 3.

السيناريوهات والمؤشرات الاقتصادية
يتم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية وترجيح ما نسبته (30% من نتيجة السيناريو السلبي + 30% من نتيجة السيناريو الإيجابي+ 40% من نتيجة السيناريو الأساسي) على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل/ الأداة وتكون نتيجة الخسارة الائتمانية المتوقعة اخذا بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق لكل تسهيل والمرحلة التي تم تصنيف العميل ضمنها (Stage 1, Stage2 & Stage3).

تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي, سلبي, ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين وأداء السوق المالي (لمحفظة الأفراد).

توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

محفظة الشركات والتجارية الائتمانية	إن النموذج الذي وجد انه الأنسب احصائيا هو النموذج الذي يضم أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP كمتغيرات مستقلة لها تأثير على نوعية الائتمان (المتغير التابع). كلما تغير واحد من هذه المتغيرات فإن هذا التغير سيؤثر بالتالي على نوعية الائتمان (سلبا او ايجابا). بناء على نتائج الاختبار الاحصائي (t-statistics) تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية (أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP) اذ اظهرا انهما الأنسب لتحديد التغير في نوعية الائتمان للعميل.
محفظة الافراد	إن المؤشرات الإقتصادية التي تم إعتمادها في عملية احتساب الخسارة الائتمانية هي مؤشر أسعار المستهلك (CPI – Consumer Price Index) ومؤشر أسعار الأسهم (Stock Prices Proxies): كمؤشر يعكس وضع سوق العمالة.
السندات	احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر EAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL من خلال استخدام نموذج Moody's ImpairmentCalc
شركة الأردن للتأجير التمويلي	احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي قيمة العقد وليس على قيمة الذمم (صافي المستغل) وبغض النظر عن نسب الاستغلال المربوطة بنسب الإنجاز. احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر اخذين بعين الاعتبار التغطية الجيدة من خلال نسبة المساهمة وتغطية العقار للقرض، حيث ان نسبة المساهمة ثابتة سواء كان المشروع ضمن مراحل الإنجاز او مكتمل. ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه تم انتاج نتائج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل حسب تصنيفه ضمن محفظة الشركات او محفظة الافراد.
شركة تفوق للاستثمارات المالية	احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي السقف على الرغم من ان الاستغلال مربوط بإيداع أسهم (أي لا يوجد حرية للاستغلال دون وجود مساهمة من العميل) والذي يمثل الرصيد الاكثر تحفظا. احتساب الـ LGD بناء على نسبة مساهمة العميل (-1 نسبة مساهمة العميل). ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.
الودائع لدى البنوك	احتساب احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر LGD لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency EDF وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب ECL من خلال استخدام نموذج Moody's ImpairmentCalc

ثانياً : الافصاحات الكمية:

(أ/43) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطـــر الاخرى) .	2019 دينـــار	2018 دينـــار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	311,972,465	285,983,097
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,323,327	152,118,694
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	208,123,765	235,435,227
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل – أدوات الدين بالقيمة العادلة	25,909,988	-
التسهيلات الائتمانية :	1,409,525,437	1,469,239,659
للافـــــراد	450,266,813	416,170,513
القروض العقارية	230,192,310	241,703,067
الشركات	606,717,530	676,876,222
الشركات الكبرى	393,044,807	443,451,858
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	213,672,723	233,424,364
للحكومة والقطاع العام	122,348,784	134,489,857
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	272,535,799	203,395,684
المجموع	2,416,390,781	2,346,172,361
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	105,945,206	126,336,554
اعتمادات	69,045,721	65,025,867
قبولات	19,273,465	40,235,219
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة	456,904,663	385,656,631
الاجمالـــــــي	3,067,559,836	2,963,426,632

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والاسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الإئتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الإختصاص .
- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الإئتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للإئتمان الممنوح أولاً بأول .
- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الإنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.
- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		31 كانون الاول 2019					
1	عامل	486,612,699	-	%0.008	Aaa	486,612,699	%0.000
2	عامل	157,953,756	2,811	%0.028 - %0.012	Aa1 - Aa3	140,386,517	%30.834
3	عامل	140,419,604	15,839	%0.100 - %0.042	A1 - A3	136,752,004	%24.195
4	عامل	270,185,762	118,586	%0.35 -% 0.150	Baa1 - Baa3	253,721,137	%26.178
5	عامل	335,897,333	445,474	%1.30 - %0.51	Ba1 - Ba3	328,679,368	%30.257
6	عامل	826,745,540	3,371,349	%4.20 - %1.90	B1 - B3	808,944,391	%22.229
7	عامل	153,790,628	12,262,776	%15 - %6.50	Caa1 - Caa3	150,992,585	%49.582
غير مصنف	عامل	701,522,587	6,985,557	%0.212	-	686,168,518	%51.015
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	9,883,143	8,013,667	%100	Default	10,532,311	%40.300
غير مصنفة	غير عاملة	5,557,512	2,280,911	%100	Default	5,638,141	%31.521
9	غير عاملة	16,692,175	13,801,521	%100	Default	16,425,662	%52.472
غير مصنفة	غير عاملة	6,721,724	4,104,865	%100	Default	6,729,531	%21.572
10	غير عاملة	46,910,115	41,999,986	%100	Default	46,864,385	%41.332
غير مصنفة	غير عاملة	31,562,652	29,569,323	%100	Default	31,904,850	%55.555
المجموع		**3,190,455,230**	**122,972,665**			**3,110,352,099**	

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		31 كانون الاول 2018					
1	عامل	458,669,526	67,006	%0.008	Aaa	460,652,537	%37.140
2	عامل	24,890,751	685	%0.028 - %0.012	Aa1 - Aa3	24,890,751	%44.505
3	عامل	117,200,843	4,575	%0.100 - %0.042	A1 - A3	116,557,106	%40.485
4	عامل	221,265,036	84,093	%0.35 - %0.150	Baa1 - Baa3	207,958,989	%38.345
5	عامل	547,802,920	561,112	%1.30 - %0.51	Ba1 - Ba3	530,218,607	%40.432
6	عامل	840,360,478	2,377,257	%4.20 - %1.90	B1 - B3	826,592,816	%37.256
7	عامل	97,835,832	16,731,145	%15 - %6.50	Caa1 - Caa3	91,783,617	%47.352
غير مصنف	عامل	667,625,050	4,563,840	%0.212	-	697,272,269	%53.819
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	1,727,837	189,828	%100	Default	1,728,839	%36.449
غير مصنفة	غير عاملة	1,754,710	730,401	%100	Default	1,759,787	%61.025
9	غير عاملة	6,285,948	6,232,720	%100	Default	6,432,671	%37.155
غير مصنفة	غير عاملة	4,411,687	2,952,805	%100	Default	4,495,482	%58.017
10	غير عاملة	51,489,402	44,903,654	%100	Default	57,348,335	%43.809
غير مصنفة	غير عاملة	27,524,776	26,019,043	%100	Default	30,242,399	%51.013
المجموع		3,068,844,796	105,418,164			3,057,934,205	

- تشمل التعرضات الإئتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية .

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2019

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات								الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
ارصدة لدى بنوك مركزية	312,229,080	-	-	-	-	-	-	-	312,229,080	256,615
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,326,285	-	-	-	-	-	-	-	188,326,285	2,958
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	208,249,314	-	-	-	-	-	-	-	208,249,314	125,549
موجودات مالية باقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	25,909,988	-	-	-	-	-	-	-	25,909,988	77,271
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	486,461,294	19,143,467	-	-	14,168,934	40,483,920	-	73,796,321	412,664,973	36,194,481
القروض العقارية	237,326,584	843,603	-	-	204,715,044	15,628,520	-	221,187,167	16,139,417	7,134,274
للشركات										
الشركات الكبرى	435,440,500	16,432,944	9,765,566	121,500	52,869,867	1,559,311	-	80,749,188	354,691,312	42,395,693
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME›s)	239,710,590	17,292,822	5,071,027	2,194	90,995,568	8,312,921	-	121,674,532	118,036,059	26,037,867
للحكومة و القطاع العام	122,691,256	285,265	-	-	-	-	28,500,000	28,785,265	93,905,991	342,472
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	272,734,431	-	-	-	-	-	-	-	272,734,431	198,632
المجموع	2,529,079,322	53,998,101	14,836,593	123,694	362,749,413	65,984,672	28,500,000	526,192,473	2,002,886,850	112,765,812
الكفالات المالية	114,413,012	1,969,814	8,500	-	7,028,377	42,014	-	9,048,705	105,364,307	8,467,806
الإعتمادات المستندية والقبولات	88,563,350	2,412,045	-	-	270,371	-	-	2,682,416	85,880,934	244,164
الإلتزامات الاخرى	458,399,546	6,346	-	-	648,746	-	-	655,092	457,744,454	1,494,883
المجموع الكلي	3,190,455,230	58,386,306	14,845,093	123,694	370,696,907	66,026,686	28,500,000	538,578,686	2,651,876,545	122,972,665

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2018

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات								الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
أرصدة لدى بنوك مركزية	286,177,151	-	-	-	-	-	-	-	286,177,151	194,054
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	152,122,328	-	-	-	-	-	-	-	152,122,328	3,634
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,452,225	-	-	-	-	-	-	-	235,452,225	16,998
التسهيلات الائتمانية:								-	-	
للأفراد	445,679,448	16,826,512	2,275,943	-	5,778,843	38,285,630	16,266	63,183,194	382,497,554	29,508,935
القروض العقارية	247,853,666	1,022,441	-	-	236,955,863	4,373	2,650,971	240,633,648	7,220,018	6,150,599
للشركات										
الشركات الكبرى	483,324,348	23,080,033	10,432,626	2,524,057	35,469,699	7,984,198	8,862,145	88,352,758	394,971,590	39,872,490
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME›s)	254,692,394	17,818,603	2,779,304	2,194	96,008,648	6,294,790	5,187,736	128,091,275	126,599,819	21,268,030
للحكومة و القطاع العام	134,694,447	-	-	-	-	-	91,524,517	91,524,517	43,169,930	204,590
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية باتكلفة المطفأة	203,996,033	-	-	-	-	-	-	-	203,996,033	600,349
المجموع	2,443,992,040	58,747,589	15,487,873	2,526,251	374,213,053	52,568,991	108,241,635	611,785,392	1,832,206,648	97,819,679
الكفالات المالية	132,219,991	2,186,192	8,500	552,423	7,374,266	82,480	-	10,203,861	122,016,130	5,883,437
الإعتمادات المستندية والقبولات	105,413,349	587,635	-	-	1,081,074	20,882	-	1,689,591	103,723,758	152,263
الإلتزامات الاخرى	387,219,416	-	-	-	-	-	-	-	387,219,416	1,562,785
المجموع الكلي	3,068,844,796	61,521,416	15,496,373	3,078,674	382,668,393	52,672,353	108,241,635	623,678,844	2,445,165,952	105,418,164

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

31 كانون الأول 2019

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	33,748,322	54,755	-	-	392,811	14,218	-	461,784	33,284,243	30,798,145
القروض العقارية	12,249,742	16,934	-	-	11,499,001	2,456	-	11,518,391	731,350	6,118,823
للشركات										
الشركات الكبرى	30,051,750	-	-	121,500	4,728,903	39,740	-	4,890,143	25,161,607	29,906,211
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME›s)	28,673,445	416,089	956	2,194	9,774,012	312,503	-	10,505,754	18,167,691	25,109,127
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	104,723,259	487,778	956	123,694	26,394,727	368,917	-	27,376,072	77,344,891	91,932,306
الكفالات المالية	12,542,379	-	-	-	672,830	2,591	-	675,421	11,866,958	7,797,712
اعتمادات مستندية	61,683	-	-	-	-	-		-	61,683	40,257
المجموع الكلي	117,325,024	487,778	956	123,694	27,067,557	371,508	-	28,051,493	89,273,532	99,770,275

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

31 كانون الأول 2018

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
للأفراد	26,715,089	31,608	-	-	61,600	9,778	-	102,986	26,612,103	25,226,271
القروض العقارية	9,960,094	4,957	-	-	7,736,258	4,373	-	7,745,588	2,214,506	5,408,002
للشركات								-	-	
الشركات الكبرى	24,455,448	29,014	-	127,170	4,811,392	65,771	-	5,033,347	19,422,101	24,385,791
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME›s)	21,782,281	914,010	2,376	2,194	11,496,404	816,951	-	13,231,935	8,550,346	20,365,446
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	82,912,912	979,589	2,376	129,364	24,105,654	896,873	-	26,113,856	56,799,056	75,385,510
الكفالات المالية	10,281,213	1,454,253	-	-	607,499	-	-	2,061,752	8,219,461	5,642,941
المجموع الكلي	93,194,125	2,433,842	2,376	129,364	24,713,153	896,873	-	28,175,608	65,018,517	81,028,451

1. الديون المجدوَلة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطـار التسهيـلات الائتمانية غير العـاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة, وقد بلغ مجموعها 7,276,037 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (6,343,863 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

2. الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيـلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديد فترة السمـاح ,وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة, وقد بلغ مجموعها 40,564,788 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (9,170,414 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

3. سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :

نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفـــأة	الاجمالـــي
			دينـــار	دينـــار	دينـــار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A2	-	5,747,111	5,747,111
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A3	-	4,969,111	4,969,111
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	Ba1	18,441,434	-	18,441,434
سندات شركات اجنبية خارجية	Moody›s	Ba1	-	4,370,878	4,370,878
سندات حكومات خارجية	Moody›s	Ba1	-	2,131,592	2,131,592
سندات حكومية أردنية	Moody›s	B1	-	206,307,665	206,307,665
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	B2	7,468,554	12,131,560	19,600,114
سندات حكومات خارجية	Moody›s	B2	-	7,274,174	7,274,174
سندات غير مصنفة			-	29,802,340	29,802,340
الاجمالي			25,909,988	272,734,431	298,644,419

٤. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي

البنـــد	كما في 31 كانون الأول 2019				كما في 31 كانون الأول 2018
	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	اجمالي
أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:					
أرصدة لدى بنوك مركزية	311,972,465	-	-	-	285,983,097
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	52,114,778	14,082,698	12,112,950	2,384,530	152,118,694
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	170,996,388	26,120,258	-	-	235,435,227
التسهيلات الائتمانية	1,089,527,360	304,127,806	-	-	1,469,239,659
سندات وأسناد وأذونات:					
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	214,305,976	53,862,251	4,367,572	-	203,395,684
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - قيمة العادلة	-	25,909,988	-	-	25,909,988
الاجمالي / للسنة الحالية	1,838,916,967	424,103,001	16,480,522	13,391,649	2,346,172,361
الخصائص المالية	79,831,220	11,500,138	8,400,187	5,999,997	126,336,554
الاعتمادات المستندية	54,703,521	14,128,691	-	80,333	65,025,867
قبولات	19,150,001	123,464	-	-	40,235,219
السقوف غير المستغلة	412,226,101	44,678,562	-	-	385,656,631
المجموع الكلي	2,404,827,810	494,533,856	24,880,709	19,471,979	2,963,426,632

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):	31 كانون الاول 2019						كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
البند	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي			
داخل المملكة	1,660,916,272	569,337,417	125,769,154	31,896,903	16,908,064	2,404,827,810	2,388,838,081
دول الشرق الأوسط الأخرى	384,823,465	92,455,846	15,758,698	847,161	646,686	494,533,856	462,082,357
أوروبا	24,880,709	-	-	-	-	24,880,709	52,658,633
أسيا	19,471,979	-	-	-	-	19,471,979	21,983,658
إفريقيا	15,990,503	-	-	-	-	15,990,503	8,877,918
أمريكا	99,087,144	-	-	-	-	99,087,144	7,770,780
دول أخرى	8,767,835	-	-	-	-	8,767,835	21,215,205
المجموع	2,213,937,907	661,793,263	141,527,852	32,744,064	17,554,750	3,067,557,836	2,963,426,632

ثانيا: الافصاحات الكمية

5. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية	31 كانون الاول 2019									كما في 31 كانون الأول 2018
البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	311,972,465	-	-	-	-	-	-	-	-	285,983,097
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,323,327	-	-	-	-	-	-	-	-	152,118,694
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	208,123,765	-	-	-	-	-	-	-	-	235,435,227
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	7,468,555	-	-	-	-	-	-	-	18,441,433	-
التسهيلات الائتمانية	8,381,607	161,651,098	291,751,883	258,791,058	4,297,296	89,720,294	10,905,552	461,677,865	122,348,784	1,469,239,659
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	30,801,553	19,919,281	4,587,716	-	-	-	-	-	217,227,249	203,395,684
الاجمالي / للسنة الحالية	755,071,272	181,570,379	296,339,599	258,791,058	4,297,296	89,720,294	10,905,552	461,677,865	358,017,466	2,346,172,361
الكفالات المالية	21,754,541	6,457,912	34,808,336	23,638,825	195,194	14,950,582	765,861	3,373,955	-	126,336,554
الإعتمادات المستندية	15,355,276	19,623,592	24,233,675	8,833,415	-	999,763	-	-	-	65,025,867
قبولات	1,472	5,864,369	11,159,583	40,341	580,946	1,626,754	-	-		40,235,219
السقوف غير المستغلة	24,794,234	129,978,562	180,608,600	30,318,261	3,505,551	34,163,188	211,393	51,575,493	1,749,381	385,656,631
المجموع الكلي	816,976,795	343,494,814	547,149,793	321,621,900	8,578,987	141,460,581	11,882,806	516,627,313	359,766,847	2,963,426,632

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):	31 كانون الاول 2019						كما في 31 كانون الأول 2018
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
البند	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي			
مالي	815,638,790	-	1,287,035	-	50,970	816,976,795	794,848,486
صناعي	310,637,431	-	32,625,260	-	232,123	343,494,814	350,789,172
تجارة	459,827,590	10,626	81,416,669	23,451	5,871,457	547,149,793	510,382,990
عقارات	101,317,176	177,420,867	20,384,939	15,108,397	7,390,521	321,621,900	366,040,866
زراعة	5,869,005	-	2,683,840	-	26,142	8,578,987	62,332,517
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	137,875,664	6,155	2,844,564	60	734,138	141,460,581	188,786,648
أسهم	11,882,806	-	-	-	-	11,882,806	7,691,460
أفراد	11,122,598	484,355,615	285,545	17,614,156	3,249,399	516,627,313	450,845,477
حكومة وقطاع عام	359,766,847	-	-	-	-	359,766,847	231,709,016
المجموع	2,213,937,907	661,793,263	141,527,852	32,746,064	17,554,750	3,067,559,836	2,963,426,632

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:	31 كانون الاول 2019						
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة				
البند	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-		-	%0.00
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-		-	%0.00
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-		-	%0.00
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-		-	%0.00
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	133,756,482	62,201,023	114,630,680	31,993,839		94,194,862	%37.92
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-		-	%0.00
المجموع	133,756,482	62,201,023	114,630,680	31,993,839		94,194,862	%37.92
الكفالات المالية	7,164,465	5,154,180	12,542,379	2,581,053		7,735,233	%39.25
الاعتمادات المستندية	3,949,511	(2,725,532)	61,683	61,683		(2,663,849)	%-66.41
القبولات	8,651,156	5,430,604	-	-		5,430,604	%62.77
السقوف غير المستغلة	33,905,611	(2,542,133)	-	-		(2,542,133)	%-7.50
المجموع الكلي	187,427,225	67,518,142	127,234,742	34,636,575		102,154,717	%32.46

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:	31 كانون الاول 2019						
	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				المجموع
			المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		
البند	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	229,505	21,696,076	21,925,581	11,796,862	984,202	91,932,306	-	104,713,370
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	229,505	21,696,076	21,925,581	11,796,862	984,202	91,932,306	-	104,713,370
الكفالات المالية	80,873	1,643,177	1,724,050	116,005	-	7,797,712	-	7,913,717
الإعتمادات المستندية	6,604	40,257	46,861	45,283	-	40,257	-	85,540
القبولات	7,208	-	7,208	35,688	-	-	-	35,688
الإلتزامات الأخرى	(369,328)	-	(369,328)	268,507	7,912	-	-	276,419
المجموع الكلي	(45,138)	23,379,510	23,334,372	12,262,345	992,114	99,770,275	-	113,024,734

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها (تابع)						
أ . إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :	31 كانون الاول 2018					
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
البند	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.0
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.0
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.0
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	71,811,677	4,699,290	91,750,968	15,814,502	20,513,792	%12.5
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات						
المالية بالتكلفة المطفأة	17,777,367	17,777,367	-	-	17,777,367	%100.0
المجموع	89,589,044	22,476,657	91,750,968	15,814,502	38,291,159	%21.1
الكفالات المالية	1,199,952	(86,937)	10,281,213	823,380	736,443	%6.4
الاعتمادات المستندية	6,667,657	125	-	-	125	%0.0
القبولات	276,412	(9,417)	-	-	(9,417)	%-3.4
السقوف غير المستغلة	26,555,394	9,661,132	-	-	9,661,132	%36.4
المجموع الكلي	124,288,459	32,041,560	102,032,181	16,637,882	48,679,442	%21.5

الجدول ٤٣ / ب: حركة الاستثمارات المتوفرة للبيع خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

البند	الاستثمارات المتوفرة للبيع التي لم تعدل قيمتها						الاستثمارات التي تم تعديل قيمتها بـ:
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية			إجمالي التعرضات التي تم تعديل قيمتها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل قيمتها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل قيمتها من المرحلة الثالثة
		مسترجع جزئي	مسترجع فردي	مسترجع جزئي	مسترجع فردي			
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	165,942	9,409,466	9,575,408	(364,357)	530,299	9,409,466	-	9,575,408
سندات وأسناد وأوراق ذمم الموجودات								
المالية بالتكلفة المطفأة	476,553	-	476,553	476,553	-	-	-	476,553
المجموع	642,495	9,409,466	10,051,961	112,196	530,299	9,409,466	-	10,051,961
الكفالات المالية	1,943	338,433	340,376	1,943	-	338,433	-	340,376
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
القبولات	553	-	553	553	-	-	-	553
الإلتزامات الأخرى	3,519	338,433	341,952	4,817	(1,298)	338,433	-	341,952
المجموع الكلي	648,510	10,086,332	10,734,842	119,509	529,001	10,086,332	-	10,734,842

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:	31 كانون الاول	
	2019	2018
نوع العملة	دينار	دينار
دولار أمريكي	14,157,575	17,190,069
جنيه إسترليني	123,954	44,848
يورو	71,089	36,931
ين ياباني	3,282	272
عملات أخرى	(40,647,534)	(23,307,421)
	(26,291,634)	(6,035,301)

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها , وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستمرارية في أسواق رأس المالي العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
- تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
- اختبار الأوضاع الضاغطة . (Stress Testing)
- تقارير وقف سقف الخسارة ((Stop Loss Limit.
- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي،والقطاع الاقتصادي، العملة،الأداة.
- مراقبة السقوف الاستثمارية.
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية و السندات المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

الافصاحات الكمية :

1. مخاطر أسعار الفائدة :

	31كانون الاول 2019		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	283,152	-
جنيه استرليني	%2	2,479	-
يورو	%2	1,422	-
ين ياباني	%2	66	-
عملات أخرى	%2	(812,951)	-
	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(283,152)	-
جنيه استرليني	%2	(2,479)	-
يورو	%2	(1,422)	-
ين ياباني	%2	(66)	-
عملات أخرى	%2	812,951	-

	31كانون الاول 2018		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	343,801	-
جنيه استرليني	%2	897	-
يورو	%2	739	-
ين ياباني	%2	5	-
عملات أخرى	%2	(466,148)	-
	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(343,801)	-
جنيه استرليني	%2	(897)	-
يورو	%2	(739)	-
ين ياباني	%2	(5)	-
عملات أخرى	%2	466,148	-

2. مخاطر العمـــلات:	31 كانـــــــــــــــون الأول 2019		
العملـة	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	707,879	-
جنيه استرليني	%5	6,198	-
يورو	%5	3,554	-
ين ياباني	%5	164	-
عملات أخرى	%5	(2,032,377)	-
	31 كانـــــــــــــــون الأول 2018		
العملـة	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	859,503	-
جنيه استرليني	%5	2,242	-
يورو	%5	1,847	-
ين ياباني	%5	14	-
عملات أخرى	%5	(1,165,371)	-

3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:	31 كانـــــــــــــــون الأول 2019		
المؤشـــر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	25,636	2,260,706
بورصة فلسطين	%5	-	279,004
4. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:	31 كانـــــــــــــــون الأول 2018		
المؤشـــر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	3,060	2,048,524
بورصة فلسطين	%5	-	275,650

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

البنـد	31كانون الأول 2019					
	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	ين ياباني	يورو	عملات أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	57,487,494	68,198	3,855	44,982,248	109,840,137	214,381,932
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	232,353,700	7,822,279	67,817	20,730,652	271,519,239	532,493,687
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	27,975,831	-	-	138,756	28,114,587	56,229,174
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	240,288,290	2	-	136,168,737	378,139,669	754,596,698
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	77,969,661	-	-	860,009	82,548,610	161,378,280
موجودات أخرى	5,542,949	1,273	42	7,788,158	13,467,530	26,799,952
اجمالي الموجودات	641,617,925	7,891,752	71,714	210,668,560	883,629,772	1,745,879,723
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	8,747,902	477	-	3,482,636	13,863,002	26,094,017
ودائع العملاء	492,093,586	7,744,986	29,837	195,513,446	713,649,078	1,409,031,133
تأمينات نقدية	25,339,683	6,017	38,595	8,002,825	36,812,184	72,199,304
مطلوبات أخرى	101,279,179	16,318	-	44,317,187	145,597,142	292,229,826
اجمالي المطلوبات	627,460,350	7,767,798	68,432	251,316,094	909,921,406	1,799,554,280
طاقي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2019	14,157,575	123,954	3,282	(40,647,534)	(26,291,634)	(54,653,357)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2019	94,463,700	192,385	2,529,925	6,857,695	113,129,748	227,173,453

البنـد	31كانون الأول 2018					
	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	ين ياباني	يورو	عملات أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
العملة						
الموجودات						
اجمالي الموجودات	531,481,007	8,384,998	60,445	187,627,310	746,114,602	1,473,668,362
اجمالي المطلوبات	514,290,938	8,340,150	60,173	210,934,731	752,149,903	1,485,775,895
طاقي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2018	17,190,069	44,848	272	(23,307,421)	(6,035,301)	(12,107,533)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2018	115,320,196	16,910	24,034	5,644,662	141,360,791	279,366,593

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق	أقل من شهر	من شهر لغاية (3) شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجمـــــوع
للسنـــــــة 2019	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجـــــــودات								
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	162,176,467	11,448,000	-	-	-	-	210,771,709	384,396,176
أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	146,555,875	21,269,807	36,006,412	2,050,534	170,066,819	-	20,497,645	396,447,092
مشتقات ادوات مالية	-	-	-	-	-	-	38,261	38,261
موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	25,909,988	55,584,364	81,494,352
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	133,885,240	130,791,059	139,391,655	155,062,600	365,210,275	485,184,608	-	1,409,525,437
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	8,748,322	47,366,435	3,848,768	179,018,036	33,554,238	-	272,535,799
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	52,802,587	52,802,587
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	5,986,282	5,986,282
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	22,804,298	22,804,298
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	82,071,242	82,071,242
مجموع الموجودات	442,617,582	172,257,188	222,764,502	160,961,902	714,295,130	544,648,834	450,556,388	2,708,101,526
المطلوبـــــــات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15,249,484	-	10,000,000	-	-	120,937,867	5,057,227	151,244,578
ودائع عملاء	255,359,600	99,432,816	211,075,899	196,135,601	108,757,176	107,547,099	940,788,917	1,919,098,107
تأمينات نقدية	39,477,957	2,113,211	2,634,488	9,640,713	2,541,288	13,434,712	50,751,552	120,593,921
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,011,211	5,011,211
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	23,803,895	23,803,895
أموال مقترضة	225,545	451,265	644,054	3,772,367	9,729,129	8,845,560	-	23,667,921
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	3,081,065	3,081,065
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	41,493,803	41,493,803
مجموع المطلوبات	310,312,586	101,997,292	224,354,441	209,548,681	121,027,593	250,765,238	1,069,987,670	2,287,994,501
فجوة إعادة تسعير الفائدة	132,304,996	70,259,896	(1,589,939)	(48,586,779)	593,267,537	293,883,596	(619,431,282)	420,107,025
للسنـــــــة 2018								
إجمالي الموجودات	523,078,092	246,751,948	178,884,127	158,787,177	617,121,861	446,218,747	448,238,258	2,619,080,210
إجمالي المطلوبات	821,383,558	127,926,205	96,797,418	169,109,013	180,431,248	58,667,131	747,308,590	2,201,623,163
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(298,305,466)	118,825,743	82,086,709	(10,321,836)	436,690,613	387,551,616	(299,070,332)	417,457,047

مخاطر السيولة

أولاً : ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومه) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
31 كانـــــــون الأول 2019	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	20,306,711	-	10,000,000	-	120,937,867	-	-	151,244,578
ودائع عملاء	352,780,645	124,428,738	252,420,828	319,483,705	406,493,207	463,490,984	-	1,919,098,107
تأمينات نقدية	44,709,014	2,113,211	5,026,313	12,314,141	23,704,355	32,726,887	-	120,593,921
أموال مقترضة	225,545	451,265	644,054	3,772,367	9,729,129	8,845,561	-	23,667,921
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,011,211	5,011,211
مخصص ضريبة الدخل	9,521,557	-	4,760,780	9,521,558	-	-	-	23,803,895
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-		-	3,081,065	3,081,065
مطلوبات أخرى	2,641,003	2,827,191	2,224,209	1,938,795	759,804	-	31,102,801	41,493,803
مجموع المطلوبات	430,184,475	129,820,405	275,076,184	347,030,566	561,624,362	505,063,432	39,195,077	2,287,994,501
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	674,859,622	174,701,403	231,048,305	167,404,923	787,009,461	466,850,693	206,277,119	2,708,151,526
31 كانـــــــون الأول 2018	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14,304,960	-	-	-	130,937,867	-	-	145,242,827
ودائع عملاء	485,215,406	135,809,392	165,064,932	288,273,114	372,336,039	421,093,603	-	1,867,792,486
تأمينات نقدية	41,182,736	2,394,259	5,083,389	12,788,310	22,818,123	33,002,100	-	117,268,917
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-
أموال مقترضة	104,799	211,563	327,195	673,607	2,143,227	1,097,420	-	4,557,811
مخصصات متنوعة	283,905	3,750,000	50,000	50,000	115,656	-	944,679	5,194,240
مخصص ضريبة الدخل	8,431,153	-	4,215,577	9,331,955	-	-	-	21,978,685
مطلوبات ضريبية مؤجلة							3,296,665	3,296,665
مطلوبات أخرى	19,112,374	381,971	81,865	8,765,877	-	-	7,949,445	36,291,532
مجموع المطلوبات	568,635,333	142,547,185	174,822,958	319,882,863	528,350,912	455,193,123	12,190,789	2,201,623,163
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	701,746,995	246,785,034	179,136,237	170,673,381	713,490,407	361,467,296	245,780,860	2,619,080,210

ثانياً : يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية الموحدة:
- المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

المشتقات للمتاجرة	31 كانون الأول 2019			31 كانون الأول 2018		
	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالي	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالي
مشتقات العملات:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تدفق خارج	(3,704,431)	(2,215,154)	(5,919,585)	(6,333,777)	(3,664,043)	(9,997,820)
تدفق داخل	3,729,732	2,228,114	5,957,846	6,346,825	3,661,596	10,008,421
المجمـــوع	25,301	12,960	38,261	13,048	(2,447)	10,601

بنـــود خارج قائمة المركز المالي الموحد :	31 كانـــــــون الأول 2019			
	لغـــاية سنـــة	مـــن سنـــة لغاية (5) سنوات	أكثـــر مـــن (5) سنـــوات	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	88,563,350	-	-	88,563,350
السقوف غير المستغلة	458,399,546	-	-	458,399,546
الكفالات	114,370,472	42,540	-	114,413,012
عقود إيجار تشغيلية	2,535,281	7,393,888	4,815,212	14,744,381
التزامات رأسمالية	3,417,296	-	-	3,417,296
المجمـــوع	667,285,945	7,436,428	4,815,212	679,537,585

	31 كانـــــــون الأول 2018			
	لغـــاية سنـــة	مـــن سنـــة لغاية (5) سنوات	أكثـــر مـــن (5) سنـــوات	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	105,413,349	-	-	105,413,349
السقوف غير المستغلة	387,219,416	-	-	387,219,416
الكفالات	132,219,991	-	-	132,219,991
عقود إيجار تشغيلية	3,599,220	9,102,589	4,636,800	17,338,609
التزامات رأسمالية	1,731,328	-	-	1,731,328
المجمـــوع	630,183,304	9,102,589	4,636,800	643,922,693

44. التحليل القطاعـــي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الاسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وادارة الاصدارات الأولية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :	31 كانون الأول 2019					31 كانون الأول 2018				
	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	أخرى	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	أخرى
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	55,337,280	71,759,943	21,316,086	519,301	471,941	149,404,551	149,404,551	21,316,086	519,301	471,941
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(8,402,784)	(10,386,709)	(7,642,134)	6,167	-	(18,629,356)	(18,629,356)	(7,642,134)	6,167	-
نتائج أعمال القطاع	46,934,496	61,373,234	13,673,952	525,468	471,941	130,775,195	130,775,195	13,673,952	525,468	471,941
المصاريف الأخرى	(38,580,687)	(21,685,015)	(13,673,952)	(240,535)	(5,193,524)	(69,645,034)	(69,645,034)	(13,673,952)	(240,535)	(5,193,524)
الربح قبل الضرائب	8,353,809	39,688,219	-	284,933	(4,721,583)	61,130,161	61,130,161	-	284,933	(4,721,583)
ضريبة الدخل	(2,973,641)	(11,736,719)	-	(90,179)	879,785	(20,752,116)	(20,752,116)	-	(90,179)	879,785
صافي ربح السنة	5,380,168	27,951,500	-	194,754	(3,841,798)	40,378,045	40,378,045	-	194,754	(3,841,798)
معلومات أخرى										
مصاريف رأسمالية	3,091,044	700,348	-	22,500	6,845,067	7,036,457	7,036,457	-	22,500	6,845,067
استهلاكات وطفاءات	4,509,396	357,118	-	7,095	5,116,629	8,726,851	8,726,851	-	7,095	5,116,629
إجمالي الموجودات	629,578,577	807,965,104	2,708,101,526	962,925	1,136,262,304	2,708,101,526	2,708,101,526	133,332,616	962,925	1,136,262,304
إجمالي المطلوبات	1,576,744,353	462,179,904	82,650,226	211,368	166,208,650	2,287,994,501	2,287,994,501	82,650,226	211,368	166,208,650

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة	
	2019	2018	2019	2018	2019	2018
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	160,434,820	151,710,250	33,009,552	27,548,502	193,444,372	179,258,752
مجموع الموجودات	1,963,880,915	1,796,184,264	744,220,611	822,895,946	2,708,101,526	2,619,080,210
المصروفات الرأسمالية	5,896,220	5,799,352	1,140,237	1,045,715	7,036,457	6,845,067

45. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانون الأول 2019		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	384,396,176	-	384,396,176
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,323,327	-	188,323,327
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	38,056,946	170,066,819	208,123,765
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة	628,716	-	628,716
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	80,865,636	80,865,636
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	572,966,810	836,558,627	1,409,525,437
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	56,968,956	215,566,843	272,535,799
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	52,802,587	52,802,587
موجودات غير ملموسة	-	5,986,282	5,986,282
موجودات ضريبية مؤجلة	-	22,804,298	22,804,298
موجودات أخرى	7,340,299	74,769,204	82,109,503
مجموع الموجودات	1,248,681,230	1,459,420,296	2,708,101,526
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	30,306,711	120,937,867	151,244,578
ودائع عملاء	1,049,113,916	869,984,191	1,919,098,107
تأمينات نقدية	64,162,679	56,431,242	120,593,921
مشتقات أدوات مالية	-	-	-
مخصصات متنوعة	-	5,011,211	5,011,211
مخصص ضريبة الدخل	23,803,895	-	23,803,895
أموال مقترضة	5,093,231	18,574,690	23,667,921
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	3,081,065	3,081,065
مطلوبات أخرى	9,631,198	31,862,605	41,493,803
مجموع المطلوبات	1,182,111,630	1,105,882,871	2,287,994,501
الصافـــــي	66,569,600	353,537,425	420,107,025

	31 كانون الاول 2018		
	لغايـــة سنـــة	أكثـــر من سنـــة	المجمـــــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	270,431,363	89,711,140	360,142,503
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	152,118,694	-	152,118,694
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	235,435,227	235,435,227
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	169,677	169,677
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	51,391,078	51,391,078
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	794,582,562	674,657,097	1,469,239,659
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	49,408,425	153,987,259	203,395,684
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	34,344,020	34,344,020
موجودات غير ملموسة	-	4,998,823	4,998,823
موجودات ضريبية مؤجلة	-	18,580,246	18,580,246
موجودات أخرى	31,800,603	57,463,996	89,264,599
مجموع الموجودات	1,298,341,647	1,320,738,563	2,619,080,210
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14,304,960	130,937,867	145,242,827
ودائع عملاء	1,074,362,844	793,429,642	1,867,792,486
تأمينات نقدية	61,448,694	55,820,223	117,268,917
مشتقات أدوات مالية	-	-	-
مخصصات متنوعة	4,133,905	1,060,335	5,194,240
مخصص ضريبة الدخل	21,978,685	-	21,978,685
أموال مقترضة	1,317,164	3,240,647	4,557,811
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	3,296,665	3,296,665
مطلوبات أخرى	32,994,867	3,296,665	36,291,532
مجموع المطلوبات	1,210,541,119	991,082,044	2,201,623,163
الصافـــــي	87,800,528	329,656,519	417,457,047

46. مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيّمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية , والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	512,720	61,200	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	115,996	108,477	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات		
المجموع	628,716	169,677				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	50,794,195	46,483,480	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	4,161,453	4,907,598	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات		
المجموع	54,955,648	51,391,078				
سندات متوفر لها اسعار سوقية	25,909,988	-	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	25,909,988	-				
موجودات مالية الت ملكيتها للبنك	-	6,816,468	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
عقود آجلة عملات أجنبية	38,261	10,601	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	81,532,613	51,571,356				
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:						
عقود آجلة عملات أجنبية	-	-	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	-	-				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2019 .

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه أننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	31 كانون الأول 2019 القيمة الدفترية	القيمة العادلة	31 كانون الأول 2018 القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	312,229,080	312,241,852	286,177,151	286,193,941	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	188,326,285	188,476,380	152,122,328	153,134,705	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	208,249,314	213,803,299	235,452,225	239,298,074	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,364,163,670	1,367,341,050	1,405,705,500	1,408,994,013	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	272,734,431	276,726,076	203,996,033	205,933,214	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,345,702,780	2,358,588,657	2,343,444,564	2,402,043,219	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	151,244,578	152,150,581	145,242,827	146,062,258	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,919,098,107	1,928,585,706	1,867,792,486	1,874,252,746	المستوى الثاني
تامينات نقدية	120,593,921	120,598,195	117,268,917	117,276,687	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,190,936,606	2,201,334,482	2,130,304,230	2,137,591,692	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

ج - الموجودات والمطلوبات غير المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تكشف عنها القيمة العادلة في القوائم المالية:

	31 كانون الأول 2019 القيمة الدفترية	القيمة العادلة	31 كانون الأول 2018 القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات أخرى	64,202,177	110,857,621	59,991,327	108,489,272	المستوى الثاني
	64,202,177	110,857,621	59,991,327	108,489,272	

توضح البنود أعلاه القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي يتم تحديدها على أساس أسعار أدوات مالية مشابهة في سوق غير نشط.

47. إدارة رأس المـال

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع:
يتكون رأس مال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200/1) مليون سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد , ويحتفظ برأس المال والإحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك , وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي .

- رأس المال التنظيمي :
يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (III) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق , ويتكون رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل (III):

- الأسهم العادية ,الأرباح المدورة , بنود الدخل الشامل المتراكم , الاحتياطيات المعلنة , حقوق الأقلية والارباح المرحلية بعد طرح الضريبة والتوزيعات المتوقعة وتطرح التعديلات الرقابية.

متطلبات الجهات الرقابية :
تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 14.125% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة الرافعة المالية يجب أن لا تقل عن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال :
تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين وذلك من خلال النمو الأرباح والذي ينعكس على الاحتياطيات والأرباح المدورة .

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:	بآلاف الدنانير 2019 دينار	بآلاف الدنانير 2018 دينار
بنود رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000
الإحتياطي القانوني	94,066	87,947
الإحتياطي الإختياري	134	134
إحتياطيات أخرى	5,850	5,849
احتياطي القيمة العادلة	24,954	26,668
الأرباح المدورة	68,285	61,174
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	3,432	3,103
يطرح : التعديلات الرقابية على رأس المال	(46,041)	(35,836)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	350,680	349,039
بنود رأس المال الإضافي		
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (stage 1) بما لا يزيد عن 1.25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	9,870	7,581
إحتياطي المخاطر المصرفية	2,196	2,258
مجموع رأس المال الإضافي	12,066	9,839
مجموع رأس المال التنظيمي	362,746	358,878
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,125,200	2,134,526
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	%17.07	%16.81
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	%16.50	%16.35
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى (%)	%16.50	%16.35

48. ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية :	2019	2018
	دينار	دينار
اعتمادات مستندية:	69,214,211	65,119,225
قبولات:	19,349,139	40,294,124
كفالات :		
- دفع	36,787,251	32,187,987
- حسن تنفيذ	51,317,006	64,243,430
- أخرى	26,308,755	35,788,574
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة وغير مباشرة غير مستغلة	458,399,546	387,219,416
المجمـــــوع	661,375,908	624,852,756

- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البنود خارج قائمة المركز المالي (الغير ممولة) مبلغ 10,206,853 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (مبلغ 7,598,485 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

ب- التزامات تعاقدية :	2019	2018
	دينـــــــار	دينـــــــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	3,417,296	1,731,328
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية**	14,744,381	17,338,609
المجمـــوع	18,161,677	19,069,937

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة .
** تستحق هذه الإلتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

ج - القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات , ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 19,113,597دينار كما في 31 كانون الاول 2019 (17,573,962 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 863,478 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (مقابل 1,032,570 دينار كما في نهاية السنة السابقة) , علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

49. ارقام المقارنة

لقد تم اعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع تصنيف السنة الحالية, هذا ولم يكن لهذا التعديل اي أثر على قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة والدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية وكما في 31 كانون الأول 2018.

البيانات
الإضافية لمتطلبات
هيئة الأوراق المالية 2019

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2019

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة, قبول الودائع بكافة أنواعها, الطلب والتوفير ولأجل, إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات, إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة, إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة, وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين والبحرين 77 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و16 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين وفرعاً واحداً في البحرين, وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,899 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	877	فرع الشميساني	17	فرع سحاب	8	فرع وادي السير	6
الإدارة الإقليمية	151	فرع الشونة الشمالية	6	فرع سيتي مول	14	فرع عمان*	0
فرع أبو علندا	9	فرع الصويفية	9	فرع ش. الثلاثين/ إربد	7	فرع الحرية مول	12
فرع أبو نصير	7	فرع الطرة	5	فرع شارع الحرية/ المقابلين	9	فرع ضاحية النخيل	7
فرع إربد	12	فرع العقبة	12	فرع شارع الحصن	8	فرع ش. الإذاعة والتلفزيون	8
فرع الأزرق الشمالي	6	فرع الفحيص	7	فرع ش. المدينة المنورة	7	فرع ش. المدينة الطبية	8
فرع البيادر	9	فرع القويسمة	12	فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي	9	فرع حي الزيتونة	7
فرع الجاردنز	18	فرع الكرك	7	فرع ش. اليرموك/ النصر	8	فرع الخليل	18
فرع الجامعة الأردنية	6	فرع المحطة	7	فرع ش. إيدون/ إربد	7	فرع الإرسال	5
فرع الجبل الشمالي	7	فرع المدينة الرياضية	7	فرع ش. حكما/ إربد	9	فرع الرام/ رام الله	8
فرع الجبيهة	10	فرع المطار	6	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	9	فرع العيزرية/ القدس	8
فرع الجيزة	7	فرع المفرق	11	فرع ش. مكة	12	فرع النصر	11
فرع الخالدي	7	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	7	فرع صويلح	10	فرع بيت لحم	10
فرع الدوار الأول	11	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	7	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع جنين	21
فرع الدوار الثالث	7	فرع النزهة	9	فرع طارق	11	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	9
فرع الرابية	9	فرع الهاشمي الشمالي	6	فرع عبدون	11	فرع رام الله	27
فرع الرصيفة	7	فرع تاج مول	14	فرع عجلون	8	فرع رفيديا	7
فرع الرمثا	7	فرع جبل الحسين	11	فرع الوحدات	9	فرع طولكرم	9
فرع الرونق	11	فرع جبل اللويبدة	8	فرع كفرنجة	4	فرع غزة	16
فرع الزرقاء	9	فرع جرش	9	فرع مدينة الحسن الصناعية	7	فرع قباطية	8
فرع الزرقاء الجديدة	6	فرع خلدا	9	فرع السوق التجاري	9	فرع نابلس	22
فرع السلط	8	فرع أم أذينة	9	فرع ماركا	12	فرع حي البريد	6
فرع العبدلي مول	12	فرع مأدبا	9	فرع مرج الحمام	9	فرع الطيرة	8
فرع درة خلدا	12	فرع دير أبي سعيد	7	فرع معان	8	فرع البحرين	8

* مغلق مؤقتاً لأعمال الصيانة

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي 9 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقارنة بمبلغ 7.9 مليون دينار في نهاية عام 2018.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2317267
عدد الموظفين	228 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900100	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	10
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	11
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4438261	00963-11-4438267	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5662273	00963-11-5659377	ص. ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع حرستا (مغلق موقتاً)	ريف دمشق – حرستا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع صحنايا	ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة	00963-11-22911300	00963-11-22911311	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	7
فرع ش. الفيصل/ حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب – سورية	7
فرع العزيزية/ حلب	حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء	00963-21-2122697	00963-21-2125672	ص.ب. 8058 حلب - سورية	7
فرع الحمدانية / حلب (مغلق موقتاً)	حلب – الحمدانية – فندق المارتيني	00963-21-5120152	00963-21-5120156	ص.ب. 8058 حلب - سورية	لايوجد
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603	00963-31-2222305	ص.ب. 3058 حمص – سورية	7
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-2557623	00963-41-2556768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	12
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-2313733	00963-43-2313793	ص.ب. 8058 دمشق - سورية	10
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	8

الهيكل التنظيمي لبنك الأردن - سورية

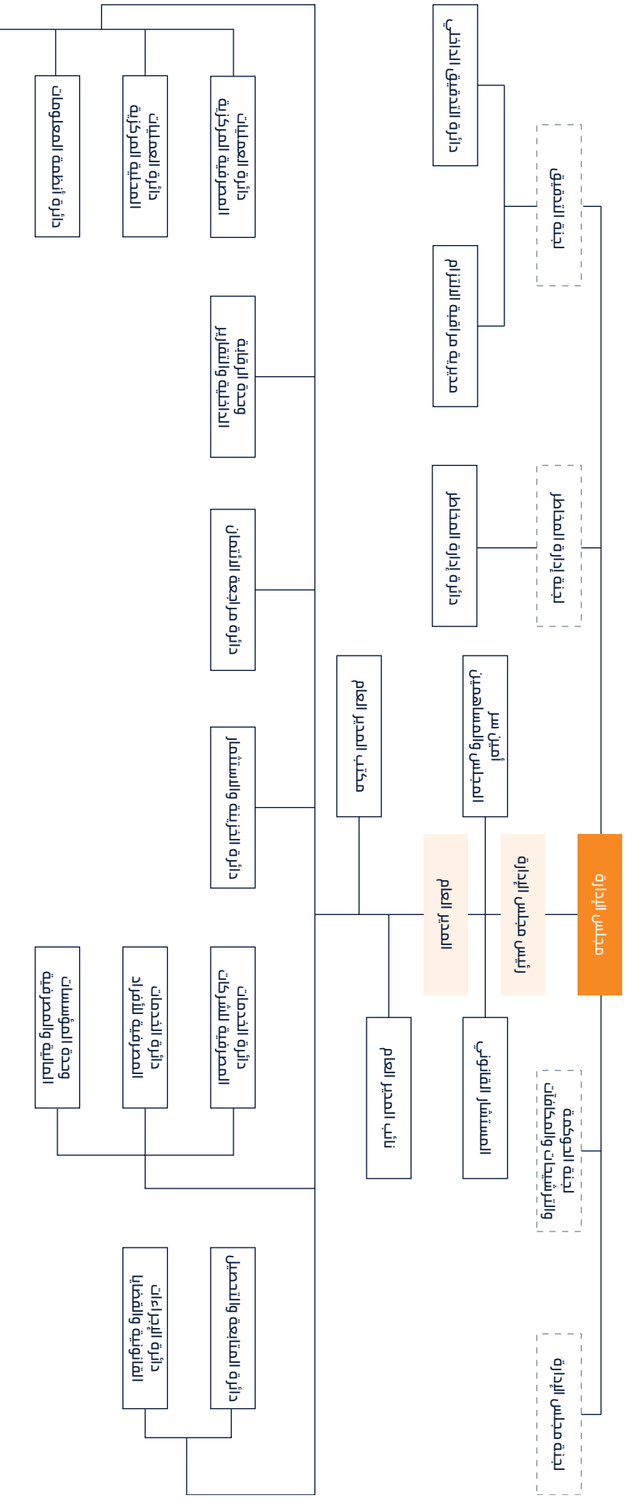

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542697 6 962+ فاكس: 5542698 6 962+
عدد الموظفين	4 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي

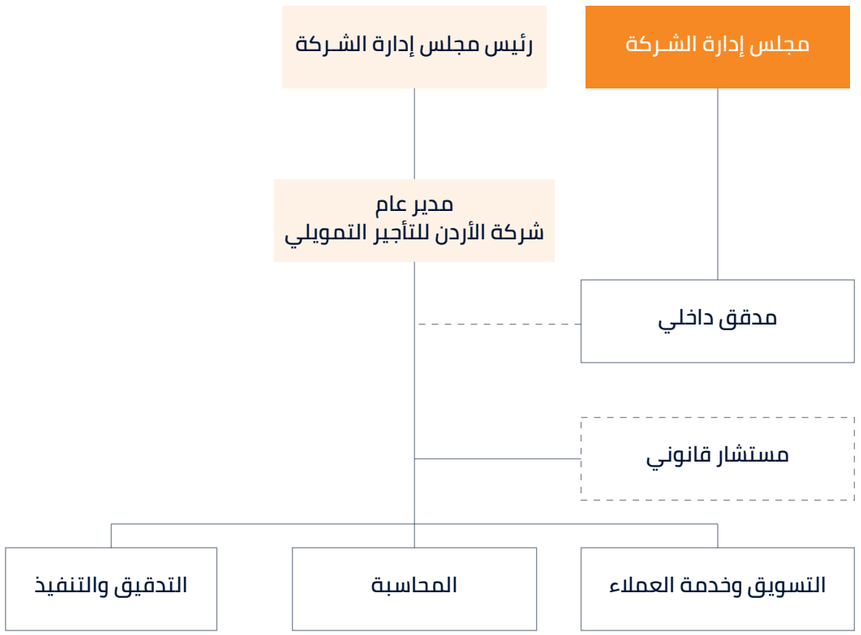

ج. شركة تفوَّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوَّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: 5519309 6 962+ 5516809 6 962+ فاكس: 5519567 6 962+
عدد الموظفين	7 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة تفوَّق للاستثمارات المالية

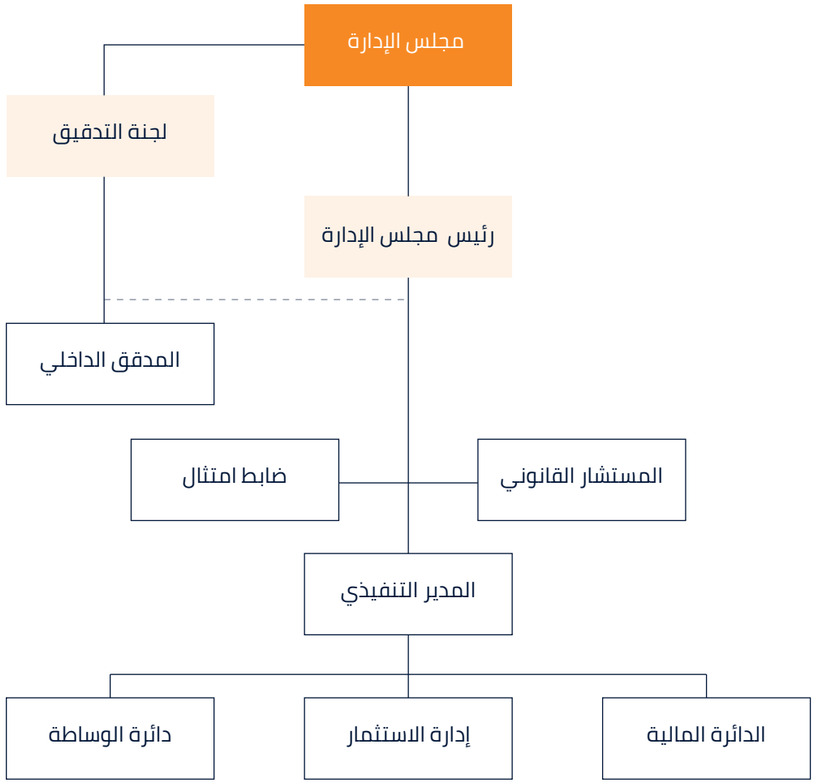

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً
ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافالو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية منذ 2 تموز 2015 ولغاية 3 آب 2019.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University/ لندن.
- بكالوريوس Marketing Science سنة 1992 من جامعة Western International University/ لندن.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias / اسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقليات السياحية (جت).
- شركة اليرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية, منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل
تاريخ العضوية: 2008/10/22

الشهادات العلمية:
- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن/ المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة/ المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري) منذ حزيران 2007 حتى كانون الثاني 2016.

الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل
تاريخ العضوية: 2008/10/22

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل
تاريخ العضوية: 2009/3/7

الشهادات العلمية:
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 – 2019/10/31.
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية منذ تموز 2019.
- عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018.
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤته منذ 2009 ولغاية 2018.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين أول 2017.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 **تاريخ العضوية:** 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الصقر للتأمين.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد محمد أنور مفلح حمدان
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1949/12/5 **تاريخ العضوية:** 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 –كانون الثاني 2007.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994.
- مديراً لدائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

خبرات عملية أخرى:
- عضو في لجنة استثمار صندوق الجامعة الأردنية.

السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1963/9/6 **تاريخ العضوية:** 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017.
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة، منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV)، من أيار 2011 - أيار 2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM)، منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار، من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية، من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية، من تموز 1994 - أيار 2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، من حزيران 1989 - حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1971/4/9 **تاريخ العضوية:** 2017/1/12
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافلو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه.
- مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013.
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011.
- المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الأراضي.
- رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجعات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجعات السياحية المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجعات المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
- رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
- عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
- عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية.

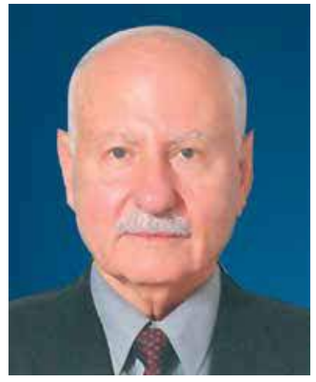

السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1944/03/30 **تاريخ العضوية:** 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003.
- المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992.
- مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990.
- مساعد المدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986.
- مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983.
- مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976.
- محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969.
- شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.

خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
  - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
  - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
  - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية

السيد وسام ربيع صعب
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1/8/ 1981 **تاريخ العضوية:** 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان.

الخبرات العملية:
- مدير استثمار في مجموعة زهران, الرياض/ المملكة العربية السعودية /دائرة إدارة الاستثمار, من كانون الثاني 2012 حتى تاريخه.
- مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL, الرياض/ المملكة العربية السعودية/ الأسواق العالمية / دائرة إدارة الأصول, من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011.
- مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008.
- مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري / دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007.
- مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي, الإمارات العربية المتحدة, الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات, من آذار 2005 إلى آذار 2007.
- مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (ALICO), لبنان, من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005.
- وسيط تأمين في .Fidelity General Insurance Co/ بيروت/ لبنان, من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003.
- وكيل استثمار, في شركة Investa وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية /بيروت/ لبنان, من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001.
- محلل بيانات, الجامعة اللبنانية الأمريكية / بيروت/ لبنان, من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير العام

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 **تاريخ التعيين:** 2015/7/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 لغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 لغاية 21 آذار 2018.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2015/7/27 لغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن من 2014/12/15 لغاية 2015/5/28.
- المدير التنفيذي/ إدارة الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2009/1/1 لغاية 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 لغاية 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO وCORE.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 **تاريخ التعيين:** 2014/4/9

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988– 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوُّق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 — تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 - 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في شركة اكزانتيا - الإمارات العربيه المتحدة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبيّة.

السيد نادر محمد خليل سرحان
المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 — تاريخ التعيين : 2017/4/2

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر في بنك الأردن منذ 2019/9/26 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي /إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2017/4/24 ولغاية 2019/9/25.
- حاصل على شهادة Board of Directors certified program سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA منذ تموز 2017 ولغاية تاريخه.
- امين سر مجلس الإدارة منذ 2017/4/18 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2017/4/2 ولغاية 2017/4/23.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 12/15/ 2014 ولغاية 2017/1/28.
- مدير دائرة الائتمان (شركات, تجارية, فروع خارجية) في بنك الأردن منذ 2013/4/21 ولغاية 12/14/ 2014.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن منذ 2009/4/27 لغاية 2013/4/20.
- مدير دائرة مخاطر ائتمان الشركات في بنك الأردن منذ 2007/10/28 لغاية 2009/4/26.
- مدير التمويل المتخصص في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من 9/7/ 2003 لغاية 10/28/ 2007.
- مدير حسابات الشركات في بنك الأردن والخليج (البنك التجاري حالياً) منذ 2002/10/13 لغاية 2003/9/6.
- ضابط ائتمان تجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 5/28/ 1998 لغاية 10/12/ 2002.
- ضابط قروض تسهيلات في بنك الإسكان للتجارة والتمويل منذ 5/3/ 1992 لغاية 5/27/ 1998.

السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد
المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

تاريخ الميلاد: 1970/2/23 — تاريخ التعيين: 2015/12/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2011 من جامعة الزيتونة/ الأردن.
- بكالوريوس إدارة مالية سنة 1994 من جامعة عمّان الأهلية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن منذ 2015/12/1 لغاية تاريخه.
- مدير إدارة الخدمات المصرفية في البنك العربي من سنة 2012 لغاية سنة 2015.
- مدير منطقة في البنك العربي من سنة 2010 لغاية سنة 2012.
- مدير/ موظف في عدة مناصب في البنك العربي من سنة 1994 لغاية سنة 2010.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- شركة MEPS فلسطين

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء
المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4 — تاريخ التعيين: 1992/1/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن منذ 2015/1/14 ولغاية تاريخه.
- المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2015/1/13.
- مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/4 – 2014/3/12.
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/13 – 2012/7/3.
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/2 – 2010/8/12.
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/2 – 2001/9/1.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/27 – 1999/5/1.
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 — تاريخ التعيين : 1994/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
- المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2012/1/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 – 2011/12/31.
- مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/23.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/25.
- مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 - 1994/10/30.
- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات حيث عمل:
  - مدقق حسابات في شركة شاعر وشركاه من 1985/12/21 – 1987/6/30.
  - مدقق في مكتب محمد فارس صالح من 1984/1/1 – 1985/4/15.
  - رئيس قسم في شركة المخابز الوطنية من 1980/5/27 – 1983/3/25.
  - رئيس قسم في شركة تصنيع الفولاذ من 1977/5/1 – 1980/5/20.
- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد رائف يوسف جميل أبو داهود
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية

تاريخ الميلاد: 1968/12/8 تاريخ التعيين: 2016/6/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2016/6/27 لغاية تاريخه.
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن من تاريخ 2008/9/21 لغاية 2016/4/27.
- مدير دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك الاتحاد من سنة 2001 لغاية 2008.
- مدير تسهيلات فرع الشميساني في بنك الاتحاد من سنة 1999 لغاية 2001.
- مفتش في دائرة التدقيق/ الإدارة العامة في بنك الاتحاد من تشرين الأول 1997 لغاية تشرين الأول 1999.
- مسؤول قسم الكمبيالات/ فرع الرمثا في بنك الاتحاد من أيلول 1994 لغاية تشرين الأول 1997.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد عمر أحمد خميس مصطفى
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1969/5/18 تاريخ التعيين: 2011/7/24

الشهادات العلمية:
- ماجستير تجارة دولية سنة 2003 من المعهد الدبلوماسي الأردني/ الجامعة الأردنية/ الأردن.
- بكالوريوس علوم إدارية سنة 1990 من جامعة مؤتة/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2011/7/24 لغاية تاريخه.
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2008/11/2 لغاية 2009/5/3.
- شغل عدة مناصب إدارية في البنك العربي في مجال إدارة الائتمان من سنة 1992 لغاية تشرين الثاني 2008.
- خبرة طويلة في مجال Trade Finance والائتمان في البنك العربي.
- المشاركة في العديد من الدورات المتخصصة في مجال العمل المصرفي.
- حاصل على شهادة CLBB سنة 2005 من Institute of Certified Bankers/ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

السيد محمد حكمت محمد السوالقة
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1971/3/9 تاريخ التعيين : 2015/3/22

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس اقتصاد سنة 1994 من جامعة اليرموك/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي - دائرة تنمية أعمال الشركات في بنك الأردن منذ 2015/3/22 ولغاية تاريخه.
- مساعد نائب رئيس قطاع الشركات في البنك العربي المتحد/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2010/6 لغاية شهر 2015/2.
- رئيس فريق تسهيلات الشركات الكبرى في بنك المؤسسة العربية المصرفية من شهر 2009/6 لغاية شهر 2010/5.
- مدير مركز قطاع الشركات التجارية في بنك دبي التجاري من شهر 2004/10 لغاية شهر 2008/10.
- نائب مدير فرع/ مدير تسهيلات فرع في البنك التجاري الدولي من شهر 1998/10 لغاية شهر 2004/10.
- موظف فرع في بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن من شهر 1995/6 لغاية شهر 1998/10.

السيد رامي جمال محمد محمود
المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية
اعتباراً من 2019/11/21

تاريخ الميلاد: 1977/12/20 تاريخ التعيين: 2019/11/21

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال باختصاص إدارة استراتيجية سنة 2017 من جامعة يورك – كندا
- ماجستير إدارة مالية سنة 2001 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1998 من الجامعة الهاشمية – الأردن

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي – دائرة تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2019/11/21 ولغاية تاريخه.
- مدير الخدمات المالية التجارية في رويال بنك – كندا من 2017/5/29 ولغاية 2019/11/01.
- مدير تنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2011 -2015.
- نائب رئيس الخدمات المصرفية للشركات في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2006-2011.
- مدير علاقة شركات رئيسي في بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر من سنة 2003-2005.
- رئيس قسم / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من1999/5/1 – 2003/11/24.
- محلل ائتمان / دائرة التسهيلات في بنك الأردن من 1998/10/25-1999/4/30.
- حاصل على شهادة مهنية - مقرض معتمد للخدمات المالية لقطاع الأعمال سنة 2005 من جمعية البنوك الأمريكية.

السيد موسى يوسف سليمان موسى
مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13 تاريخ التعيين: 2016/3/31

الشهادات العلمية:
- بكالوريس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2016/3/31 ولغاية تاريخه .
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 - 2016/1/30 .
- كبير المتداولين في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2009 – 2014.
- مساعد متداول لدائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2007 – 2009.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية 2015/9/26.
- ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن من 2014/6/1 –2014/12.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من 2011/1/16 – 2014/6/1.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2006 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS)، خبير معتمد في مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM) , مكافحة الفساد الإداري.
- حاصلة على شهادة الامتثال الدولية (ICA) من International Compliance Association.
- حاصلة على شهادة Board of Directors Certified Program سنة 2019 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

السيد هاني حسن محمود منسي
مدير إدارة الرقابة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين : 2015/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد
مدير إدارة العمليات المركزية اعتباراً من 2019/11/24

تاريخ الميلاد: 1980/1/15 تاريخ التعيين: 2015/10/4

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2004 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة بيت لحم - فلسطين.

الخبرات العملية:
- مدير إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن اعتباراً من 2019/11/24 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2015/10/4 – 2019/11/23.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2013/3/10 – 2015/7/27.
- مدير وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2009/1/1 – 2013/3/9.
- مسؤول وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/7/24 – 2008/12/31.
- موظف ودائع/ خدمة عملاء في بنك الأردن من 2004/5/9 – 2005/7/23.
- موظف محاسبة في بنك الأردن من 2003/3/5-2004/5/8.

السيدة سحر شفيق فضيان الزيادات
المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)

تاريخ الميلاد: 1984/9/26 تاريخ التعيين: 2017/12/18

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة صناعية سنة 2007, من الجامعة الأردنية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير تنفيذي/ دائرة الموارد البشرية بالتكليف في بنك الأردن من تاريخ 2019/03/19 ولغاية تاريخه.
- مدير شراكة الأعمال/ دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من تاريخ 2017/12/18 ولغاية 2019/03/18.
- مدير تطوير الموارد البشرية والشؤون الإدارية/ مجموعة المطار الدولي من 2010/6/20 ولغاية 2017/10/12.
- محلل أعمال رئيسي/ شركة الرؤية النافذة لاستشارات الأعمال من 2007/2/11 ولغاية 2010/06/03.

السيد ناصر "محمد صالح" محمود عبيد
المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية
لغاية 2019/3/18

تاريخ الميلاد: 1968/4/7 تاريخ التعيين: 2018/11/4

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الموارد البشرية وعلاقات الموظفين, سنة 2017, من جامعة بنسلفانيا / الولايات المتحدة الامريكية.
- بكالوريوس في إدارة الموارد البشرية, سنة 1997 من جامعة انديانا/ الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2018/11/4 ولغاية 2019/3/18.
- المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في شركة مجموعة رضا / المملكة العربية السعودية, من سنة 2015 ولغاية سنة 2017.
- المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) / المملكة العربية السعودية, من سنة 2011 ولغاية سنة 2015.
- المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في شركة بيبسيكو / المملكة العربية السعودية, من سنة 2007 ولغاية سنة 2010.
- المدير الإقليمي/ دائرة الموارد البشرية في شركة بيكرهيوز / الولايات المتحدة الامريكية, من سنة 1998 ولغاية سنة 2006.

السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات
المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية
لغاية 2019/9/30

تاريخ الميلاد: 1972/12/20 تاريخ التعيين: 2015/7/2

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1996 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2015/7/2 ولغاية 2019/9/30.
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2015/3/1 – 2015/5/3.
- مدير دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/11/28 – 2015/2/28.
- مدير دائرة هندسة العمليات في بنك الأردن من 2005/6/14 – 2005/11/27.
- مدير دائرة العمليات المصرفية في بنك الأردن من 2005/6/1 – 2005/6/13.
- مسؤول وحدة فحص وضبط البرامج في بنك الأردن من 2004/8/29 – 2005/5/31.
- مسؤول ثانٍ في فرع ماركا في بنك الأردن من 2003/11/13 – 2004/8/28.
- مراقب في إدارة الفروع في بنك الأردن من 2002/10/8 – 2003/11/12.
- مفتش في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1998/3/1 – 2002/10/8.
- مفتش في دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك القاهرة عمان من سنة 1994 – 1998.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يملكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2019 والمقارنة مع السنة السابقة 2018 هي كما يلي:

الاسم	عدد الأسهم 2018	النسبة 2018	المستفيد النهائي من الأسهم 2019	الجنسية	عدد الأسهم المرهونة 2019	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة 2019	جهة الرهن 2019
السيدة هما نصري خليل ناصر	3,000,000	%1.500	نفسها	الأردنية	لا يوجد	-	-
السيد حسني جلال حسني الكردي	3,914,653	%1.957	نفسه	الأردنية	لا يوجد	-	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	5,391,490	%2.695	نفسه	الأردنية	لا يوجد	-	-
السيدة عواطف محمد ذيب المصري	5,603,838	%2.802	نفسها	الأردنية	لا يوجد	-	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	8,033,561	%4.016	نفسه	السعودية	لا يوجد	-	-
السادة المصرف الليبي الخارجي	9,090,909	%4.545	رأس المال مملوك بالكامل للمصرف الليبي المركزي) نفسه	الليبية	لا يوجد	-	-
ALARRAKKA FOR GENERAL INVESTMENTS	12,231,424	%6.115	توفيق شاكر فاخوري	جزر كايمان	لا يوجد	-	-
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	16,000,000	%8	توفيق شاكر فاخوري	جزر كايمان	لا يوجد	-	-
ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS	17,371,178	%8.685	توفيق شاكر فاخوري	جزر كايمان	لا يوجد	-	-
AL LOLOUA FOR GENERAL INVESTMENTS	18,000,000	%9	توفيق شاكر فاخوري	جزر كايمان	12,150,000	% 67.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
ARAB GULF FOR GENERAL INVESTMENTS	18,000,000	%9	توفيق شاكر فاخوري	جزر كايمان	12,150,000	% 67.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
السادة شركة الفراغنة الدولية للاستثمارات الصناعية	19,765,863	%9.882	هالة بنت عبدالرحمن بن فرعون وائل بن غيث بن رشاد فرعون	جزر كايمان	1,251,153	% 6.329	البنك التجاري الأردني/ الفرع الرئيسي

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2019 (صفحة 20).

6. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات.

7. لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 272).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 197).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 198).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 199).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن- سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	4	-	-	-
ماجستير	92	8	1	1
دبلوم عالي	4	1	-	-
بكالوريوس	1,436	162	2	5
دبلوم	227	28	-	-
ثانوية عامة	60	15	-	-
دون الثانوية	76	14	1	1
المجموع	**1,899**	**228**	**4**	**7**

ج- برامج التدريب لسنة 2019 تفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	73	5,253
الدورات الخارجية	73	145
المجموع	**146**	**5,398**

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:

البيان	العدد	المستفيدون
بنكية / مصرفية	59	2,699
إدارة المخاطر والامتثال	23	2,021
مهارات سلوكية /إدارية	17	469
التسويق ومهارات البيع	2	98
حاسوبية	10	23
شهادة مهنية	10	14
مالية وتدقيق واستثمارية	9	10
قانونية	1	1
أخرى	15	63
المجموع	**146**	**5,398**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 236)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك .

مخاطـر التشغيـل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية .

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر, وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية) .
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية .

مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطـر الامتثـال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات الساريه والقوانين والأنظمة المصرفية المهنيه والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2019:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 19), مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2019.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2019 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2015 -2019:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2015-2019)						المبلغ بآلاف الدنانير	
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2015	362,242	4,703	61,966	31,020	%20	44,900	2.60
2016	405,447	6,989	62,315	36,000	%18	-	2.88
2017	433,665	5,491	67,583	36,000	%18	-	3.00
2018	411,891	5,566	62,959	36,000	%18	-	2.45
2019	414,333	5,774	61,130	36,000	%18	-	2.10

2015	تم توزيع 44.9 مليون دينار/ سهم بتاريخ 2016/4/19

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2019:
أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 27), وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2019	2018
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%9.72	%9.82
2	العائد على رأس المال	%20.2	%20.62
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.52	%1.59
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	18,886 دينار	19,077 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%6.00	%5.70
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.63	%1.43
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.37	%4.27
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%6.90	%5.3

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2020 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	133,541
بنك الأردن – سورية	25,358
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,640
شركة الأردن للتأجير التمويلي	4,495
المجموع	**168,034**

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي الحسابات (15,080) دينار لسنة 2019 والاستشارات الأخرى (21,356) دينار.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2019	عدد الأسهم 2018
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة / متفرغاً وممثل الشركة	أردنية	5,391,490	5,391,490
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	105,350	105,350
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	10,018
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,218	10,218
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	10,018
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	10,018	10,018
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	352,000	352,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	عضو مجلس الإدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	156,517	176,957
السيدة شذا عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	51,332	39,776
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	92,178	71,829
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	27,570	17,155
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	24,679	14,800
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,569	10,569
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	138,039	138,039
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	51,579	51,579
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	5,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	844,890	795,970
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	5,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	5,908	5,446
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	59,898	6,615
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	6,447
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	6,447
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	5,000
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	لبنانية	5,000	5,000

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2019	عدد الأسهم 2018
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	أردنية	42,079	42,079
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	أردنية	18,000	7,000
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	188,379	158,670
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	128,971	123,971
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر/ أمين سر مجلس الإدارة	أردنية	35,500	34,500
السيدة نداء حسن محمد ابوزهرة	الزوجة	أردنية	650	650
شاكر نادر محمد سرحان	الأبناء	أردنية	5,000	5,000
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي / إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	أردنية	-	-
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	105,000	85,000
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	أردنية	-	-
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	أردنية	37,000	37,000
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية أعمال الشركات	أردنية	-	-
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية اعتباراً من 2019/11/21	أردنية	-	-
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	أردنية	-	2,597
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	أردنية	-	-
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية اعتباراً من 2019/11/24	أردنية	-	-
السيدة مي عبدالرحمن عبدالمعطي جعيتم	الزوجة	أردنية	273	273
السيدة سحر شفيق فضيان الزيادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)	أردنية	-	-
السيد ضمام محمد عبد القادر خريسات	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية لغاية 2019/9/30	أردنية	-	-
السيد ناصر "محمد صالح" محمود عبيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية لغاية 2019/3/18	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2019 و2018:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2019	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2018
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	-	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة أبولو للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	7,360	7,360
		شركة الاتجاهات للاستثمارات التجارية	-	-
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة	شركة كيبلك / الكويت	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاه / محامون	-	-

▪ لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2019:

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية وحضور اللجان	بدل عضوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة /متفرغاً /ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	47,490	43,749.6	5,000	-	96,239.6
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	5,400	24,999.6	5,000	9,660	45,059.6
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	42,930	24,999.6	5,000	-	72,929.6
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	38,940	24,999.6	5,000	-	68,939.6
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	17,850	24,999.6	5,000	-	47,849.6
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	12,150	24,999.6	5,000	-	42,149.6
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	33,030	24,999.6	5,000	5,960	68,989.6
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	20,700	24,999.6	5,000	-	50,699.6
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	45,780	24,999.6	5,000	-	75,779.6
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	24,690	24,999.6	5,000	-	54,689.6
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	6,750	24,999.6	5,000	5,345	42,094.6
المجموع		**295,710**	**293,745.6**	**55,000**	**20,965**	**665,420.6**

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2019:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت سنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس	إجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	277,133	186,300	-	463,433
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات	173,456	75,737	-	249,193
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	225,180	113,266	-	338,446
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر أمين سر مجلس الإدارة	117,185	30,180	18,000	165,365
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	130,814	-	-	130,814
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	120,462	-	9,000	129,462
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	85,908	22,507	-	108,415
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية	108,834	34,214	-	143,048
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي / دائرة تنمية أعمال الشركات	103,538	-	-	103,538
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي / دائرة تنمية أعمال الشركات	75,584	23,763	-	99,347
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية اعتباراً من 2019/11/21	11,278	-	-	11,278
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	69,990	15,254	-	85,244
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	59,834	15,135	-	74,969
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية	59,784	10,783	-	70,567
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية اعتباراً من 2019/11/24	54,026	9,812	-	63,838
السيدة سحر شفيق فضيان الزيادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)	31,337	7,603	-	38,940
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية لغاية 2019/9/30	78,205	17,358	-	95,563
السيد ناصر "محمد صالح" محمود عبيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية لغاية 2019/3/18	51,000	-	-	51,000
المجموع		**1,833,548**	**561,912**	**27,000**	**2,422,460**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي (681.6) ألف دينار, وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	123,199
دعم صندوق أسَر شهداء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	100,000
منحة طالبين في King's Academy	62,038
دعم مؤسسة التعاون	55,175
دعم متحف الأطفال الأردن	55,000
دعم مركز الحسين للسرطان	32,000
دعم الملتقى الوطني للتوعية والتطوير	22,500
دعم الجمعيات والانشطة الخيرية والاجتماعية	193,848
دعم التعليم	6,665
دعم الانشطة الثقافية	11,590
دعم الانشطة البيئية	4,500
دعم الانشطة الرياضية	9,000
متفرقات	6,051
الإجمالي	**681,566**

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

لا توجد أي عقود تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية, والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (42) حول البيانات المالية, وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية, كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

حرصاً من بنك الأردن على المساهمة في دعم الأنشطة البيئية, قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة للسنة السادسة على التوالي من خلال زراعة 500 شجرة مثمرة ضمن برنامج القافلة الخضراء والذي يهدف الى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر الى جانب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مصدر دخل للأسر العفيفة. بالإضافة إلى تقديم الدعم لمسابقة الرسم البيئي السنوي تحت عنوان "الحصاد المائي لحل ازمة المياه" والتي أطلقتها جمعية اصدقاء البيئة الأردنية لطلاب المدارس الحكومية والخاصة.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

استمر البنك بإيلاء كل العناية والاهتمام تجاه مجتمعه ومؤسساته والتي تقع ضمن سلم أولوياته حيث يسعى البنك جاهداً الى ترسيخ مفهوم الاستدامة في خدمة المجتمع وتنميته والذي يعتبر من القواعد الأساسية لتفوق البنك. هذا وقد واصل بنك الأردن دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية.

يدرك البنك اهمية دعم قطاع التعليم والمؤسسات التربوية والتعليمية, لما له من أثر إيجابي ومستدام في تقدم المجتمع وارتقائه. وتجسيداً لذلك فقد قام البنك بدعم العديد من المبادرات, ومن أبرزها تجديد الشراكة الاستراتيجية مع متحف الأطفال -الاردن من خلال دعم برنامج "الأيام المفتوحة " للسنة العاشرة على التوالي, بالإضافة الى حرص البنك على مواصلة دعم وتنفيذ مجموعة من المنح الدراسية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية منها: مؤسسة جمعية إيليا نقل, كلية العلوم التربوية والآداب- الأونروا, King's Academy. كما تم تقديم الدعم لمشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية والذي ينفذ من قبل البنك المركزي الأردني وتم تقديم الدعم لمؤتمر جامعة البلقاء التطبيقية الدولي الأول الذي اقامته كلية الاعمال بعنوان " الريادة, الابداع والابتكار في بيئة الاعمال".

هذا وعمل البنك على تقديم الرعاية لعدد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية, يذكر منها: تقديم دعمه لمركز الحسين للسرطان من خلال دعم مبادرة القمم السبعة, وتقديم الرعاية الفضية لحفل الخير الذي أقامه المركز خلال شهر تشرين الأول 2019. كما قدم البنك دعمه لمؤسسة الاميرة تغريد للتنمية والتدريب من خلال شراء مستلزمات لمبنى غور فيفا الجديد. كما قام البنك بدعم جمعية نادي العون الإنساني من خلال رعاية حفل عيد الأم السنوي, إضافةً إلى تقديم الدعم لصندوق دعم اسر الشهداء ولجمعية رعاية وتأهيل مبدعي التوحد ونادي البرلمانيين الأردنيين والجامعة الأردنية وتقديم الدعم للحملة الاعلانية الخاصة بالجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين تحت شعار " مستقبلنا بصحة اطفالنا".

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2019

البيانات المالية السنوية 2019 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) والمقارنة مع السنة السابقة 2018, وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 38).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2019 (صفحة 39).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية:

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2020.
2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2019 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري* ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل* ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	

* نظراً لارتباط السيد وليد توفيق شاكر فاخوري والسيد وليد محمد جميل الجمل بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي سنة 2019, فإن توقيعهم لم يظهر في هذه القائمة.

3. يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى لسنة 2019 غير تلك المفصح عنها في البند رقم 18/ أ.

4. يقر سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة والسيد المدير العام والسيد مدير إدارة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2019.

سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة	السيد المدير العام	السيد مدير إدارة الرقابة المالية
شاكر توفيق شاكر فاخوري	**صالح رجب عليان حماد**	**هاني حسن محمود منسي**

الحاكمية المؤسسية

تقرير الحوكمة:

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأن الممارسات السليمة للحاكمية المؤسسية هي الأساس لتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح, وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية, يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن, إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك, هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com, بما يمكّن الجمهور من الاطلاع عليه.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته, إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. ويتضمن التقرير السنوي دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بالإضافة لتقرير للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

ينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه, حيث يراعى في هذا الاختيار الفصل بين منصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة, وأن لا يكون رئيس مجلس الإدارة مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً, ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. هذا وتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث, كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2019 (9) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد, حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية, يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	6,425
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	غير تنفيذي/ غير مستقل	4	10,003
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	2,139
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	28,757
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	غير تنفيذي/ غير مستقل	8	157,584
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	9	112
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	9	21,173
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	غير تنفيذي/ غير مستقل	9	81,326
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	9	12,001
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي/ مستقل	5	1,629
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس	-	8	لا ينطبق

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري نائب رئيس مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	لا يوجد
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي عضو مجلس الإدارة ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	لا يوجد
السيد محمد أنور مفلح حمدان عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	لا يوجد
السيد حسام راشد رشاد مناع عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وليد محمد جميل الجمل عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وسام ربيع صعب عضو مجلس الإدارة	لا يوجد

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك
ضابط ارتباط الحوكمة في البنك/ الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي/ مدير دائرة الامتثال

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، اللجنة التنفيذية، لجنة الامتثال، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس وبحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين علماً بأن جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم وخبراتهم المالية والمحاسبية:

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	عدد مرات الحضور	المؤهلات	الخبرات
السيد محمد أنور مفلح حمدان رئيساً للجنة (مستقل)	7	▪ ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة Thunderbird University / USA ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1973من الجامعة الأردنية	▪ نائب المدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 - 2012/6/30 ▪ مساعد المدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 – كانون الثاني 2007 ▪ مساعد المدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمّان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994 ▪ مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990 ▪ مساعد مدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985 ▪ محلل مالي في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978 ▪ محلل مالي في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي عضو اللجنة (غير مستقل)	7	▪ ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية ▪ بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية/الولايات المتحدة الأمريكية	▪ المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ آذار 2015 - 2019/10/31. ▪ المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22 ▪ المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010 ▪ مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009 ▪ مفوّض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007 ▪ مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003 ▪ الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002 ▪ المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003 ▪ خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو اللجنة (مستقل)	7	▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية/ جمهورية مصر العربية	▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005 ▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003 ▪ المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 - تشرين الأول 2001 ▪ مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 - كانون الثاني 1992 ▪ مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني– المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 - آذار 1990 ▪ مساعد المدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 - حزيران 1986 ▪ مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 - شباط 1983 ▪ مساعد رئيس قسم في البنك العربي/ فرع عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976 ▪ محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 - أيار 1969 ▪ شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن
السيد تركي يوسف ابراهيم الجبور المدير التنفيذي دائرة التدقيق الداخلي ومقرر اللجنة اعتباراً من 2019/1/31	5	-	-
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس ومقرر اللجنة لغاية 2019/1/31	2	-	-

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2019 (7) مرات.
وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.
هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2019 (4) مرات.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل)	4
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل)	4
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	4
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	4

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2019 (4) مرات.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك، علماً بأنه يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً للجنة (غير مستقل)	5
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	5
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً (مستقل)	5
السيد صالح رجب عليان حماد	عضواً	5
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	عضواً	5
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	عضواً / أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2019 (5) مرات.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة كما يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل)	42
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً (غير مستقل)	48
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضواً (غير مستقل)	46
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً (غير مستقل)	37
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل)	47
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		48

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2019 (48) مرة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً للجنة (مستقل)	3
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	3
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً (مستقل)	3
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2019 (3) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وهي تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً للجنة (غير مستقل)	3
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	2
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (مستقل)	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	3
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2019 (3) مرات.

-لجنة الامتثال:

تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً للجنة (مستقل)	5
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	5
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	5
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2019 (5) مرات.

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتّخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. وبناءً عليه, ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس, فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك, وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الاسم	المنصب
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي/ إدارة قطاع المخاطر / أمين سر مجلس الإدارة
السيد خالد عاطف توفيق أبو جويد	المدير التنفيذي/ إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي
السيد رائف يوسف جميل أبو داهود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية
السيد عمر أحمد خميس مصطفى	المدير التنفيذي / دائرة تنمية أعمال الشركات
السيد محمد حكمت محمد السوالقة	المدير التنفيذي / دائرة تنمية أعمال الشركات
السيد رامي جمال محمد محمود	المدير التنفيذي/ دائرة تنمية الأعمال التجارية اعتباراً من 2019/11/21
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير إدارة الرقابة المالية
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	مدير إدارة العمليات المركزية اعتباراً من 2019/11/24
السيدة سحر شفيق فضيان زيادات	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية (تكليف)
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية لغاية 2019/9/30
السيد ناصر "محمد صالح" محمود عبيد	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية لغاية 2019/3/18

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته, وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص, والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي::

1- التدقيق الداخلي:
- يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة, تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:
- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.
- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية, وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهله لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, وعمليات التدقيق, ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق, ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن, وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي :

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر, وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها, ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان, تشغيل, سوق (ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة) دائرة ائتمان الشركات, دائرة ائتمان SME, دائرة ائتمان الأفراد, دائرة ائتمان فروع فلسطين) ودائرة مخاطر محافظ الائتمان, بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها, هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CAREweb لإدارة المخاطر التشغيلية, وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة, هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري, أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
   - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
   - تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
   - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
   - التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
   - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profileفي البنك, ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
   - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
     - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
     - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
     - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
3. تقوم لجان البنك, مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
4. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
5. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة, وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.
6. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال, وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك, وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
7. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثـــال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك, وتثقيف وتوعية كافة الموظفين, بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية, كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى في التحقق المالي والضريبي (Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير, وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA), ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال تُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري) مرة بالسنة كحد أدنى (وكلما دعت الحاجة لذلك.
ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.
د. رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال / مجلس الإدارة.
هـ. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:
- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحقق المالي (Financial Crime).
- تلبية متطلبات الـ FATCA.
- إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك, بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية, إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع, وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم, كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته, وكذلك يحرص المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية, بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2010/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

الموضـــوع	الصفحـــة
أولاً : المقدمـــــــــة	242
التعريفـــــــــات	242
الرؤية والرسالة	243
قيمنا الجوهرية	244
منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	244
نطاق الحاكمية المؤسسية	245
ثانياً : المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)	246
مبادئ وأحكام عامة	246
شروط عضوية مجلس الإدارة	246
تشكيلة مجلس الإدارة	247
رئيس مجلس الإدارة	247
مسؤوليات مجلس الإدارة	248
مجموعة بنك الأردن	250
لجان مجلس الإدارة:	250
لجنة التدقيق	251
لجنة الترشيحات والمكافآت	252
لجنة إدارة المخاطر	253
لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	254
اللجنة التنفيذية	255
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	255
لجنة الامتثال	256
اجتماعات مجلس الإدارة	256
أمانة سر مجلس الإدارة	256
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	257
ثالثاً : المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	257
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	257
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	258
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	258
رابعاً : المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	259
خامساً : المحور الرابع (البيئة الرقابية)	259
التدقيق الداخلي	260
التدقيق الخارجي	260
إدارة المخاطر	261
الامتثال	261
التقارير المالية	261
السلوك المهني	262
سادساً : المحور الخامس (معاملة المساهمين)	262
سابعاً : المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	263
ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	264

المقدمـــــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوَّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبنى الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم, نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك, من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك, وكافة السلطات الرقابية, ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن, قد أخذ على نفسه التزاماً, أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز, نعظم قيمة العمل المؤسسي, ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته, والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية, فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك, وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر, وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفـــــــات:

الحاكمية المؤسسية	النظام الذي يوجَّه ويُدار به البنك, والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن, وحماية مصالح المودعين, والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين, والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
المجلس	مجلس إدارة البنك
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحدّ من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك, والذي تتوفر فيه الشروط التالية: **تنفيذاً لحكم المادة رقم 2 / ز "التعريفات" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د " تشكيلة المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس/ متطلبات استقلالية العضو" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. - أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال, بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية
أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

2.2 الرسالة
بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

3. قيمنا الجوهرية

3.1. النزاهة
تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2. الشفافية
الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3. الابتكار
السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة, والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4. العمل الجماعي
العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5. الانتماء
الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6. الريادة
العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة, تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7. خدمة المجتمع
تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي, حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية), علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك, وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة, ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1. مفهوم الحاكمية
تُعرَّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها, كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها, وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل, وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون, إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2. المبادئ الأساسية
ترتكز الحاكمية المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1. العدالة
العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين, المودعين, المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2. الشفافية
الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمَكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي, مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3. المسؤولية
تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة, وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة
إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين, فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة
وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك, من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده, وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي
بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية, ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ. قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب. قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج. قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د. قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
هـ. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) الصادرة عن البنك المركزي الأردني متضمنة التعديلات الواردة بتعميم رقم 12186/2/10 تاريخ 2016/9/25.
و. قانون التجارة الأردني.
ز. ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة ولجانه)

1- مبادئ وأحكام عامة:

- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل, ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة, بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية, والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف, وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية, كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية, ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية, والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.
- في حال كان أحد أعضاء مجلس الإدارة ممثلاً للحكومة أو لمؤسسة رسمية عامة أو لشخصية اعتبارية عامة وتعذر حضور العضو لأسباب خارجة عن إرادته كأن يكون مريضاً أو لتواجده خارج المملكة, فإنه يمكن للجهة التي يمثلها العضوان أن تنتدب ممثلاً بديلاً لها, شريطة إعلام البنك المركزي بفترة كافية من خلال التنسيق مع أمانة سر المجلس حتى يتسنى الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلي:
  - تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.
  - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 /ح "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
- اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
- الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أياً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة الآف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلّة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور, أو بأية جريمة أخرى مخلّة بالأدب والأخلاق العامة, أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية, أو بالإفلاس ما لم يُرَدّ له اعتباره.
- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة, ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة, بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- ان يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
- الحصول على عدم ممانعة مسبقة من البنك المركزي على ترشيح أي من أعضاء مجلس الإدارة أو تسمية ممثل لعضو اعتباري في مجلس الإدارة.

3- تشكيلــة مجلـس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هـذا ويمكـن للمجلـس طـرح موضـوع زيـادة أعضـاء المجلـس علـى الهيئـة العامـة للمسـاهمين إذا كانـت هنالـك مبـررات وظـروف تسـتدعي ذلـك.

4- رئيـس مجلـس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- أن لا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 /هـ "حدود للمسؤولية والمساءلة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

4.3- أن تكـون المهـام والمسـؤوليات المناطـة برئيـس مجلـس الإدارة بموجـب تعليمـات كتابيـة مُقَّـرة مـن مجلـس الإدارة وأن لا تتعـارض مـع القوانيـن والتعليمـات الناظمـة لأعمـال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبيـة احتياجـات أعضـاء المجلـس فيمـا يتعلـق بتطويـر خبراتهـم وتعلمهـم المسـتمر، وأن يتيـح للعضـو الجديـد حضـور برنامـج توجيـه (Orientation Program)، بحيـث تراعـى الخلفيـة المصرفيـة للعضـو علـى أن يحتـوي هـذا البرنامـج وكحـد أدنـى المواضيـع التاليـة:
  - البنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
  - الأوضاع المالية للبنك.
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
- توجيـه دعـوة للبنـك المركـزي لحضـور اجتماعـات الهيئـة العامـة وذلـك قبـل فتـرة كافيـة (لا تقـل عـن 10 أيـام) ليصـار إلـى تسـمية مـن يمثلـه.
- تزويـد البنـك المركـزي بمحاضـر اجتماعـات الهيئـة العامـة وذلـك خـلال مـدة لا تتجـاوز خمسـة أيـام مـن تاريـخ مصادقـة مراقـب عـام الشـركات أو مـن يمثلـه علـى محضـر الإجتمـاع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.
- أية مهام أخرى يكلَّف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بنّاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- خلـق ثقافـة- خـلال اجتماعـات المجلـس- تشـجع علـى النقـد البنّـاء حـول القضايـا التـي يوجـد حولهـا تبايـن فـي وجهـات النظـر بيـن الأعضـاء، كمـا تشـجع علـى النقاشـات والتصويـت علـى تلـك القضايـا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
- التاكـد مـن اسـتلام جميـع أعضـاء المجلـس لمحاضـر الاجتماعـات السـابقة وتوقيعهـا واسـتلامهم جـدول أعمـال أي اجتمـاع قبـل انعقـاده بمـدة كافيـة علـى أن يتضمـن الجـدول معلومـات مكتوبـة كافيـة عـن المواضيـع التـي سـتتم مناقشـتها فـي الاجتمـاع ويكـون التسـليم بواسـطة أميـن سـر المجلـس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- تزويـد كل عضـو مـن أعضـاء المجلـس عنـد انتخابـه بنصـوص القوانيـن ذات العلاقـة لعمـل البنـك وتعليمـات البنـك المركـزي الأردنـي ذات العلاقـة بعمـل المجلـس وبكتيّـب يوضـح حقـوق العضـو ومسـؤولياته وواجباتـه ومهـام وواجبـات أميـن سـر المجلـس.
- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التـداول مـع أي عضـو جديـد بمسـاعدة المستشـار القانونـي للبنـك حـول مهـام ومسـؤوليات المجلـس وخاصـة مـا يتعلـق بالمتطلبـات القانونيـة والتنظيميـة لتوضيـح المهـام والصلاحيـات والأمـور الأخـرى الخاصـة بالعضويـة ومنهـا فتـرة العضويـة، ومواعيـد الاجتماعـات، ومهـام اللجـان، وقيمـة المكافـآت وإمكانيـة الحصـول علـى المشـورة الفنيـة المتخصصـة المسـتقلة عنـد الضـرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشـراف علـى الإدارة التنفيذيـة العليـا ومتابعـة أدائهـا، والتأكـد مـن سـلامة الأوضـاع الماليـة للبنـك ومـن ملاءتـه واعتمـاد سياسـات وإجـراءات مناسـبة للإشـراف والرقابـة علـى أداء البنـك .

5.2- تحديـد الأهـداف الاسـتراتيجية للبنـك، وتوجيـه الإدارة التنفيذيـة العليـا لإعـداد وتحقيـق هـذه الأهـداف واعتمـاد خطـط عمـل تتماشـى مـع هـذه الاسـتراتيجية.

5.3- اعتمـاد سياسـة مراقبـة ومراجعـة لأداء الإدارة التنفيذيـة العليـا عـن طريـق وضـع مؤشـرات أداء رئيسـية KPIs لتحديـد وقيـاس ورصـد الأداء والتقـدم نحـو تحقيـق الأهـداف المؤسسـية.

5.4- التأكـد مـن توفـر سياسـات وخطـط وإجـراءات عمـل لـدى البنـك شـاملة لكافـة أنشـطته وتتماشـى مـع التشـريعات ذات العلاقـة، وأنـه قـد تـم تعميمهـا علـى كافـة المسـتويات الإداريـة وأنـه يتـم مراجعتهـا بانتظـام.

5.5- تحديـد القيـم المؤسسـية للبنـك، ورسـم خطـوط واضحـة للمسـؤولية والمسـاءلة لكافـة أنشـطة البنـك وترسـيخ ثقافـة عاليـة للمعاييـر الأخلاقيـة والنزاهـة والسـلوك المهنـي لإداريـي البنـك.

5.6- يتحمـل المجلـس مسـؤولية سـلامة كافـة عمليـات البنـك بمـا فيهـا أوضاعـه الماليـة ومسـؤولية تنفيـذ متطلبـات البنـك المركـزي، وكذلـك متطلبـات الجهـات الرقابيـة والتنظيميـة الأخـرى المتعلقـة بعملـه ومراعـاة أصحـاب المصالـح، وأن البنـك يـدار ضمـن إطـار التشـريعات والسياسـات الداخليـة للبنـك، وأن الرقابـة الفعالـة متوفـرة باسـتمرار علـى أنشـطة البنـك بمـا فـي ذلـك أنشـطة البنـك المسـندة لجهـات خارجيـة.

5.7- تعييـن كل مـن المديـر العـام ومديـر التدقيـق ومديـر إدارة المخاطـر ومسـؤول الامتثـال وقبـول اسـتقالاتهم وإنهـاء خدماتهـم بنـاءً علـى توصيـة اللجنـة المختصـة، وللبنـك المركـزي الحـق باسـتدعاء أي إداري فـي البنـك للتحقـق مـن أسـباب الاسـتقالة أو إنهـاء الخدمات.

5.8- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمـام بالتشـريعات والمبـادئ المتعلقـة بالعمـل المصرفـي والبيئـة التشـغيلية للبنـك ومواكبـة التطـورات التـي تحصل فيـه، وكذلك المسـتجدات الخارجيـة التـي لهـا علاقـة بأعمالـه بمـا فـي ذلـك متطلبـات التعييـن فـي وظائـف الإدارة التنفيذيـة العليـا فـي البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.
- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تغليـب مصلحـة البنـك فـي كل المعامـلات التـي تتـم مـع أي شـركة أخـرى لـه مصلحـة شـخصية فيهـا، وعـدم أخـذ فـرص العمـل التجـاري الخاصـة بالبنـك لمصلحتـه الخاصـة، وأن يتجنـب تعـارض المصالـح، وعليـه الإفصـاح للمجلـس بشـكل تفصيلـي عـن أي تعـارض فـي المصالـح فـي حالـة وجـوده مـع الالتـزام بعـدم الحضـور أو المشـاركة بالقـرار المتخـذ فـي الاجتمـاع الـذي يتـم فيـه تـداول مثـل هـذا الموضـوع، وأن يـدون هـذا الإفصـاح فـي محضـر اجتمـاع المجلـس.
- تخصيـص الوقـت الكافـي للاضطـلاع بمهامـه كعضـو مجلـس إدارة. هـذا وعلـى لجنـة الترشـيحات والمكافـآت إيجـاد منهجيـة واضحـة للتحقـق مـن ذلـك بمـا فيهـا (علـى سـبيل المثـال) مـدى تعـدد ارتبـاط العضـو بعضويـات مجالـس إدارة أخـرى/ هيئـات/ منتديـات ... الـخ.

5.9- علـى المجلـس تحديـد العمليـات المصرفيـة التـي تتطلـب موافقتـه، علـى أن يراعـي عـدم التوسـع فـي ذلـك بمـا يخـلّ بالـدور الرقابـي للمجلـس وأن لا يمنـح صلاحيـات تنفيذيـة بمـا فيهـا صلاحيـات منـح ائتمـان لعضـو مـن أعضـاء المجلـس منفـرداً بمـا فـي ذلـك رئيـس المجلـس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.10- اعتمـاد أنظمـة ضبـط ورقابـة داخليـة للبنـك ومراجعتهـا سـنوياً والتأكـد مـن قيـام المدقـق الداخلـي والمدقـق الخارجـي بمراجعـة هيـكل هـذه الأنظمـة مـرة واحـدة علـى الأقـل سـنوياً، وعلـى المجلـس تضميـن التقريـر السـنوي للبنـك بمـا يؤكـد كفايـة هـذه الأنظمـة.

5.11- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.12- اعتمـاد اسـتراتيجية لإدارة المخاطـر ومراقبـة تنفيذهـا، بحيـث تتضمـن مسـتوى المخاطـر المقبولـة وضمـان عـدم تعريـض البنـك لمخاطـر مرتفعـة، وأن يكـون المجلـس ملمـاً ببيئـة العمـل التشـغيلية للبنـك والمخاطـر المرتبطـة بهـا، وأن يتأكـد مـن وجـود أدوات وبنيـة تحتيـة لإدارة المخاطـر فـي البنـك قـادرة علـى تحديـد وقيـاس وضبـط ومراقبـة كافـة أنـواع المخاطـر التـي قـد يتعـرض لهـا البنـك.

5.13- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5.14- التحقـق مـن أن السياسـة الائتمانيـة للبنـك تتضمـن تقييـم نوعيـة الحاكميـة المؤسسـية لعملائـه مـن الشـركات وخاصـة الشـركات المسـاهمة العامـة، بحيـث يتـم تقييـم المخاطـر للعمـلاء بنقـاط الضعـف والقـوة تبعـاً لممارسـاتهم فـي مجـال الحاكميـة.

5.15- التأكـد مـن أن البنـك يتبنـى مبـادرات اجتماعيـة مناسـبة فـي مجـال حمايـة البيئـة والصحـة والتعليـم ومراعـاة تقديـم التمويـل للشـركات الصغيـرة ومتوسـطة الحجـم بأسـعار وآجـال مناسـبة.

5.16- اتخـاذ الإجـراءات الكفيلـة بإيجـاد فصـل واضـح بيـن سـلطات المسـاهمين الذيـن يمتلكـون مصلحـة مؤثـرة مـن جهـة والإدارة التنفيذيـة مـن جهـة أخـرى بهـدف تعزيـز الحاكميـة المؤسسـية السـليمة، وعليـه إيجـاد آليـات مناسـبة للحـد مـن تأثيـرات المسـاهمين الذيـن يمتلكـون مصلحـة مؤثـرة وذلـك مـن خـلال الآتـي علـى سـبيل المثـال لا الحصـر:

- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .
- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.17- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.18- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها, واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات, مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال, وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.19- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5.20- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة, على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.21- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين وأنها تنشىء بنية إدارية فعّالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.22- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكّن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.23- التأكد من عدم تضارب المصالح سواءً من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.24- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 17 /ج "التدقيق الداخلي" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.25- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

5.26- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك, وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.27- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.28- التاكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.29- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي قد يواجهها.

5.30- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.31- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.32- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.33- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.34- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.35- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية والإفصاح عن أي تعارض للمصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث يشمل تعريف الأطراف آخذاً بعين الاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 16 /ب/ج "تعارض المصالح" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.36- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة معتمدة من مجلس الإدارة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 " ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.37- -اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 " ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.38- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.39- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.40- اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يشتمل النظام على ما يلي كحد أدنى:

- إعطاء وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- إجمالي الدخل أو الربح ليسا العنصر الوحيد لقياس الأداء, ويؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضى العميل وغيرها.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/د "تقييم أداء الإداريين" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.41- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقرّه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 15/أ "المكافآت المالية للإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.42- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.43- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

5.44- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.45- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12/ب "ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة, وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة, وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق, المخاطر, ... الخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص, ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين, ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك, وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب/ 1 "اللجان" المنبثقة عن مجلس الإدارة"من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويقرّ المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.
7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها, إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة, أو المقترح اعتبارها هالكة).

تنفيذاً لحكم المادة رقم 32 من قانون البنوك رقم (28 لسنة 2000)

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة, إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين, إنهاء عمل, مكافآت وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته, آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق .
7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.

7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.
7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، ووجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7.1.2.30- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
7.1.2.31- مراجعه جميع تعاملات ذوي العلاقة مع البنك ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
7.1.2.32- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه, ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب /8 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة التدقيق "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ج/1 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة الترشيح والمكافآت "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.
7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك, بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن لا يكون قد شغل عضواً تنفيذياً في المجلس, خلال السنوات الثلاثة السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له, خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك, أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك, أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "والمادة رقم 12/ ب " ملاءمة أعضاء المجلس " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.

7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:
- وضع أهداف محددة.
- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.

7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها، واعتمادها من مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتديات .... الخ.

7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه ولأعضائه وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/ب "تقييم أداء الإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13/ج "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل , ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذية العليا وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/د "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها, ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر التركزات الائتمانية, مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.

7.3.2.14- التحقق من تلبية متطلبات الـ FATCA.

7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.

7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.

7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.3.2.19- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة, ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

7.3.2.20- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ أ "اللجان المنبثقة عن المجلس /لجنة الحاكمية المؤسسية "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.4.2. مهام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليـــة:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر / الترشيحات والمكافآت) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 "اللجان المنبثقة عن المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

- أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء للنظر في الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العليا, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.
- أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً, وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف, وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات, وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى, وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيون بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة.
7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 7 / أ "لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات "تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم 2016/65 تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويلتزم البنك بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها, ويقوم بنشره على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط التالي: www.bankofjordan/governance-manual-pdf

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة تكون أغلبية أعضائها مستقلين, وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 4 / ب "من تعليمات التعامل مع البنوك ذات أهمية نظامية رقم 2017/2 " الصادرة عن البنك المركزي الأردني تاريخ 2017/6/12.

7.7.2. مهام اللجنة

7.7.2.1- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
7.7.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.7.2.3- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية.
7.7.2.4- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
7.7.2.5- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
7.7.2.6- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.7.2.7- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
7.7.2.8- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دائرة الامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.7.2.9- إعداد تقييم سنوي لمدير دائرة الامتثال.
7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال, وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع, فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلّمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد, وفقاً للمعطيات التالية:

- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس, وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيّد في سجل البنك ويدوّن فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك, وللمساهمين, وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبله ومن قِبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه. وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي الأردني بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات كل من مسؤولي التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر وذلك قبل اتخاذ قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمات لأي منهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "احكام عامة وانتقالية "والمادة 8 / ز " مهام مجلس الإدارة " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.
- على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك. وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1.1- شروط ملاءمة العضوية:

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1.2- المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 / ز "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 / هـ "حدود المسؤولية والمساءلة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- على المدير العام العمل على ما يلي:
  - تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
  - تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتاكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعَدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا :

3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.

3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الادنى:
  - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
  - قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
  - الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.

3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:
- أن تكون معدّة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
- أن تعبر عن أهداف البنك وقيّمه واستراتيجيته.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

3.16- أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

1.1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
1.2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
1.4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
1.6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
2- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
- مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
- إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
- تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).

7- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.
1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.
1.11- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عيّن من أجلها.

- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.
- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد, أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال تتبع مباشرة للجنة الامتثال المنبثقة عن المجلس, والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافأتها بشكل كاف, هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة, وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة الامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

6.1- تبنّى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به من قبل كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية :(قواعد عامة, واجبات ومسؤوليات الموظفين, التعامل مع العملاء, التوثيق ودقة السجلات, وسائل الإعلام, سلوكيات محظورة, تعارض المصالح, آلية التبليغات والتحقيقات, أمن المعلومات).

6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:

- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.
- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله,وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
  - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
  - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فعالية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد, كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

2- تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.

5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

6- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
10- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
11- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمون حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك يعني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ , علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي ,أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).
- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
6- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
7- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم غير مستقل، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك، مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينيه وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.
8- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها, وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
9- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
10- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
11- على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح.
12- على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
13- على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / د "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

14- على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/3, 2/3, 3,3) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / هـ "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

15- على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/4, 2/4, 3,4) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:
1- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
2- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات, تعليمات جديده من السلطات الرقابية...الخ).
3- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
4- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين, العملاء, أعضاء مجلس الإدارة , الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31, فقد تم تأسيس وحدة إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- إجراءات إدارة ومعالجة شكاوى العملاء معتمدة ومعمّمة على كافة موظفي البنك.
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء لمجموعة بنك الأردن واعتمادها وتعميمها حسب الأصول.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال بأرقام الوحدة المباشرة (06-5692572), أو الرقم المجاني (080022335).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo.
  - الفاكس 06-5600918.
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - Contact Center بعد أوقات العمل الرسمي.
- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2019 عبر مختلف القنوات موزعة حسب طبيعة ونوع الشكوى استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (1/ 2017) بتاريخ 2017/8/28.

البطاقات البنكية	العقود وشروط التعامل	أسعار الفوائد/ العوائد	تسويق الخدمات والمنتجات	الحوالات	بيئة العمل	العمولات والرسوم	الخدمات الإلكترونية	سلوك التعامل المهني	أخرى	المجموع
10	35	20	16	3	100	18	8	188	20	**418**

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلـي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة
فروع بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن
فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمّان/ الشميساني/ ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ بناية رقم 15
bankofjordan.com
هاتف: 5609200 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة عمّان

الفرع الرئيسي/ الشميساني
ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ رقم البناية: 15
هاتف: 5609200 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عمّان/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 35
هاتف: 4624340 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79
هاتف: 4617005 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبداللّـه الأول/ رقم البناية: 68
هاتف: 4616212 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر/ ش. اليرموك/ رقم البناية: 71
هاتف: 4910331 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2
هاتف: 4653205 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239
هاتف: 4614748 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52
هاتف: 4680026 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182
هاتف: 4655808 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98
هاتف: 5696810 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200
هاتف: 5514864 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163
هاتف: 4646981 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. الشهيد/ مجمع البركة التجاري بجانب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ رقم البناية 46
هاتف: 5061758 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبداللّـه الأول/ رقم البناية: 394
هاتف: 4891980 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. الحارث بن عوف/ رقم البناية: 335
هاتف: 4765237 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77
هاتف: 4166385 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 48
هاتف: 5812780 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101
هاتف: 5852969 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين
هاتف: 5356895 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الحجاز/ رقم البناية: 70
هاتف: 4720833 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هدية – حي البسالة
هاتف: 5235573 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري/ رقم البناية: 32
هاتف: 4649026 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. سليمان المشاقبة/ رقم البناية: 15
هاتف: 5856045 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات
هاتف: 4387574 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد بن محمد/ رقم البناية: 88
هاتف: 5712825 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22
هاتف: 5866714 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ قرية الطيبات ش. المثنى بن حارثة (صحابي) / رقم البناية: 16
هاتف: 4735717 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 164
هاتف: 5542609 فاكس: 5542389 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65
هاتف: 5534706 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ رقم البناية: 292
هاتف: 5347937 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ داخل حرم الجامعة الأردنية
هاتف: 5355971 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5829970 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبداللّـه بن رواحة / رقم البناية: 14
هاتف: 5520746 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي/ رقم البناية: 15
هاتف: 5929871 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني/ رقم البناية: 6
هاتف: 5829216 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية
هاتف: 4203289 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش/ (ش. يحيى بن الأكثم) رقم البناية: 10
هاتف: 5159271 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930485 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100
هاتف: 5051591 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 324
هاتف: 5510948 فاكس: 5511416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 251
هاتف: 5513129 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب/ رقم البناية: 21
هاتف: 4025704 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول/ ش. سليمان النابلسي
هاتف: 0796888561/50800 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص/ رقم البناية: 37
هاتف: 5543950 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الحرية مول/ ش. الحرية
هاتف: 5609220 فاكس: 4202104 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية النخيل/ ش. الأمير حمزة بن الحسين/ رقم البناية 9
هاتف: 4791112 فاكس: 5737128 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الإذاعة والتلفزيون/ ش. الصخرة المشرفة/ رقم البناية 168
هاتف: 5600904 فاكس: 4380683 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة الطبية/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5600910 فاكس: 5412471 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع حي الزيتونة/ ش. ياجوز رقم البناية 57
هاتف: 5600907 فاكس: 5349825 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك
هاتف: 05/3554925 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين (ش. السعادة)/ رقم البناية: 92
هاتف: 05/3935740 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 2
هاتف: 05/3932481 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 142
هاتف: 05/3862582 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826192 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 160
هاتف: 05/3746912 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ الشارع الصحراوي
هاتف: 4460180 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبداللّـه الأول
هاتف: 05/3245080 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. الملك عبدالله الثاني/ رقم البناية: 220
هاتف: 05/3744043 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)/ رقم البناية: 30
هاتف: 02/7279704 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبداللّـه بن الحسين
هاتف: 02/7270495 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات
هاتف: 02/7258707 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ ش. عمر المختار
هاتف: 02/7260120 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. فضل الدلقموني
هاتف: 02/7408039 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/5621619 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/ إربد/ مدينة الحسن الصناعية / ش. فيصل الثاني / رقم البناية: 5
هاتف: 02/7395396 فاكس: 02/7395445 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ الطريق الدولي – خط الشام – مدخل مدينة الرمثا
هاتف: 02/7381388 فاكس: 02/7382535 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420842 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454350 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّـه/ رقم البناية: 34
هاتف: 02/6352034 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 18
هاتف: 02/6230390 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587588 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834310 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة (ش. البنوك)
هاتف: 03/2354107 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع معان/ طريق معان الشوبك/ ش. معان الجديد
هاتف: 03/2131590 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2016542 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3581099 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ المغادرين العرب
هاتف: 05/5609200/59900 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام الله/ ش. المعارف/ عمارة بحور
هاتف: 00970-2411466 فاكس: 009702-2952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّـه/ ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 009709-2381120 فاكس: 009709-2381129 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 009704-2505403 فاكس: 009704-2505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس
هاتف: 009704-2505234 فاكس: 009704-2505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 009704-2512482 فاكس: 009704-2512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 009708-2865281 فاكس: 009708-2824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر
هاتف: 009708-2857230 فاكس: 009708-2859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. عين خيرالدين
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ ش. طوكيو/ عمارة أبراج هاوس
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092687881 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749940 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع رفيديا/ ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّـه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

فرع ضاحية البريد/ القدس/ ضاحية البريد/ ش. الياسمين
هاتف: 0097022347482 فاكس: 0097022347484 ص. ب. 1328

فرع الطيرة/ رام الله/ ش. الطيرة
هاتف: 0097022956211 فاكس: 0097022956232 ص. ب. 1328

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين

مرفأ البحرين المالي/ البرج الغربي
هاتف: 0097316676767 فاكس: 0097316676768
ص.ب.60676 المنامة-البحرين